

الْحِجَابُ

في الشَّرْعِ وَالْفِطْرَةِ

بَيْنَ الدَّلِيلِ، وَالْقَوْلِ الدَّخِيلِ

تأليفُ

عبد العزيز بن مَرْزُوقِ الطَّرِيفِيِّ

دار المنهاج

الْحِجَابُ
فِي الشَّرْعِ وَالْفِطْرَةِ

الطبعة الرابعة

كل الحقوق محفوظة

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

الْحِجَابُ

في الشَّرْعِ وَالْفِطْرَةِ

بَيْنَ الدَّلِيلِ، وَالْقَوْلِ الدَّخِيلِ

تأليفُ

عبد العزيز بن مَرْزُوقِ الطَّرِيفِيِّ

دار المنهاج



الحمد لله رب العالمين، الذي أقام الشريعة وقوم الفطرة وأحسن الخلق، والصلاة والسلام على النبي الأمين، سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..
أَمَّا بَعْدُ:

فإن مسألة الحجاب ولباس المرأة عند الأجانب من المسائل الجلية، ولم تَحْتَجْ على مر قرون الإسلام إلى فقيه يُصَنِّفُ فيها مؤلفاً مفرداً، ولم يكن أئمة المذاهب الأربعة يُفردونها بفصول، وإنما ترد في كلامهم استطراداً وتبعاً لغيرها؛ لوضوح حكمها وجلالة.

وكانت أدلة الحجاب واللباس توضع في موضعها الذي أنزل فيه، وتجرى على العمل الذي كان الصحابة وأتباعهم عليه، حتى جاء القرن الرابع عشر والخامس عشر للهجرة، واحتل أكثر بلدان الإسلام عقوداً، وتأثرت كثير من الأفهام والعقول بالمشاهدة والمخالطة؛ فأخذت أدلة ووضع في غير موضعها، وجعلت أقوال الفقهاء في غير سياقها، فلم يُفَرِّق بين حُرَّة وأمة، ولا بين شابة وعجوز، ولا بين ما قبل فرض الحجاب وبعده، ولا بين محكم ومتشابه!

حتى ظَهَرَ الترويجُ لأقوالٍ لا تعرفُها مذاهبُ الفقهاء، ونُسِبَ إلى مالكٍ وأبي حنيفةٍ والشافعيِّ القولُ بـ(أن تغطيةَ المرأةِ لوجهها ليس بشريعة)، أو بـ(أنَّهُ يستوي في المرأةِ تغطيةُ وجهها وعدمُها، ولا فرقُ في ذلك بين فِتْنَةٍ وغيرِها، وأنَّ المرأةَ لا تأثمُ بكلِّ حالٍ!) ويؤخذُ كلامُهم في عورةِ السِتْرِ والصلاةِ فيُجعلُ في عورةِ النظرِ، حتى يَظُنَّ القارئُ - من كثرةِ تعارضِ النقولِ وتضادِّها - اضطرابَ المذاهبِ وتناقضَها! وقد قال الفقيهُ الشافعيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ المَوْزَعِيُّ المتوفى (٨٢٥هـ)، في كتابِهِ «تيسيرِ البيان»: «والسلفُ كمالكٍ والشافعيِّ وأبي حنيفةٍ وغيرِهم، لم يتكلَّموا إلا في عورةِ الصلاة.. وما أظنُّ أحداً منهم يُبيحُ للشابَّةِ أن تكشفَ وجهها لغيرِ حاجةٍ»^(١).

ومسألةُ الحجابِ ولباسِ المرأةِ لا تحتاجُ إلى توسُّعٍ في التأليفِ، ولا إلى جمعِ كلامِ الفقهاءِ وحَشْدِهِ، وإنما تحتاجُ إلى إعادةِ نصوصِ الوحيينِ إلى مواضعِها، وإرجاعِ أقوالِ الفقهاءِ إلى سياقاتِها التي قيلت فيها، وإلحاقِ متشابهِ النصوصِ بمُحكِّمِها، مع بيانِ التبديلِ الذي طرأ عليها، ورَدِّمِ عقودِ التبديلِ؛ ليتَّصلَ الفقهُ الصحيحُ بأهله، ولا يُقوَّلَ أئمةُ المذاهبِ ما لم يقولوه؛ فإنَّ المتشابهَ العامَّ إذا كانا في كلامِ الله فإنَّهما في كلامِ الفقهاءِ أظهرُ وأكثرُ.

وتلك الحاجةُ من التصنيفِ هي المقصودةُ في هذه الرسالة، ومن الله نستمدُّ العونَ، ونستلهمُ الرُّشدَ، ونسألهُ السَّدادَ.

عبد العزيز الطريفي

الاثنين ١٤٣٦/٤/٢٠ للهجرة

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وأحسن فطرة الإنسان، وأكرمه بالإيمان، وطبعه على معرفة الحق من الباطل، وتمييز الخير من الشر، وأصلي وأسلم على النبي الأمين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعه..

أَمَّا بَعْدُ:

فإن الذي أنزل الشرع هو الذي خلق الطبع، وجعل طبائع الإنسان الصحيحة التي لم تبدل تتوافق كتوافق كفي الرجل الواحد، وتتطابق الفطرة الصحيحة والشرعة المنزلة كتطابق أسنان الثرس حينما يقابل مثله، فيدوران بانتظام لا ينتهي حتى يختل أحدهما؛ ولهذا جاءت الشرائع السماوية بأصلين عظيمين:

أولهما: امتثال الأمر وحفظه؛ ﴿وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧]، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥].

ثانيهما: التحذير من تغيير الطبع الفطري الصحيح وتبديله؛ ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ أَلْفَى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّيْلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

ولتوافق الفطرة والشرعة وامتزاجهما فقد يُسمى الله دينه فطرة، ويسمى فطرته ديناً، وهكذا في تفسير الصحابة للفطرة والخلقة بالدين في القرآن.

وكلُّ تغييرٍ في واحدٍ منهما، يُورِثُ خللاً في الاستجابة والسيرِ على مرادِ الله؛ ولذا يحرصُ الشيطانُ على إحداثِ خللٍ فيهما جميعاً؛ لتقلُّ الاستجابة، ويشتدَّ الانحرافُ، وإن عجزَ عنهما، حرصَ على تغييرِ واحدٍ منهما؛ حتى لا يُقبلَ الآخرُ، ولا يستجابَ له.

وقد أخبرَ الله عن اجتِهَادِ إبليسَ في تغييرِ الشريعة، وتحريفِها، وتغييرِ الفطرة، وتبديلِها؛ قال الله عنه: ﴿وَلَا مَرَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]، وفي تبديلِ الشريعة وتغييرِها يسمِّي الله تحريفَ الشيطانِ للأدلةِ زخرفةً وتزييناً؛ قال الله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]؛ فجعلَ الزُّخْرُفَةَ والتزيينَ مقدِّماتٍ يتبعُها الفعلُ والإغواءُ؛ ولكن يبقى عمله تزييناً وزخرفةً للمظاهر، ولا يستطيعُ أن يُغيِّرَ الجواهر.

فأصبحَ الإنسانُ المفسدُ الذي لم يجدِ استجابةً لفساده، يسعى لإحداثِ تغييرٍ؛ إمَّا في الشريعة، أو في فطرةِ الناس؛ حتَّى يجدَ مدخلاً لفساده وانحرافه في النفوس، وهذه أساليبٌ تُستعملُ في كلِّ زمانٍ، وفي مواجهةِ كلِّ رسالةٍ صحيحةٍ، حتى إن قريشاً عندما واجهوا دعوةَ النبي ﷺ، طلبوا التبديلَ؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَنَادَّ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتُنَبِّئُ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَآئِ

نَفْسِي ﴿يونس: ١٥﴾، وقال عن المنافقين: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]؛ حتى أصبحتَ منهجاً وعادةً لِمَن يريدُ التغييرَ في الأُممِ والمجتمعاتِ، إمَّا أن يُغَيِّرُوا الأدلَّةَ والبراهينَ الصحيحةَ، أو يبدِّلُوا الفِطْرَ السليمةَ؛ حتى لا تتطابقَ ولا تتوافقَ، ثم لا تَقْتَنِعَ ولا تُؤمِّنَ ولا تُسَلِّمَ.

وبَيَّنَ اللهُ أن هذه عادةٌ لهم: ﴿أَنظَمُونِ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرَّفُونَ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَغْلِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

ولكنَّ الشريعةَ أسرعُ في التغييرِ مِنَ الفطرةِ وأسهلُ، فتجدُ أنَّ الانحرافَ عن الفطرةِ لا يكونُ في جيلٍ واحدٍ؛ بل في أجيالٍ، وربما قُرُونٍ، وأمَّا الشريعةُ فيمكنُ أن تتغيَّرَ في عَقْدٍ أو عَقْدَيْنِ أو ثلاثة، وربما أقلَّ، بحسبِ قوَّةِ براهينِ التبديلِ، فالتعرُّي لا يمكنُ أن يتوَعَّلَ في بلدٍ نَشَأَ على الفطرةِ والعفافِ والحياءِ والسترِ، إلا بعقودٍ أو قرنٍ أو أكثرٍ؛ لأنَّ الإنسانَ مخلوقٌ عليها، وممزوجٌ فطرةً بها؛ لهذا سَمَّى اللهُ فِطْرَتَهُ الصحيحةَ صِبْغَةً؛ كما في قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْكَ اللَّهُ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨].

وَإِذَا تَغَيَّرَتِ الفطرةُ وانحَرَفَتْ، فرجوعُها إلى أصلِها أسهلُ من خروجِها منه، ولكنهَّه شاقٌّ، فيصعبُ أن يَقتَنِعَ إنسانٌ حَيِّيٌّ محتشِمٌ، فيتعرَّيَ في يومٍ ولو أَقْنَعَ بأدلةٍ بصحةِ التعرُّي، ولن يقدرَ على الاستجابةِ مرَّةً واحدةً، حتى يتدرَّجَ، ولكنَّ لو أَقْنَعَتْ مَنْ يتعرَّي بأدلةٍ السترِ والحجابِ، يسهلُ عليه أن يستترَّ ويستجيبَ مرَّةً واحدةً،

ولو كانت درجة الإقناع واحدةً عندهما جميعاً؛ لأنَّ الأول يخرج من الفطرة الصحيحة، والثاني يعود إليها، والأصل الفطريُّ غلابٌ جذّاب، ولو دُلّس على العقل بالأدلة.

❏ الشرائع والطبائع .. وتغييرها:

الفطرة تُفسَّر نَفْسُهَا، ويصعُبُ تفسيرُها من جميع الوجوه بنصٍّ، وخلقها الله صحيحةً سليمةً، فإذا نزلت عليها شرائعُ، فهتَمَت هذه الفطرة تلك الشرائع بلا تفسير، وتطابقت معها كتطابق أغطية الأفلام على الأفلام؛ فمثلاً:

الله يأمرُ بأن يأخذ الإنسان زينته عند كلِّ مسجد: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، لكنّه لا يفسّر له تلك الزينة؛ لأنّه مطبوعٌ على معرفتها بنظره.

ويأمره بتحسين الصوت بالقرآن؛ قال النبي ﷺ: (زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ)^(١)؛ لكنّه لا يُفسّر له ما الصوت الحسن من القبيح؛ لأنّه مطبوعٌ على معرفته بسمعه ووجهه.

ويأمره بالتطيب بالرائحة الحسنة، ولكن لا يُفسّر الله له ما الرائحة الطيبة من الخبيثة؛ فلن تُعرفَ بدليل أكثر مما هو مطبوع عليه بشمّه.

وإذا تغيّرت الفطرة التي طُبِعَ عليها الإنسان، فلن يفهم الأوامرَ

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٥ و ١٠١٦)، وابن ماجه (١٣٤٢)؛ من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

الشرعية التي أمره الله بها، حتى تُعدَّلَ الفطرة عن انتكاسيتها؛ لتستوعب؛ كالإناء المقلوب لا بُدَّ مِنْ تعديله حتى يستوعب ما يوضع فيه؛ لهذا شدد الله في أمر الفطرة، وحذر من تغييرها؛ لأنها تؤثر على استيعاب أوامره ونواهيه، والإيمان بعليها ومقاصدها، وكلَّما كانت الفطرة أشدَّ تغييرًا، كانت أشدَّ ردًّا للجزئيات؛ لأنها لم تفهم القواعد والكلِّيات، فالأُمُّ التي تحلُّ الرِّزَى وتبيحه وتشرعه لن تفهم الحجاب، وتحريم الخلوة والاختلاط؛ لأنها مقدمات وحواجز بعيدة لشيء لا يؤمنون بتحريمه.

والإنسان مفلورٌ على فطرٍ عديدةٍ، وهذه الفطر منها ما يمكن تغييره، ومنها ما لا يمكن تغييره؛ لتجذره وامتزاجه بالخلق البشرية، وتكوُّن الإنسان منها كتكوُّن الماء من عناصره.

وما يمكن تغييره، يختلف في مقدار الزمان والقوة التي يحتاج إليها للتغيير، بحسب ثباته في الفطرة ورسوخه فيها، والشيطان يحرص على تغيير الفطرة أشدَّ من حرصه على تغيير الشريعة؛ لأنها أشدَّ في الانحراف والإعراض، ثم إنَّ العودة إلى الفطرة الصحيحة تحتاج إلى عقود طويلة، وربما قرون، وأما تغيير الشريعة فيحتاج إلى مجدي بعيد الأدلة إلى حقيقتها، فتتلقاها الفطرة الصحيحة بسهولة، وإن كبرت فلا يطول عنادها، حتى تستسلم وتذعن لها.

ثم إنَّ تغيير الفطرة الواحدة يلغي معه شرائع كثيرة متعددة؛ كقطع أغصان الشجرة الكبيرة يسقط معها ما لا يحصى من عيدانها وأوراقها، لو تتبعها وحدها، اتعبته جهداً، وطالت معه زمناً؛

ولهذا فمن وسائل الشيطان وأعوانه: تغيير أصول الفطرة؛ ليسهل سقوط توابعها من مقررات الشريعة.

❏ فطرة العفاف وتغييرها:

ومن أعظم أصول الفطرة: فطرة العفاف، وإن غيّرت فإنها يتغير معها - تبعاً - شرائع كثيرة؛ كخض البصر، وحفض صوت المرأة، وعدم خضوعها به، والحجاب، وإخفاء المفاتيح منعاً للإثارة، وعدم الاستهانة بالخلوة، والفصل بين الجنسين، وترك العزل، وعدم اتخاذ الأصدقاء بين الجنسين، وغير ذلك، فهذه وغيرها تسقط، إن سقطت فطرة العفاف، تبعاً.

لهذا نجد أن جميع الأنبياء يدعون إلى حفظ أصول الفطرة مع التوحيد؛ لأن التوحيد أصل العبادات، والفطرة أصل المروءات، وقد كان النبي ﷺ يدعو بمكة إلى هذا، فقد قال أبو سفيان لهرقل ملك الروم لما سأل عما يدعو إليه النبي ﷺ: يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف، قال هرقل: «هذه صفة نبي»^(١).

ولعظم هذا الأصل الفطري؛ العفاف، جعل الله له حراساً وحماة؛ فضلاً عن حماية الإنسان الواحد نفسه، حتى يقاوموا دوافع تمرد الواحد على فطرته؛ فخلق الله في الإنسان الغيرة على غيره، كما تغار الزوجة على زوجها، فتكون رقية عليه، ويكون هو لغيرته رقيباً عليها، والوالد مع بنته، والأخ مع أخيه، والعكس كذلك، بل

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).

تَقَعُ الْغَيْثَةُ بَيْنَ الْغُرَبَاءِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ حُرَّاسًا، يَتَنَوَّبُونَ عَلَى عَدَمِ تَمَرُّدِ الْوَاحِدِ عَلَى عَفَافِ نَفْسِهِ، وَعَفَافِ غَيْرِهِ.

وتغييرُ الفطرةِ أخطرُ من تغييرِ سُنَنِ الْكَوْنِ، وأشدُّ أثرًا على دينِ الإنسانِ، وقد كان نبيُّ اللهِ موسى عليه السلام حَيًّا سَتِيرًا، وَكَانَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَبْدُوَ مِنْ جِلْدِهِ مَا يَتَسَاهَلُ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي إِبْدَائِهِ، حَتَّى آذَوْهُ وَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسْتُرُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ؛ إِمَّا بَرَصٍ، وَإِمَّا أُذْرَةٍ، وَإِمَّا آفَةٍ، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْرِئَهُ، وَلَا يَبْدَلَ فِطْرَتَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَلَمَّا قَضَى غُسْلَهُ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ ثِيَابَهُ، عَدَا الْحَجَرُ، وَهَرَبَ بِثَوْبِهِ، وَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ، وَطَلَبَ الْحَجَرَ، يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرًا! ثَوْبِي حَجَرًا! حَتَّى خَرَجَ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ فَرَأَوْهُ، وَعَلِمُوا أَنَّهُ مَبْرَأٌ مِمَّا قَالُوا؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ عليه السلام مَذْكَرًا بِتِلْكَ الْحَالِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَاذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ^(١).

وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ مُوسَى أَنْ يُنْزِعَ مَلَاسَهُ وَيُخْرِجَ لِلنَّاسِ لِبْرِيًّا نَفْسَهُ؛ وَلَكِنْ غَيَّرَ سُنَنَ الْكَوْنِ وَجَاذِبِيَّةَ الْأَرْضِ، وَأَوْجَدَ فِي الْحَجَرِ قُوَّةَ اللَّسِيرِ بِثِيَابِهِ، لِيَتَّبِعَهَا؛ لِيَكُونَ ظَهْوَرُ جَسَدِهِ وَعَوْرَتُهُ بِلَا اخْتِيَارٍ مِنْهُ؛ فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ أَدْنَى قِنَاعَةٍ لِلنَّفْسِ بِإِمْكَانِ اخْتِيَارٍ مِثْلَ هَذَا الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ خَرَقَ الْفِطْرَةِ إِنْ بَدَأَ، اتَّسَعَ وَتَدَرَّجَ اتِّسَاعًا حَتَّى لَا يَنْتَهِيَ.

لهذا فالعقلُ العَفِيفُ حِينَمَا يُصَابُ بِمَرَضٍ فِي مَوْضِعِ عَوْرَتِهِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٨)، وَمُسْلِمٌ (٣٣٩).

ويُضطرُّ لجراحةٍ طيبٍ يلزمُ منها كَشْفُها، تجدُّه يُحبُّ أن يَنْبَجَ ويخْدَرَ؛ ليَغيبَ وَغِيه، ويُنزِعَ عنه سترُ عورتِه مِن غِيهِ، بلا اختيارٍ منه، لا أن يقومَ هو بنفسِه بإبدائها باختياره، مع أنَّ المؤدَّى واحدٌ؛ لكنَّ نَزْعَ الإنسانِ ما يسترُه بنفسِه يُصاحِبُه نزْعُ هِيَةِ العفافِ مِنَ النفسِ والفطرة؛ فإنَّ كَسَرَ الحياءِ والعفافِ حيثنَّ يكونُ بالاختيارِ؛ وَمَن جَرَبَه مرةً، تساهلَ به أخرى في حالةٍ أقلَّ حاجةً.

وقد فطرَ الله آدمَ وحواءَ - وهما أوَّلُ البَشَرِ - على العفافِ والسترِ، فلمَّا أَكَلَا مِنَ الشجرةِ، وسَقَطَ عنهما لباسُهما، دعاهم داعي الفطرةِ والطبعِ الذي خُلِقُوا عليه، إلى رَدَّةٍ فعلٍ؛ طلبًا للسترِ؛ فأخذَا يَجْمَعَانِ الورقَ ويؤلِّفَانِه بعضُه إلى بعضٍ؛ ليسترَّ عورَاتِهما، وفي ذلك قال الله: ﴿فَلَمَّا ذَاكَ الشَّجَرَةَ بَدَتْ لهُمَا سَوْءُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

والسُّنَّةُ الكونيةُ: أنَّ العفافَ إنْ نُزِعَ أوَّلُه، تتابعَ وتساقطَ، ومنه حجابُ المرأةِ، إنْ سَقَطَ أوَّلُه، تداعى إلى آخرِه، وهذا مشاهدٌ في كلِّ المجتمعاتِ والشعوبِ، حتى أصبحَ في كثيرٍ منها عادةً معاكِسةً للفطرةِ الصحيحةِ.

والإنسانُ يَمَكِنُ أن يتطَبَّعَ ويألفَ ما يُخالفُ بعضَ الفطرةِ، وإنما يحتاجُ إلى كثرةٍ مخالطةٍ ومشاهدةٍ ومجاورةٍ، وتدرُّجٍ بذلك مع صَبْرٍ حتى يتشرَّبَها كتشربِ الإسفنجِ للماءِ، فيستطيعُ الإنسانُ أن يُجاوِرَ اتَّنتِ الروائحَ وأكرهَها؛ كجيفةِ المَيِّتَةِ، فإنْ جاوَرَهَا شَقَّ عليه، حتَّى إذا طالتْ مجاوِرَتُه لها ليومٍ وأيامٍ، اعتادَ عليها، ولم يشعُرَ بما

يَسْتَنْكِرُهُ الْمَارَّةُ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ الْأَفْعَالُ وَالْأَفْكَارُ، وَمِنْهَا السَّفُورُ
وَالْتَعَرِّي، حَتَّى لَوْ تَكَاثَّرَ النَّاسُ عَلَى مَجَاوَرَتِهَا وَتَشْرِيبِهَا، آتَسَ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا، وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَلَمْ يَسْتَنْكِرُوا شَيْئًا، وَظَنُّوا أَنَّ
صَاحِبَ الْفِطْرَةِ الصَّحِيحَةَ شَاذٌّ، وَهَكَذَا كَانَ قَوْمُ لُوطٍ؛ تَدَرَّجُوا
بِالْإِنْحِرَافِ حَتَّى جَاوَرُوهُ، وَقَارَفُوهُ، وَتَكَاثَرُوا، وَطَالَ عَهْدُهُمْ عَلَيْهِ؛
قَالُوا فِي لُوطٍ - تَهَكُّمًا -: ﴿أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ
يُنْظَرُونَ﴾ [النمل: ٥٦] عَابُوهُمْ وَالْعِيبُ فِيهِمْ!

❏ الْحِجَابُ .. عِبَادَةٌ وَعَادَةٌ:

لَا يَخْتَلِفُ الْبَشَرُ أَنَّ سِتْرَ الْإِنْسَانِ لِبَدَنِهِ فِطْرَةٌ طُبِعَ عَلَيْهَا؛ وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَرٌّ وَلَا بَرْدٌ وَلَا مَطَرٌ؛ بَلْ حَتَّى لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ وَحْدَهُ
لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، أَحَبَّ أَنْ يَلْبَسَ وَيَتَزَيَّنَ وَلَوْ لِنَفْسِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ آدَمُ
وَحَوَاءُ يَسْتَتِرَانِ لِنَفْسَيْهِمَا، لَا وَجُودَ لِبَشَرٍ مَعَهُمَا؛ وَلِذَا قَالَ اللَّهُ - مَبِينًا
أَنَّ عَقُوبَةَ كَشْفِ لِبَاسِهِمَا، كَانَتْ لَتَرَى أَعْيُنُهُمَا سُوءَ أَيْتِهِنَّ مُتَقَابِلَيْنِ بِلَا
دَاعٍ -: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ بَيْتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٧].

وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي حُدُودِ هَذِهِ الْفِطْرَةِ، وَفِي حُجْمِ مَا
يُسْتَرُّ مِنَ الْبَدَنِ؛ بِحَسَبِ مَا يَحْكُمُهُمْ مِنْ نَقْلِ أَوْ عَقْلِ أَوْ عَرَفٍ، أَوْ
مَا يَحْرِفُهُمْ مِنْ شَهَوَاتٍ أَوْ شُبُهَاتٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ فِطْرَةُ السِّتْرِ تَتَجَاذِبُهَا الْعُقُولُ، وَأَهْوَاءُ النُّفُوسِ
وَشُبُهَاتُهَا، وَتَزْيِينُ الشَّيْطَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ؛ جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ مِنَ اللَّهِ
ضَابِطَةً لَهُ وَحَاكِمَةً عَلَيْهِ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ، وَرِسَالَاتِ
الْأَنْبِيَاءِ عَلَى كُلِّ الْأُمَمِ، وَتَوَاتَرَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ

أَنْ كَشَفَ الْعَوْرَاتِ وَظَهَرَ الْمَفَاتِنِ غَايَةُ قَدِيمَةٍ لِإِبْلِيسَ وَدُرِّيَّتِهِ مَعَ آدَمَ وَدُرِّيَّتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَنْبَغِيْ آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ بَيْتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٧].

والشرائع أقوى هيبةً وحفظًا من العادات في نفوس الناس حتى وإن قصّروا في دينهم في العمل الظاهر؛ إلا أن عاداتهم تتغير كثيرًا عبر القرون، ويبقى دينهم محفوظًا بهيئته في النفس، يذهبون ويرجعون إليه، وأمّا العادات الخالصة فإن ذهبت فغالبًا لا تعود.

ولما كان الستر عمومًا - وحجاب المرأة خصوصًا - عبادةً ربانيةً متميّزةً مع الفطرة البشرية، كان من وسائل الشيطان وأعدائه: فصل عبودية الحجاب، والإبقاء على كونه عادةً، حتى يسهل تحكّم الأهواء به؛ لأنّ الأهواء كأهوية الرياح، لا تحمل معها إلا الخفيف، وتخفيف الثقل ثم إزالته، أهون من إزالته وهو ثقيل.

وقد ظهرت دعوات تجعل من حجاب المرأة والستر عمومًا عادةً وتقليدًا، لا عبادةً ودينًا؛ لأنّ العبادة لا تقبل الهدم إلا بنزع أدلتها، وأدلتها إن كانت ثابتة راسخة لا تقبل التزع إلا بمواجهة الشريعة كلّها؛ لأنّ من جحد شيئًا معلومًا من الدين بالضرورة، كان كمن جحد كُله.

وأدلة حجاب المرأة في القرآن والسنة أقوى وأرسخ من أن تنزعها الأهواء، ولكنها تقلد على استدبارها وراء ظهرها، ثم تدّعي أنها لا تراها، وكل شيء تستديره أو تغمض عينيك عنه، لن تراها، ولو أغمض الإنسان عينه عن نفسه، لم ير نفسه، وإن كانت هذه حجة فليس بعد هذا مثقال ذرة من عقل!

الحكمة من مشروعية حجاب المرأة:

لا يوجد أمرٌ محرّمٌ ولا كبيرةٌ، إلا وحاطها الله وحماها من جميع جهاتها، حتى لا يتوصلَ الناسُ إليها فيقعوا فيها؛ فحرّم الله الشُّركَ والكفرَ، وحرّم وسائله، وأغلق المنافذَ إليه، وحرّم السُّحرَ، وحرّم وسائله، وحرّم الرِّبَا، وحرّم وسائله، وحرّم الزَّنى، وحرّم الوسائلَ المُفضيةَ إليه.

والوسائلُ أكثرُ من الغاياتِ والمقاصد؛ فكلُّ غايةٍ لها أكثرُ من وسيلةٍ توصلُ إليها، كالذهابِ إلى مكّة، فكلُّ جهاتها الأربع وما بينها وأوديتها وجبالها وسككها تؤدّي إليها، وكلما كان الشيءُ شديدَ التحريم، شدد الله في وسائله، ولو كثرت، واحتاط له من وقوع الإنسان فيه، ولو من وسائل بعيدة، بخلاف تحريم الصغار، فتحرّم وسائلها ضعيفٌ؛ كالفرق بين الحفرة الصغيرة، والهوة السحيقة، فالأولى تُحاط من قريب، والثانية تُحاط من بعيد.

والزَّنى من أكبر الكبائر؛ قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَلَّدْ فِيهِ مُهْكًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقد ذكرَ النبي ﷺ السَّبْعَ الموبقات، ولم يُنصَ على الزَّنى منها؛ وإنما قال: (وَقَدْ ذُكِرَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْعَافِلَاتِ)^(١)؛

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)؛ من حديث أبي هريرة ؓ.

يعني: بالزَّنى؛ ليدلَّ على أنَّ مجرَّدَ قذفِ البريء به، مُهلكٌ ومُوبقٌ؛ فكيف بالوقوع فيه أو إشهاره وإذاعته؟! وفي هذا تعظيمٌ للزنى أعظم مما لو نصَّ عليه باسمه، وقد قال ﷺ - كما في «الصحيحين» -: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ)^(١).

وإذا انتشر الزنى، فلأنَّ وسائله الموصلة إليه يسيرة، فإذا تيسرت الوسائل سهل الوصول إلى الغايات؛ ولهذا أخبر النبي ﷺ أنَّ من علامات الساعة: ظهور الزنى، وظهوره يكون بظهور وسائله، وقوة الدعوة إلى الاستهانة به؛ ففي «الصحيحين» من حديث أنس رضي الله عنه، قال ﷺ: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقْلُ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزَّانِي)^(٢).

ومن وسائل الزنى المحرمة لأجله: النَّظَرُ، والسُّفُورُ، والخضوعُ بالقول، والعزلُ، والاختلاطُ، والحُلُوءُ، وهذه خطوات واحدة تلي الأخرى، أولها النظرُ، ثم يسيرُ حتى يتكلَّم بالفُحشِ، ثم يختلِطُ، فيخلو، فيمسَّ، فيزني، وهذا ما بيَّنه النبي ﷺ كما في «الصحيح»: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنى أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ فَرَزَى الْعَيْنُ النَّظْرُ، وَرَزَى اللِّسَانُ الْمَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَتَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ)^(٣).

وقد ذكرَ النبي ﷺ التَّفَكِيرَ بالزنى وتَمَنُّيه؛ لأنه يثيرُ قوَّةَ كامنة

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٦٧١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٦٢٥٧)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

في النفس، ورغبة للبحث عنه؛ لبدأ الإنسان خُطوات الوقوع فيه، ولن يصل إلى الزنى إلا بهذه الوسائل التي نهى الله عنها، وكلما كانت الوسيلة إلى الفاحشة أقرب، وتسهيلها لها أقوى، كان التأكيد على تحريمها في القرآن والسنة أشد.

ولا يُقدَّر تحريم الوسائل، من لم يعرف خطر الغايات، وشدة تحريمها؛ ولهذا حينما يتساهل أحد بالزنى، ويقع فيه ويعتاده، تظهر عليه علامات الاستهانة بالوسائل الموصلة إليه، وعدم المبالاة بها، والاستهزاء بمن يُشدَّد فيها، ولو لم يتجرأ على التصريح بأنه من أهل الزنى، وقد جعل الله سنة عقلية ونقلية: أنه لا يهدم الوسائل إلا من لم يؤمن بالغايات.

وقد عظم الله الزنى، وشدَّد في تحريم وسائله في الجنسين؛ رجالاً ونساءً، فيشرع للجنسين جميعاً حكماً، ويشرع للذكر حكماً، وللأنثى حكماً - كلُّ بما يصلح لفطرته - شرائع وتكاليف متقابلة لحفظ الوسائل، لو أحكمت، ما وقع الناس في الغايات المحرمة.

ولما كان افتتان الرجل بالمرأة أقوى، ولأنه أجسر في الإقدام على الزنى، شدَّد عليه في تحريم وسيلة النظر أكثر من المرأة، وإن اشتركا في أصل النهي؛ ولكن الرجل أكثر جرأة لما بعد النظر، فيأتي بالخطوة التي تليها، والمرأة غالباً لو نظرت لا تجسر على ما بعد النظر كالرجل؛ لذا قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]؛ فجعل الطمع في الرجل، مع احتمال وروده من المرأة؛ وذلك تعظيماً للنبي ﷺ، وتطهيراً لنسائه،

وليبيان خصوصية الرجال بالجسارة؛ ولذا جاء الوحي مُتَمِّمًا للفطرة في كل واحدٍ منهما.

وشدّد الله على الرجل في غَضِّ البصر، وشدّد على المرأة في الحجاب؛ حتى يَقِلَّ ما بينهما من تجاذبٍ وميلٍ، ولا يعني هذا أنه يجوز للرجل إبداء مفاتيحه؛ فَيَفْتِنُ، ولا أنه يجوز للمرأة إطلاق بصرها؛ فَتُفْتَنَ؛ ولكنّ الوحي يشدّد الحبالَ المرتخية في النفوس، أشدّ من الحبال الثابتة فيها، وأقرب الناس إلى السقوط يُجذّب أشدّ من البعيد عنها، حتى تكتميل فطرة العفاف وتصحّ، فإذا لم يَغُضَّ الرجل بصره، فإنّ المرأة تدفع فتنته بحجابها، وإن لم تتحجّب المرأة فالرجل يدفع فتنتها بغضّ بصره؛ ولهذا ربط الله بين غَضِّ البصر وبين الزنى؛ لأنّه سبب له، فقال للرجال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، وقال للنساء: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]؛ ولكنه زاد في النساء: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١].

❏ ميل الجنسين بعضهما إلى البعض:

كثرت الدعوات الفكرية إلى التهوين من وسائل الزنى، وربما إلى التهوين من الزنى بذاته، بأساليب متنوعة، والأفكار الليبرالية اليوم تؤصّل لذلك بطرق كثيرة، كلُّ مجتمع وبلد بحسبه، ومن أخطر تلك الوسائل: التهوين من ميل الجنسين بعضهما إلى البعض، ومكابرة الفطرة والغريزة المركّبة في الإنسان كما يُرْكَبُ الماء من عناصره، فيشرون أمورًا فطريةً مسلمةً لا علاقة لها بالمناهي والأحكام الشرعية

التي أَمَرَ اللهُ بها الجنسَيْنِ حتى لا يُكْسَرَ العِفَافُ وتَقَعَ الفَوَاحِشُ؛
فِيُحْيُونَ أَخَوَةَ الجنسَيْنِ، وَ(النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ)^(١)، وَيُكْثِرُونَ مِنْ ذِكْرِ
تَكَافُلِهِمَا وَتَعَاوُنِهِمَا، وَيَحْيُونَ الْبِرَاءَةَ وَسَلَامَةَ الْقَلْبِ، وَيُظْهِرُونَ
الْغَايَاتِ الْمَادِيَّةَ الصَّحِيحَةَ، وَأَنْ لَا حَاجَةَ لَتَنَافُرِ الجنسَيْنِ، وَيَجِبُ
كَسْرُ مَا بَيْنَهُمَا، وَيَرْمُونَ مَنْ يَحْتَاطُ لِلْغَايَاتِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ الْوَسَائِلَ
لَأَجْلِهَا، بِالشُّكِّ وَالْوَسْوسَةِ وَالرِّيْبَةِ وَالشَّهْوَانِيَةِ، حَتَّى يُشْعِرُوا غَيْرَهُمْ
بِالْخَجَلِ مِنْ سُوءِ قَضَائِهِ الْمَزْعُومِ، وَيَرْفَعُوا رُؤُسَهُمْ بِنَبْلِ مَقَاصِدِهِمْ.

وَأَسْلُوبُ التَّخْجِيلِ أَسْلُوبٌ عَقْلِيٌّ قَدِيمٌ، هَرُوبًا مِنَ الدَّلِيلِ،
يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ عَدَمِ إِرَادَةِ مَنَاقِشَةِ الْأَدَلَّةِ، تَحْقِيرًا لَهَا وَلَوْ كَانَتْ عَظِيمَةً؛
قَالَ قَوْمٌ صَالِحٌ لَهُ: ﴿قَالُوا لَا يَصْلِيحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَلُنَا أَنْ
نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: ٦٢].

وَمِنْ أَعْظَمِ صُورِ الْمَكَابَرَةِ لِلْفُطْرَةِ وَلِلْعَقْلِ فِي الْفِكْرِ اللَّيْبِرَالِيِّ:
هِيَ مَكَابَرَةُ عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَبِهَذَا يُهَوَّنُونَ مِنَ
الْغَايَاتِ، كَفَاحِشَةِ الزَّنى لَوْ وَقَعَتْ، وَأَنْ الْغَايَاتِ لَا تَسْتَحِقُّ لَأَجْلِهَا
وَضَعُ كُلِّ هَذِهِ الْوَسَائِلِ الَّتِي يُسَمُّونها عِرَاقِيلَ وَعُقَبَاتٍ، فَهَمْ يَنْظُرُونَ
لِزَّنى الجنسَيْنِ كَمَصَافَحَةِ الْكَفِّينِ لِبَعْضِهِمَا؛ بَلْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ
يُعْظَمُ أَمْرُ مَصَافَحَةِ الجنسَيْنِ الْأَجْنَبِيِّينَ بَعْضُهُمَا الْبَعْضَ أَعْظَمَ مِنْ
تَعْظِيمِ زَنَاھِمَا فِي الْفِكْرِ اللَّيْبِرَالِيِّ! انْتَكَسَتِ الْفُطْرَةُ، وَزَالَتِ الْغَايَاتُ،
وَزَالَتِ الْوَسَائِلُ مَعَهَا.

(١) يُرْوَى مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها؛ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٣).

ومن هذا المبدأ - ولو لم ينطُوقوا به - أنَّهم يكابرون في ميل الجنسَيْنِ بعضُهما للبعض، حتى يصوِّروا للجُهاَلِ أنَّ حَاجَزَ الهِيَةِ بينَ الجنسَيْنِ في الإسلامِ لو كُسِرَ بكسرِ الحجابِ والمخالطةِ، لكانتِ الأُخُوَّةُ بينهما كأُخُوَّةِ الرجالِ للرجالِ، والنساءِ للنساءِ؛ ومن المعلوم: أنه لا أعظمَ من كسرِ تلكِ الحواجِزِ بينَ الزوجينِ وما زالتِ الغريزةُ بينهما قائمةً عشراتِ السنينِ، يميلُ الزوجُ لزوجتِهِ، والزوجةُ لزوجها، ميلاً فطرياً لا ينتهي، ولكن مَن هانتَ عنده محارِمُ الله، تعلقَ بأوْهَى الحُجَجِ ولو كانت كبيتِ العنكبوتِ.

ومن أساليبِهِم في التَهْوِينِ مِنْ وسائلِ الزنى: احتجَاجُهُم أَنَّ وقوعَها لا يلزَمُ منه الوقوعُ في الغايةِ، فالنظرُ، وتبرُّجُ المرأةِ، والاختلاطُ، وخلوتُها بالأجنبيِّ عنها، لا يلزَمُ منه الوقوعُ في الزنى؛ فقد ينظرُ الرجلُ مَرَاتٍ، وتبرُّجُ المرأةُ سنواتٍ، ولا يقعُ أحدهما في الزنى، واللهُ حينما حرَّمَ الوسائلَ، يعلمُ أنَّ بعضَها لو وَقَعَ لا يلزَمُ منه وقوعُ الغايةِ، وإلا فلا فرقَ بينَ الغاياتِ والوسائلِ، ولا بينَ النظرِ والتبرُّجِ والاختلاطِ، وبينَ الزنى؛ ولكنَّ مِنْ مَسَلِّمَاتِ الْعَقْلِ وَالتَّنْقِيلِ: أَنَّ الوسائلَ لو تتابعتْ أوصلتْ للغايةِ؛ لهذا لا يفرِّقُ بينَ الخطوةِ الأولى والأخيرةِ في أصلِ النهي - لا في تعظيمِهِ - فالرجُلُ ربما ينظرُ لِمَيَّةٍ امرأةٍ، ويزني بواحدةٍ، والنظرُ لهذا العددِ هو وَقُودُ الوقوعِ على واحدةٍ؛ فَإِنَّ الخطوةَ الأخيرةَ ليست هي التي أوصلتِ الماشيَ إلى الهاويةِ؛ وإنما هي آخِرُها، وقد وصلَ بمجموعِ الخطواتِ لا بواحدةٍ منها.

وتبرُّج المرأة وسفورها وتركها للحجاب، من تلك الوسائل الموصلة إلى الفاحشة، سواء للمرأة بذاتها، أو لكونها وقوداً لغيرها، ولو لم تشعر به في نفسها.

❏ تاريخ تشريع الحجاب والستر:

من إحكام الله لشريعته: أنه يبدأ بتحريم الغيات قبل تحريم الوسائل الموصلة إليها؛ لأنَّ المقصد من العبودية يظهر في الغيات أكثر منه في الوسائل، فجاء تحريم الوسائل تبعاً، وقد كانت أكثر الوسائل مباحة، ثم حُرِّمت بعد رسوخ تحريم غاياتها في النفوس؛ ولهذا يُمكن أن تُباح الوسائل الموصلة للزنى في أحوال نادرة وخاصة، لكن لا يمكن أن يُحلَّ الزنى أبداً؛ لأنَّه محرَّم لذاته؛ قال الله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ يَغْيِرُ الْحَقَّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ فالنظر للمرأة يجوز للعجوز، وللمخطوبة، وأن يَمَسَّ الرجل المرأة، والمرأة الرجل؛ للضرورة الشديدة للتطبيب والعلاج، ولكنَّ الزنى لا يُمكن أن تُبيحه أيُّ ضرورة.

ولما كانت الوسائل الموصلة إلى الزنى كثيرة، وكان تحريمها جملة شاقاً على نفوس حديثة عهد بجاهلية وضلال؛ كطواف المرأة حول الكعبة، وشعر فاحش، وعَزَلٍ ماجن، وتساؤل بزنَى الإمام والتكسبِ منهم: تدرَّجَت الأحكام بتحريم الغاية أولاً، وهي الزنى، قبل وسائلها الكثيرة؛ جذباً للنفوس، وتأليفاً لها، فلما حَرَّمَ الله الزنى، وشَدَّد في أمره، وقَوَّمَ الفِطْرَ المنحرفة بجاهلية سابقة، ناسب

فحرّم وسائل الزنى، بحسب ما يجتمع فيها من قوّة، وسرعة، وقُرْب من فاحشة الزنى، ومن هذه الوسائل شريعة الحجاب للمرأة وجلبابها وخمارها، فشرّعه الله في السنّة الخامسة، وقيل: قريباً منها.

وقد جاء في ذكر أحوال النساء أحاديث كثيرة؛ في حجابهنّ، ولباسهنّ، وخروجهنّ قبل فرض الحجاب، ومن لم يعرف تواريخ الحوادث والنوازل، اضطربت عليه الأدلّة؛ خاصّة إن كان في النفوس هوى، تشبّث بأدنى دليل لا تعرف إحكامه ونسخه، ويستطيع كل واحد أن يأخذ بنصوص الوحيين المنسوخة، فيحتجّ بها على ما يهوى، حتى في أركان الإسلام، فإن الصحابة كانوا يصلّون ركعتين ركعتين، ولم تُفرض أكثر من ذلك، حتى زِيدَت الظُّهُرُ والعصرُ والمغربُ والعشاء^(١).

وقد رأيت من الكتاب من يستدلُّ بأحاديث قبل فرض الحجاب على تهوين الحجاب، والعلماء كانوا يعرفون هذه الأحاديث، ويمرّون عليها مرور العارفين لِمَنَازِلِها ومواضعها في الدين، ولم يخطرُ بالبال أن يحتجّ بها محتجّ على رأي خطأ، أو هوى وضلالة، والجهل بتواريخ نزول الوحيين، باب لكل صاحب هوى، يدخل منه ليأخذ ما يريد، حتى الخمرُ فالأحاديث والأخبار في شرب الناس لها قبل تحريمها كثيرة!

ولم يكن تشريع الحجاب والستر باللباس فُرَضَ جملةً واحدةً بجميع تفاصيله؛ وإنما جاء متدرّجاً.

(١) كما في حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

❏ أنواع النساء في الحجاب واللباس، وفساد قياس حكم بعضهن على بعض:

لا بُدَّ لِمَن أراد أن يعرف أحكام حجاب المرأة ولباسها، أن يكون عارفاً بأنواعهن؛ فالنساء أنواع باعتبار عديدهن، وقد جعلت الشريعة لكل واحدة أحكاماً تختص بها، ومن أحكامها أحكام اللباس والحجاب.

والنساء باعتبار السن: طفلة، وشابة، وقاعد عجوز.

وباعتبار الرق: حرة، وأمة.

وباعتبار الدين: مسلمة، وكافرة.

وكُلُّهنَّ يوصفن في اللغة والشرع بالنساء، وتوصف الواحدة منهن بأنها أنثى وامرأة، ومن لم يعرف خصائص هذه الأنواع، جهل واضطرب في معرفة أحكام الحجاب، وأدخل نوعاً في نوع، واشتباه عليه الأمر؛ لأن بعض الأحاديث والأخبار والروايات تذكر الأوصاف والأسماء المشتركة، ويزداد الاشتباه في هذا الزمان لتغير الأحوال.

وذلك أن الناس يغيب عنهم أحكام الإمام والجواري اللاتي حصهن الله بأحكام في الستر والحجاب، يختلفن بها عن الحرائر، وقد كان في بعض بيوت الصحابة والتابعين: الإمام الخدم أكثر من الحرائر، ومن الإمام صحابيات وتابعيات، ويبقن بأحكامهن الخاصة بهن؛ لأن الله يفرض ويشدد ويخفف على من شاء، كيفما شاء؛ لعل وحكم، منها الظاهر، ومنها الخفي؛ فلنساء النبي ﷺ أحكام خاصة بهن، وله أحكام خاصة في تعدده بالنساء، وللرجل أن يملك

مِنَ الْإِمَاءِ مَا شَاءَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكُونَ فِي عَصَمَتِهِ مِنَ الْأَزْوَاجِ إِلَّا أَرْبَعٌ، وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا زَوْجٌ، وَلِلْحُرَّةِ لِبَاسٌ وَعَوْرَةٌ، وَلِلْأَمَةِ لِبَاسٌ وَعَوْرَةٌ، وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا لَا يَجُوزُ، فَحَمْلُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَى مَا يَجُوزُ - عِنْدَ الْمَشَابَهَةِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ الْقَاصِرَةِ - تَعَدُّ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ.

وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِلْأَمَةِ حَدًّا فِي لِبَاسِهَا وَحِجَابِهَا يَخْصُهَا، يَخْتَلِفُ عَنِ الْحُرَّةِ، وَقَدْ كَانَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ حَتَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

قَالَ سَبْرَةُ الْفَقَّعِيِّ:

وَنَسَوْتُكُمْ فِي الرُّوعِ بَادٍ وَجُوهَهَا يُخْلَنُ إِمَاءٌ وَالْإِمَاءُ حَرَائِرُ^(١)
يَقُولُ لَهُمْ: «إِنَّكُمْ مِنْ كَثَرَةِ نَوَائِيكُمْ وَهَزِيمَةِ النَّاسِ لَكُمْ، تَكْشِفُ نَسَائُكُمْ دَوْمًا وَجُوهَهُنَّ؛ خَوْفًا مِنَ السَّيِّئِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُحِبُّ سَبِيَّ الْحَرَائِرِ؛ لِأَنَّهُنَّ أُنُومُنَّ وَأَشَدُّ وَقَعًا عَلَى الْعُدُوِّ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

تَرَى لِلْكَلْبِيِّاتِ وَسْطَ بُيُوتِهِمْ وَجُوهَ إِمَاءٍ لَمْ تَصْنُهَا الْبَرَاقِعُ^(٢)
مصطلحات الستر واللباس في الشريعة وفي لغة الفقهاء،
ووجوب التفريق بينهما:

يَرِدُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مِنْ مَعَانِي السُّتْرِ الْفَاضُ وَمُصْطَلَحَاتُ

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِسَبْرَةَ بْنِ عَمْرِو الْفَقَّعِيِّ، يَخَاطَبُ بِهِ صُمْرَةَ بِنَ صُمْرَةَ النَّهْشَلِيَّ.
انْظُرْ: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١/١٧٣)، و«شرح ديوان الحماسة»
للتبريزي (١/١٧٨)، و«خزانة الأدب» للبغداد (٩/٥١٠).

(٢) «ديوان الفرزدق» (ص ٣٦٣).

عديدة، تُشكِّلُ على كثيرٍ مِنَ الناسِ، ورُبَّمَا استعملَ بعضُ الفقهاءِ بعضَ تلكَ المصطلحاتِ على معانٍ غيرِ مطابقةٍ لمعناها في الوحي، واستعمالُ المصطلحاتِ واسعٌ في العلومِ والفنونِ، ولكنَّ يَجِبُ التفريقُ بين الاستعمالِ في لغةِ الشرعِ والاستعمالِ في لغةِ الفقهاءِ - فَإِنَّ اللغةَ تستوعِبُ ذلكَ كُلَّهُ غالبًا - حتى لا تتداخلَ المعاني وتختلَطَ الأفهامُ في المرادِ بمصطلحِ الوحي، ومصطلحِ بعضِ الفقهاءِ، وتلكَ الألفاظُ عديدةٌ، منها:

■ **الحِجَابُ:** يُستعملُ الحِجَابُ في الكتابِ والسُّنَّةِ بمعنى الحاجزِ الساترِ بينَ شيئينِ، ويكونُ من جدارٍ أو قُمَاشٍ أو خَشَبٍ، وليس هو في القرآنِ والسُّنَّةِ يُطْلَقُ على معنَى مِنْ معاني اللباسِ أو اللُبْسِ، وهو المرادُ في الآيةِ لأُمَهِاتِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتَهُنَّ مَتَعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، وقوله عن مَرْيَمَ: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾ [مريم: ١٧]، وقوله عن نبيِّه سليمانَ: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، وقوله عن قولِ الكفارِ للنبيِّ ﷺ: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَأَعْمَلْ إِنَّا عَمِلُونُ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥]، وكذلك هو في السُّنَّةِ بمثلِ هذا المعنى، فليس هو لباسًا يختصُّ به أحدٌ، وإنما هو ساترٌ بينَ جهتينِ أو شيئينِ:

فقد يُطْلَقُ في اللُّغَةِ على الفصلِ بينَ رجالٍ ورجالٍ؛ كما في حديثِ أنسٍ رضي الله عنه في «الصحيحين» في قصةِ موتِ النبيِّ ﷺ، قال:

«أومأ النبي ﷺ يَبْدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَأَرْخَى الْحِجَابَ، فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ»^(١).

وقد يُطْلَقُ عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِ»: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتُ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ»^(٢).

وقد يُطْلَقُ عَلَى مَا يَسْتُرُ مَوْضِعًا مِنْ مَوَاضِعِ الْجَسَدِ، وَهُوَ قَلِيلٌ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُلُّ بَنِي آدَمَ يَطْعُنُ الشَّيْطَانَ فِي جَنْبِهِ بِإِصْبَعِهِ حِينَ يُوَلِّدُ، غَيْرَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ؛ ذَهَبَ يَطْعُنُ فَطَعَنَ فِي الْحِجَابِ)^(٣).

وهذا المعنى في هذا الحديثِ الواردِ في قصةِ عِيسَى هُوَ الَّذِي غَلَبَ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْكَتَّابِ؛ فَيُطْلَقُونَ لَفْظَ: «الْحِجَابِ» عَلَى مَا يَسْتُرُ الْبَدَنَ مِنَ الْلبَاسِ، وَخَصَّصُوهُ بِبَدَنِ الْمَرْأَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْصِّصُهُ جَدًّا، فَيَجْعَلُهُ مَا يَسْتُرُ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ، وَهَذَا التَّخْصِصُ مَعَ عَدَمِ مَعَارَضَتِهِ لِأَصْلِ لُغَةِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي لُغَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا اصْطِلَاحَ الصَّحَابَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزِ ذَلِكَ حَتَّى لَا تَدْخُلَ الْمِصْطَلَحَاتُ وَالِاسْتِعْمَالَاتُ فِي الشَّرِيعَةِ؛ حَتَّى زَعَمَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ عَمُومَ سِتْرِ الْمَرْأَةِ لِبَدْنِهَا مِنْ خِصَائِصِ أَمَهَاتِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨١)، وَمُسْلِمٌ (٤١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٢)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (٢٣٩٩)؛ مُخْتَصَرًا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٨٦)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (٢٣٦٦)؛ بِنَحْوِهِ.

المؤمنين لا لعموم المسلمات؛ لأنَّ الله خَصَّ أمهات المؤمنين بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]؛ لأنَّه فَسَّرَ الحِجَابَ باللباس، وهذا مِنَ الجَهْلِ العَرِضِ.

وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّ الحِجَابَ ليس شيئاً من أنواعِ اللباسِ في الآية، نَعْلَمُ ضَعْفَ قولٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أمهات المؤمنين اختَصَّهِنَّ اللهُ بشيءٍ مِنْ أحكامِ اللباسِ في موضعٍ مِنْ مواضعِ البَدَنِ، وَلَفْظُ الحِجَابِ - وَإِنْ جازَ استعمالُه في اللغةِ وعندَ بعضِ الفقهاءِ بمعنى اللباسِ - إِنْما لا يجوزُ مطابقةُ استعمالِه لاستعمالِ القرآنِ.

كما يجوزُ في اللغةِ وفي استعمالِ بعضِ الفقهاءِ استعمالُ «اللَّمْسِ» بمعنى مَسِّ الرجلِ لجسدِ المرأةِ، ولكنْ وَضِعَ هذا الاستعمالُ على قوله تعالى في الظَّهَارِ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٣] لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المرادَ به في القرآنِ الجماعُ، واللهُ أَعْلَمُ.

■ الخِمَارُ: جاء الخِمَارُ في القرآنِ في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، والخِمَارُ اسمُ مصدرٍ؛ مِنْ خَمَرَ يُخَمِّرُ تخميراً؛ يعني: غَطَّى، ومنه سُمِّيَ الخَمَرُ خَمَرًا؛ لأنَّه يُعْطِي العقلَ، والخِمَارُ: لباسٌ تلبسهُ وتَشُدُّه المرأةُ في أعلى الرأسِ وما دونَه، وَيُسَمَّى النَّصِيفَ، وَيُسْتَعْمَلُ الخِمَارُ لتغطيةِ ثلاثةِ مواضعٍ وشُدِّها، وكلُّ واحدٍ منها يُضْرَبُ عليه بالخِمَارِ:

الأوَّلُ: الرأسُ؛ لظاهرِ الآية، فالرأسُ مَرَكَزُ الخِمَارِ وقاعدتهُ، وفي بعضِ الأحاديثِ تُسَمَّى عمامةُ الرجلِ خِمَارًا؛ جاء ذلك مِنْ

حديث المغيرة^(١)، وثوبان^(٢)، وبلال^(٣)، وسلمان^(٤)، وكانت أم سلمة تمسح على خمارها^(٥)؛ يعني: بدّل شعر رأسها، وصحّ عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه، قال: «رأيت صفية بنت أبي عبيد توصّأت - وأنا غلام - فإذا أرادت أن تمسح رأسها، سلّخت الخمار»^(٦).

ونحوه صحّ عن ابن المسيّب^(٧)، والنخعي^(٨).

وصحّ عن عطاء بن أبي رباح، قال: «إذا أرادت أن تمسح رأسها، قال: تُدْخِلُ يَدَيْهَا تَحْتَ الْخِمَارِ، فتمسح مُقَدِّمَ رَأْسِهَا؛ يُجْزَى عَنْهَا»^(٩).

وصحّ عن ابن سيرين: أنّه كره أن تُصَلِّيَ المرأةُ وأذنّها خارجةً من الخمار^(١٠).

الثاني: الصّدْر؛ لظاهر قوله: ﴿عَلَى جُيُوبٍ ط﴾ [النور: ٣١]؛ لأنّ الجيوب: هي ما على الصدور من الثياب مما يدخل منه الرأس عند

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه» (٧٤٠)، والدارقطني في «سننه» (١٩٢/١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٨١/٥) رقم (٢٢٤١٩)، والبخاري (٤١٧٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٢٢٩ و ١٨٨١ و ٣٧٢٥٣)، وعنه ابن ماجه

(٥٦٣)، والبخاري (٢٥٠٥).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٢٢٤ و ٢٥٠).

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٥/١)، ومن طريقه عبد الرزاق في «مصنّفه»

(٥١)، وابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٤٣).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه» (٥٠).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٢٥٢).

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٢٤٧).

(١٠) أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه» (٥٠٥١).

لُبْسِهِ، وَالضَّرْبُ يَأْتِي مِنْ أَعْلَى وَيَنْزِلُ عَلَى جِيبِ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ صَدْرُهَا، فَالْجُيُوبُ هِيَ الصُّدُورُ؛ وَلِذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ)^(١)، وَهُوَ نَهْيٌ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَشُقَّ جِيبَهَا عِنْدَ الْمَصِيبَةِ.

الثالث: الْوَجْه؛ فَإِنَّ الْخِمَارَ قُمَاشٌ طَوِيلٌ مَمْتَدٌّ مَشْدُودٌ تُنْزِلُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ قَاعِدَتِهِ - وَهِيَ الرَّأْسُ - عَلَى مَا شَاءَتْ، وَمِنْهُ الْوَجْهُ، وَصَحَّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ أُمِّ الْهَذِيلِ، قَالَتْ: «تُخَمَّرُ الْمَرْأَةُ الْمَيِّتَةُ، كَمَا تُخَمَّرُ الْحَيَّةُ، وَتُدْرَعُ مِنَ الْخِمَارِ قَدَرُ ذِرَاعٍ تُسَدُّهُ عَلَى وَجْهِهَا»^(٢).

وقال الفرزدق:

نِسَاءٌ بِالْمَضَائِقِ مَا يُوَارِي مَخَازِيَهُنَّ مُنْتَقِبُ الْخِمَارِ^(٣)

وكذلك: فَإِنَّ الْخِمَارَ يُسَمَّى نَصِيفًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَفِي لُغَةِ الشَّرْعِ؛ وَلِذَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: (لَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ، لِأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا، وَلَنَصِيفُهَا - يَعْنِي: الْخِمَارَ - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)^(٤)، وَقَدْ جَاءَ فِي «الْمَصْنَفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ مُرْسَلٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٩٤)، وَمُسْلِمٌ (١٠٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنَفِهِ» (٦٢٢٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنَفِهِ» (١١٢١٩). وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ.

(٣) «دِيوان الفرزدق» (ص ٣٠٥).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٩٦ وَ٦٥٦٨)، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٨٠)؛ مُخْتَصَرًا.

الحَسَنِ تَفْسِيرُ الْخَمَارِ بِالنَّصِيفِ صَرِيحًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

وَفِي «الْمُسْنَدِ» لِأَحْمَدَ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفْسِيرُ النَّصِيفِ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ^(٢).

وَالنَّصِيفُ - وَهُوَ الْخَمَارُ - تُطْلَقُهُ الْعَرَبُ عَلَى مَا يُغَطِّي بِهِ الْوَجْهَ، وَقَدْ قَالَ النَّابِغَةُ:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ^(٣)

وَيُسْتَعْمَلُ الْخَمَارُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْضِهَا، وَلَكِنَّ أَصْلَ اسْتِعْمَالِ النِّسَاءِ لِلْخَمَارِ عَلَى أَنَّ لَهُ مُحِيطًا وَوَسْطًا يَبْدَأُ مِنَ الرَّأْسِ وَيُحِيطُ بِهِ، وَيَنْزِلُ تَبَعًا عَلَى الْكَتِفَيْنِ وَالْوَجْهِ وَالصَّدْرِ، كَمَا قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «الصَّحِيحِ»: «الْخَمَارُ الَّذِي تَسْتُرُ بِهِ وَجْهَهَا؛ بَلْ تَسُدُّ الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهَهَا»^(٤).

وَأِنْ كَشَفَتِ الْمَرْأَةُ خَمَارَهَا عَنْ وَجْهَهَا لَمَحَرَمِهَا، بَقِيَ مُحِيطًا بِوَجْهِهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي حُرَيْرَةَ، قَالَ: «لَمَّا خُصِرَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، دَخَلَ عَلَى أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَبَّلَهَا وَقَبَّلَ مَا بَيْنَ الْخَمَارِ إِلَى الْوَجْهِ فَوْقَ الْجَبْهَةِ»؛ رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(٥).

وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْخَمَارَ لَا يَبْقَى عَلَى الرَّأْسِ، بَلْ يَكُونُ مِنْهُ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٥١٥٦).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٨٣/٢) رَقْمَ (١٠٢٧٠).

(٣) «دِيْوَانُ النَّابِغَةِ الدُّبْيَانِي» (ص ١٠٧).

(٤) «صَحِيحُ ابْنِ خَزِيمَةَ» (٢٠٣/٤).

(٥) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٢٥/٤ - ٥٢٦).

ما دونَه؛ ففي «صحيح البخاري»: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَذْكُرُ نَذْرَهَا - الذي نَذَرَتْهُ أَلَّا تَكَلِّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - فَتَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ دُمُوعُهَا خِمَارَهَا ^(١).

قال أبو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: «الْجِلْبَابُ: فوقَ الخِمَارِ، ودونَ الرِّدَاءِ، تستوثِقُ الْمَرْأَةُ صَدْرَهَا ورَأْسَهَا» ^(٢).

والْغَالِبُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ عِنْدَ تَغْطِيَتِهَا لَوَجْهِهَا تَأْخُذُ الْخِمَارَ مِنْ أَسْفَلِهِ الذي على صَدْرِهَا وترْفَعُهُ على وَجْهِهَا، وبالنسبة لِلْجِلْبَابِ تُدْنِيهِ مِنْ فوقِ رَأْسِهَا وَتَسُدُّهُ أو تَضْرِبُ به على وَجْهِهَا، ويَصِحُّ الْعَكْسُ، خَاصَّةً إِنْ كَانَ الْخِمَارُ وَاسِعًا سَدَلَتْ مِنْهُ شَيْئًا مِنْ رَأْسِهَا على وَجْهِهَا.

■ الْجِلْبَابُ: جاء ذِكْرُ الْجِلْبَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

وهو ما يَكُونُ مِنْ لِبَاسٍ فَضْفَاضٍ فوقَ الْخِمَارِ يَسْتَوْعِبُ أَعْلَى الْبَدَنِ ووسطَهُ، وهو دونَ الرِّدَاءِ، وَيُسَدِّلُ فَيُعْطَى به الْوَجْهُ والصَّدْرُ؛ ففي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «فَحَمَرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي» ^(٣).

وَالْجِلْبَابُ قَرِيبٌ مِنَ الْعَبَاءَةِ الْيَوْمَ؛ لَكِنَّهَا غَيْرُ مَفْضَلَةٍ، وَيُسَمَّى الْقِنَاعَ أو الْمَلَاءَةَ.

(١) «صحيح البخاري» (٦٠٧٣). (٢) «مستخرج أبي نُعَيْمٍ» (١٩٩٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٤١ و ٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْخَمَارِ وَالْجَلْبَابِ: أَنَّ الْخَمَارَ يَكُونُ تَحْتَ الْجَلْبَابِ، وَالْخَمَارُ تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ، وَتَشُدُّهُ عَلَى رَأْسِهَا وَمَا دُونَهُ، وَيَكُونُ مَلَاصِقًا لِلْجَسَمِ مَشْدُودًا، بِخِلَافِ الْجَلْبَابِ فَهُوَ غِطَاءٌ زَائِدٌ فَوْقَهُ فَضْفَاضٌ يُرَخَّى غَالِبًا، وَلَا يُشَدُّ لَا عَلَى الْوَجْهِ وَلَا عَلَى الصَّدْرِ، بَحِثٌ يُبَرِّزُ حَجْمَ الْعُضْوِ؛ وَلِذَا فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ أَنَّهَا خَرَجَتْ مُسْتَعْجِلَةً تَلَوْتُ خِمَارَهَا^(١)؛ يَعْنِي: تُدِيرُهُ عَلَى رَأْسِهَا وَتَشُدُّهُ، وَالْخِمَارُ هُوَ الَّذِي تَصُرُّ بِطَرَفِهِ بَعْضُ النِّسَاءِ الْأَوَائِلِ دَنَائِرَهَا لِمَتَاسِكِهِ وَثَبَاتِهِ عَلَيْهَا.

❏ التَّارِيخُ وَالْوَاقِعُ وَآثَرُهُ عَلَى الْفِقْهِ:

اتَّسَعَ الْإِسْلَامُ وَانْتَشَرَتْ نَصُوصُهُ وَأَدْلَتُّهُ، عَلَى أُمَّمٍ وَشُعُوبٍ، مُتَبَايِنَةٍ الْعَادَاتِ، مُخْتَلِفَةٍ الْمَشَارِبِ وَالْأَفْهَامِ، مِنْهَا وَثَنِيَّةٌ، وَمِنْهَا كِتَابِيَّةٌ، وَمِنْهَا مَا لَا دِينَ لَهُ، وَاخْتَلَفَتِ الْأَلْسُنُ حَتَّى مِنَ الْعَرَبِ: عَرَبٌ عَرُوبَتُهُمْ قَرِيبَةٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِ، وَعَرَبٌ بَعِيدُونَ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ، وَبَيْنَ ذَلِكَ شُعُوبٌ وَقِبَائِلٌ، وَيَغْلِبُ عَلَى النُّفُوسِ رِبْطُ الْمِصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ بِأَقْرَبِ اسْتِعْمَالٍ لُغَوِيٍّ أَوْ عُرْفِيٍّ، فَأَثَرَتِ اللُّغَاتُ وَالْعَادَاتُ وَالْذِيَانَاتُ السَّابِقَةُ عَلَى فِقْهِ أَصْحَابِهَا، وَغَالِبًا أَنَّ النُّفُوسَ - وَإِنْ لَمْ تَشْعُرْ - لَا تُحِبُّ أَنْ تَخْرُجَ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ عُرْفٍ وَعَادَةٍ وَوَقَاعٍ، فَاَنْتَشَرَ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ عَلَى شُعُوبٍ يَخْتَلِفُونَ فِي مِقْدَارِ الْعِفَافِ وَالسَّتْرِ، حَتَّى بَلَغَ فِي شُعُوبٍ عَادَتُهَا تَلْثُمُ رِجَالِهَا، وَسَفُورُ نِسَائِهَا، وَعَكَسَتْ بَعْضُ الْمَجْتَمَعَاتِ التَّشْرِيعَ؛ فَتَحَخَّرَ الْعُجُوزُ

(١) «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٦٠٣).

وَتَتَغَطَّى، وَتَتَبَرَّجُ بِنَتْهَا، حَتَّى إِذَا كَبُرَتِ الشَّابَّةُ وَقَعَدَتْ، تَخْمَرْتُ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أَحْوَالٌ وَعَادَاتٌ لَا حَصَرَ لَهَا.

تَتَقَلَّبُ الشُّعُوبُ وَتَتَدَرَّجُ فِي تَغْيِيرِ عَادَاتِهَا، وَتَدُورُ بِهَا دَائِرَةُ التَّغْيِيرِ كدَائِرَةِ الْفَلَكَ، وَتَتَخَلَّفُ أَزْمَانُ التَّغْيِيرِ فِيهَا بَيْنَ عَقُودٍ، وَبَيْنَ قُرُونٍ، بِحَسَبِ الْمُؤَثَّرَاتِ عَلَيْهَا، وَلَوْ قُدِّرَ لِلنَّاظِرِ أَنْ يَكُونَ الْقَرْنُ الْوَاحِدُ لِلشُّعُوبِ لَدِيهِ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ، فَأَخَذَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي لِبَاسِهِمْ وَهَيْئَاتِهِمْ، وَمَأْكَلِهِمْ وَمَشَارِبِهِمْ، وَالسِّنَّيْتِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ، لظَهَرَ لَهُ أَنَّ آخِرَ قَرْنِهِمْ لَا يَعْرِفُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلُهُ، وَكُلُّ يَظُنُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَنْ سَبَقَهُ، وَهُوَ يَتَقَلَّبُ بِبُطْءٍ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَلَوْلَا أَنَّ الْقُرْآنَ يَقْصُرُ وَالتَّارِيخَ يُكْتَبُ، لَظَنَّ النَّاسُ الْيَوْمَ أَنَّهُمْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُهُمْ.

ولهذا؛ فلا عبرة بما عليه الأمم والشعوب والدُّوَلُ، فَإِنَّ لِلْوَاقِعِ الْمُشَاهِدِ تَأْثِيرًا عَلَى فَهْمِ الْفَقِيهِ، فَضْلًا عَنْ جَهَالَةِ الْجَاهِلِ، فَيُظُنُّ الْجَاهِلُ أَنَّهُ حِينَمَا يَفْتَحُ عَيْنَيْهِ عَلَى لِبَاسِ أَهْلِهِ أَوْ بَلَدِهِ، أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مَتَسَلِّسٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي زَمَنِ النَّبَوَّةِ، وَرَبْمَا يَتَأَثَّرُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ وَالْكُتَّابِ بِالْوَاقِعِ، فَيَحْمِلُهُ عَلَى تَرْجِيحِ قَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ، أَوْ تَغْيِيرِ قِيمِ الْأَقْوَالِ لَيْنًا وَشِدَّةً، حَتَّى رَأَيْتُ أَحَدَ الْمُحَقِّقِينَ لِكِتَابِ السُّنَنِ يُغَيِّرُ مَا فِي الْمَخْطُوطِ فِي تَعْلِيقِ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ عَلَى أَحَدِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ: «كَشَفِ وَجْهِهَا حَرَامًا» إِلَى: «كَشَفِ رَأْسِهَا حَرَامًا»، فَحَذَفَ الْوَجْهَ، وَأَبْدَلَهُ بِالرَّأْسِ، كَمَا فِي كِتَابِ «شرح مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ^(١)؛ وَيَذُلُّ عَلَى حَسَنِ قَصْدِ الْمُحَقِّقِ: أَنَّهُ نَبَهَ فِي

(١) «شرح مشكل الآثار» (٣٩٧/٥).

الحاشية على فعله، مع أَنَّ الخمارَ يُلَفُّ به الرأسُ، وَيُضْرَبُ به ما دونه؛ كما تقدَّم بيانه^(١)، وقد ذَكَرَ نَصَّ الطحاوي كما هو: أبو المَحَاسِنِ الحنفي في كتابه «المُعْتَصِرُ مِنَ الْمُخْتَصَرِ مِنْ مُشْكِلِ الْأَثَارِ»، فقال: «وكان كشفها وجهها حراماً»^(٢)، وأبو المحاسين من فقهاء الحنفية في القرن الثامن.

ومن هذا: ما في تعليق أحد أهل العلم على قول ابن حَجَرٍ في «الْفَتْحِ»: «فَاخْتَمَرْنَ بِهَا؛ أَي: غَطَّيْنَ وَجُوهَهُنَّ»^(٣)، قال: «وجوههن: يحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ، أَوْ سَبَقَ قَلَمُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ؛ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: «صُدُورُهُنَّ»، فَسَبَقَهُ قَلَمُهُ»^(٤)!

ومع شِدَّةِ وَطْأَةِ الْوَاقِعِ وَالتَّغْرِيبِ الْإِعْلَامِيِّ وَالْفِكْرِيِّ، وَعَيْشُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي بُلْدَانِ الْغَرْبِ، أَخَذَتْ نَفُوسٌ كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ تَمِيلُ إِلَى مُحَاكَاةِ الْوَاقِعِ، وَتَتَّبِعُ مَا يُوَافِقُهُ مِنْ نَصُوصِ الْوَحْيِ، وَأَثَارِ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ، مِنَ الْمَحْكَمِ تَارَةً، وَمِنِ الْمُتَشَابِهِ تَارَةً؛ حَتَّى بَلَغَ الْأَمْرُ بِبَعْضِ الْكُتَّابِ أَنْ يُشَكِّكَ بِأَصْلِ مَشْرُوعِيَّةِ تَغْطِيَةِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا؛ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُشَكِّكَ فِي أَصْلِ مَشْرُوعِيَّةِ الْحِجَابِ، وَسَتْرِ الْمَرْأَةِ كُلِّهَا، وَجَعَلَهُ عَادَةً لَا عِبَادَةً؛ لِأَنَّ لِلْوَاقِعِ الْمَشَاهِدِ فِي الْإِعْلَامِ أَثَرًا عَلَى أَفْهَامِ الْعُقَلَاءِ؛ فَكَيْفَ بِالسُّفَهَاءِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ؟!

(١) انظر: «رد المحتار» (٢/٧٩)، و«حاشية الطحاوي على الدر المختار» (١/١٩١).

(٢) «المعتصر» (١/٢٦١).

(٣) «فتح الباري» (٨/٤٩٠).

(٤) انظر: «الرد المفجح» للألباني (ص ٢٠).

وطالبُ الإنصافِ يجبُ عليه أن يتجرّدَ من تأثيرِ واقعِهِ أيّا كان، ويفهَمَ القرآنَ بلسانِ أهلِ البيانِ، وتفسيرِ أقربِ الناسِ إلى نزولِهِ، الذين خالطوه عملاً ولساناً مع سلامةِ قلبٍ، فنزلَ القرآنُ على لسانِهِم واستعمالِهِم، فتطابقتْ ألفاظُ القرآنِ على أفهامِهِم، وهي تنزلُ كتطابقِ القدورِ وأعطيتها.

❏ العربُ ولباسُ المرأةِ:

لم يثبتْ أنَّ النبيَّ ﷺ أرشدَ إلى لباسِ قبيلةٍ أو أُمَّةٍ بعينِها، وإنما ثبتَ ذلك عن الخليفةِ الراشدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ فقد كتبَ لِمَنْ فِي أَذْرَبِجَانَ مِنْ عُمَّالِهِ وَأَصْحَابِهِ: «عَلَيْكُمْ بِاللَّبْسَةِ الْمَعْدِيَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَهَذِي الْعَجَمِ؛ فَإِنَّ شَرَّ الْهَذْيِ هَذِي الْعَجَمِ». أخرجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ شَبَّةَ، وَغَيْرُهُمَا، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَأَصْلُهُ فِي «الْمُسْنَدِ» لِأَحْمَدَ^(١).

ومراده: ما كان عليه قبائلُ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ، وهم ذُرِّيَّةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بلا خلافٍ، وقد ثبتَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَوْلُهُ: «عَلَيْكُمْ بِلِبَاسِ أَبِيكُمْ إِسْمَاعِيلَ»؛ رواهُ ابْنُ الْجَعْدِ، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٢).

والمرادُ: تشبَّهُوا بلباسِ بني مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ زِيّاً وخشونةً، ومِنْ المِهْمِّ معرفَةُ ما كانتْ عليه أقربُ الناسِ إلى النبيِّ ﷺ نسباً الذين عاشَ بَيْنَهُمْ؛ فَإِنَّ فَهْمَ الْحَالِ الَّتِي نَزَلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ، مما يُعِينُ عَلَى

(١) أخرجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٥٣٦٦ و ٣٣٥٩٣)، وَأَحْمَدُ (٤٣/١) رَقْمَ (٣٠١).

(٢) أخرجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْتَخَرَجِهِ» (٨٥١٤)، وَالبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٩٥)،

وَابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٤٥٤).

فهم مقصوده، وقد كانت طوائف من العجم على ما كانت عليه مَعَدُّ بنُ عدنان، كعجم أصبهان؛ كما قال الأصمعي: «عَجَمُ أصبهانَ قريشُ العجم»^(١)؛ يعني: في هديها وأخلاقها، ولباسها وشيمها.

وقبائل مَعَدُّ بنِ عدنانَ هي بطونٌ من العرب، وفروعها الكبرى: ربيعةٌ ومضرٌ، ومن بطونها الدنيا: قُريشٌ وكنانةٌ وأسدٌ وهذيلٌ وتميمٌ ومُزينةٌ وضبةٌ وخزاعةٌ وهوازنٌ وسُلَيمٌ وثَقِيفٌ ومازنٌ وعُظفانٌ وباهلةٌ وتغلبٌ وبنو حنيفةٌ، وقيل: قُضاعةٌ وجُهينةٌ، ونَهْدٌ وكلَبٌ وخولانٌ وبلَليٌ ومُهَرَّةٌ وغيرُهم، وفيهم اليومَ قبائلٌ كثيرةٌ؛ كعُتَيْبَةَ وَعَنْزَةَ وَبَنِي مُرَّةٍ وَبَنِي سُلَيمٍ وَبَنِي هلالٍ ومُطَيْرٍ والدَّوَّاسِرِ وَسُبَيْعٍ والشُّهُولِ، وَخَلْقٍ.

وقد كانَ الأصلُ في نساءِ مَعَدُّ بنِ عدنانَ، وكثيرٍ من قبائلِ العرب، السَّترُ الغالبُ للبدنِ، سواءً منهم الوثنيُّ أو الكتابيُّ، حتى يُقالَ في مثَلِهِم السَّائِرُ: «العَوَانُ لَا تُعَلَّمُ الخِمْرَةَ»^(٢)؛ يعني: هيئةُ الاختمارِ؛ لأنها معتادةٌ عليها من صِغَرِها، فلا تحتاجُ إلى تعليمٍ وهي كبيرةٌ، حتى كانَ كثيرٌ من نسائِهِم لَا تَكْشِفُ وَجْهَهَا إِلَّا في الإحرامِ لِلنُّسُكِ، وهذا مما بَقِيَ فيهِم من مناسِكِ الحنيفيةِ، حتى لم يفرِّقُوا بينَ سفورِ المرأةِ لإحرامِها، وبينَ سفورِها عند الرجالِ ولو كانت مُحَرِّمَةً في الحجِّ، قال خُفَّافٌ بنُ نُذْبَةَ السُّلَمِيِّ:

(١) رواه عنه أبو طاهر السلفي في كتاب «فضل الفرس». انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٤٠٣/١).

(٢) انظر: «الأمثال» لأبي غُبَيْدٍ (٢٦٥)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (٣٨/٢)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١٩/١).

وَأَبْدَى شُهُورَ الْحَجِّ مِنْهَا مَحَاسِنًا وَوَجَّهًا مَتَى يَخْلِلُ لَهُ الطَّيْبُ يُشْرِقُ^(١)
 وكانوا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ بِكَشْفِ الْوَجْهِ، وَالْحَرَائِرُ
 لَا يَكْشِفْنَ إِلَّا عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْحُرُوبِ عِنْدَ خَوْفِ السَّيِّئِ وَالْأَسْرِ؛
 لِيَرَاهَنَّ الْعَدُوُّ فَيَتَرَكَّهُنَّ زُهْدًا بِهِنَّ؛ قَالَ سَبْرَةُ بْنُ عَمْرِو الْفَقْعَسِيِّ:
 وَنَسَوْتُكُمْ فِي الرُّوْعِ بَادٍ وَجُوهُهَا يُخْلَنَ إِمَاءٌ وَالْإِمَاءُ حَرَائِرُ^(٢)
 وَقَدْ كَانَتْ تُسْتَرُّ نِسَاءُ نَصَارَى الْعَرَبِ؛ فَيَقُولُ شَاعِرُهُمُ الْأَخْطَلُ
 التَّغْلِي:

أَنْفْتُ لِبَيْضٍ يَجْتَلِيهِنَّ ثَابِتٌ بِدَوْعَانَ، يَهْفُو قَرَّهَا وَحَرِيرُهَا
 إِذَا أَعْرَضَتْ بَيْضَاءُ قَالَ لَهَا: اسْفِرِي وَكَانَتْ حَصَانًا لَا يُتَالُ سُفُورُهَا^(٣)
 وَتَسْمَى الْعَرَبُ مَا يَغْطِي بِهِ الْوَجْهَ بِأَسْمَاءٍ، مِنْهَا: (الْغُدْفَةُ)^(٤)،
 (الْوَصَاوِصُ)^(٥)، (النَّصِيفُ)^(٦)، (النَّقَابُ)^(٧)، (الْبُرْقُوعُ)^(٨)،
 (الْقِنَاعُ)^(٩)، (الْمَيْسَنَانِي)^(١٠)، وَغَيْرُ هَذَا مِمَّا تَقَدَّمَ دَخُولُهُ فِيهَا
 يُغْطَى بِهِ الْوَجْهَ مِمَّا سَبَقَ؛ كَالْخِمَارِ وَالْجَلْبَابِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَمَعْنَى السُّفُورِ عِنْدَ الْعَرَبِ: هُوَ كَشْفُ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا، وَلَيْسَ

(١) انظر: «الأصمعيات» (ص ٢٢). (٢) سبق تخريجُه (ص ٢٦).

(٣) «ديوان الأخطل» (ص ٤٦٨).

(٤) انظر: «المحيط في اللغة» (٥/ ٤٢).

(٥) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٥/ ٥١٥).

(٦) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٣٧٩)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٨٩٢).

(٧) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٥/ ٥١٤).

(٨) انظر: «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٩٤).

(٩) انظر: «جمهرة اللغة» (٢/ ٩٤٢ - ٩٤٣).

(١٠) انظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (٨/ ٥٣٤).

المرادُ بذلك كَشَفَهَا لشعرِها أو نحرِها؛ لأنه لا يَعْرِفُ عِنْدَ غَالِبِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ كَشْفَ الْمَرْأَةِ لشعرِها؛ قَالَ تَوْبَةُ بْنُ الْحَمِيرِ:

وَكُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى تَبَرَّقَعْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ مِنْهَا الْغَدَاةَ سُفُورَهَا^(١)

وقد ذَكَرَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ - كَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ -: أَنَّ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى - قَبْلَ وُجُودِ الْعَرَبِ - الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]؛ أَنَّهُنَّ كُنَّ يُلْقِينَ الْخِمَارَ عَلَى رُؤُوسِهِنَّ وَلَا يَشُدُّنَهُ^(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَشَدَّدَ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ مَثَالًا لِفَعْلٍ سُوِّءٍ.

وقد جَاءَ عَنِ بَعْضِ السَّلَفِ - كَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَغَيْرِهِ -: أَنَّ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى كَانَ بَيْنَ نُوحٍ وَإِدْرِيسَ^(٣)، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ تَبَرُّجٌ عَامٌّ فِي التَّارِيخِ بَعْدَهُ أَسْوَأُ مِنْهُ، لَذَكَرَهُ اللَّهُ مَثَالًا.

وَالْأُمَمُ تَتَقَلَّبُ بَيْنَ الرُّجُوعِ إِلَى الْفِطْرَةِ وَبَيْنَ الْإِنْسِيَاكِ لِإِبْلِيسَ، وَكُلَّمَا ابْتَعَدَتْ أَعَادَهَا اللَّهُ بِالْوَحْيِ، وَسَتَرُ النِّسَاءِ شِرْعَةً وَفِطْرَةً لِلْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي كُلِّ زَمَنٍ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ فَسَّرَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا تَهُ إِحْدَهُمَا تَمَشَّى عَلَى أَسْتَحْيَاءَ﴾ [القصص: ٢٥]؛

(١) نَسَبَهُ لَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي «الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ» (١/٤٤٥)، وَالْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» (٣/٢٩٤). وَهُوَ فِي «الْعَيْنِ» لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ (٢/٢٩٨) غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَفِيهِ: «رُزْتُ»، بِدَلٍّ: «جِئْتُ».

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١١/١٥٢).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٩/٩٨ - ٩٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢/٥٤٨) - وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥٠٦٨) - مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٨/٥٢٠).

بتغطية وجهها بثوبها؛ أخرجه ابن أبي شيبة^(١).

❏ معنى كلمة (العورة):

تَسْتَعْمِلُ الْعَرَبُ الْكَلِمَةَ عَلَى وَضْعٍ، ثُمَّ تَتَوَسَّعُ فِي إِطْلَاقِهَا عَلَى مَا يُشَارِكُهَا مِنَ الْمَعَانِي وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ لَا كُلُّهَا؛ كَلَفْظَةُ (الْمَسِّ)، وَهِيَ مُبَاشَرَةُ الشَّيْئَيْنِ بَعْضُهُمَا لِبَعْضٍ وَالتَّصَافُهِمَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، ثُمَّ تُوَسَّعُ فِي إِطْلَاقِهِ حَتَّى لِلْمَعْنَوِيَّاتِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ﴾ [يونس: ١٢]، وَعَلَى تَلْبُسِ الْجَنِيِّ بِالْإِنْسِيِّ: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَتُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْجَمَاعِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَبَقَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣]، وَإِنْ كَانَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرِكُ بَيْنَهَا وَاحِدًا وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَعْنَى بَيْنَهَا وَتَبَاعَدَ جَدًّا.

وَمِنْ ذَلِكَ: مُصْطَلَحُ (العورة)؛ فَاصْلُ إِطْلَاقِهِ عَلَى النِّقْصِ وَالْخَلَلِ، وَلَمَّا كَانَ صَاحِبُ النِّقْصِ يَكْرَهُ أَنْ يُرَى وَيُنْكَشَفَ نَقْصُهُ، دَخَلَ فِي مَعْنَى (العورة) كُلُّ مَا يَشْتَرِكُ فِي كِرَاهَةِ رُؤْيِيهِ عَقْلًا أَوْ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا:

• فِيهِ الْعُرْفُ: لَا يُحِبُّ النَّاسُ أَنْ تُرَى بَيُوتُهُمْ مِنَ الدَّخْلِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ؛ فَقَالَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ الْمَنَافِقِينَ: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]؛ أَيْ: تُدْخَلُ وَنَحْنُ نَكْرَهُ، وَلَا أَحَدٌ يَمْنَعُ، فَتَسْمَى

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٥٠٣)، والحاكم في «المستدرک» (٤٠٧/٢).

البيوت المفتوحة عورة وإن كانت البيوت لا عيب فيها ولا نقص، ويُطلَقُ على الجهة التي يكره الإنسان أن يدخلَ عليه منها: عورة؛ كباب البيت، ونافذته، وثقب الباب، وجهة الحي والمدينة التي لا حارسَ عليها من عدوٍّ أو سارقٍ؛ قال لبيد:

حَتَّى إِذَا أَلَقْتَ يَدًا فِي كَافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا^(١)

• وفي الشرع: أُطلِقَ على معانٍ تعبدية؛ كعورة الصلاة؛ فيقولون: «المرأة كُلُّها عورةٌ إلا وجهها وكفَّيها»؛ لأنَّ الشارعَ يكره كشفها في الصلاة، ولو كانت المرأة وحدها ببيتها، ولما كان الله يكره أن يكشف الرجال والنساء مواضع معينة من أبدانهم، سُمِّيَتْ عورة، ولما كانت المرأة العفيفة تكره أن ينظرَ إلى شيءٍ من جسمها رجلٌ غيرَ زوجها غريزةً وشهوةً، سُمِّيَ المنظورُ إليه عورة.

فقد يكون العضو الواحد في حالٍ عورة، وفي حالٍ ليس بعورة؛ كوجه الأمة، ووجه الحرَّة، ووجه الشابة، ووجه العجوز، بل يختلف بحسب الناظر؛ إن كان ذكرًا طفلًا لم يُصْبِحَ ما ينظرُ له عورة، وإن كان بالغًا أصبح عورة؛ لهذا قال الله: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١].

وقد اتَّخَذَ بعضُ مَنْ لا يفهم لغة العرب ولا مصطلحات الشرع مصطلحَ العورة مدخلًا للتقليل من حجاب المرأة وسرّها لوجهها والسخرية به؛ لاشتراك لفظ العورة بين السوءتين والوجه؛ وهذا كحال مَنْ لا يفرق بين إطلاقات مصطلح: (المس)؛ فلا يفرق بين

(١) «ديوان لبيد» (ص ١١٤).

مَسَّ الْمُصْحَفِ: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وبين جماع الزوجين: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣ و ٤].

❏ عورة الصلاة، وعورة الستر والنظر، وخلط كثير من الكتاب بينهما:

جعلَ الله لبعض العبادات أحكامًا في اللباس تختص بها، وذلك للرجال والنساء في الصلاة والحج؛ فشرعَ الله للمرأة لباسًا على وصف، وللرجال لباسًا على وصف:

أما الصلاة: ففي الرجال جاءت أحاديث، منها ما في «الصحيحين»، قال ﷺ: (لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ)^(١)، واختُلفَ في الحد الذي تبطل صلاة الرجل بكشفه له، والجمهور: أَنَّ عَوْرَتَهُ ما بين السُرَّةِ إلى الرُّكْبَةِ، وفي النساء جاءت أحاديث أيضًا، ومنها ما في «السُّنَنِ»، قال ﷺ: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ)^(٢).

وللصلاة أحكام خاصة بها في لباس الجنسين، وللحج أحكام خاصة به في لباس الجنسين أيضًا، سواء كان أحد الجنسين وحده أو كان مع غيره، يجبُ عليه أن يستر ما أمرَ بستره، وكلُّ حكم في اللباس وردَّ به نصٌّ خارج الصلاة والحج، فهو مستقيل لا يرتبط بهما.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجه (٦٥٥)؛ من حديث عائشة رضي الله عنها.

وكثيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ يَنْقُلُ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ عِنْدَ كَلَامِهِمْ عَلَى لِبَاسِ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا»، ويجعلُهَا فِي أَحْكَامِ النَّظَرِ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ عَوْرَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّتْرِ، وَعَوْرَةِ النَّظَرِ، وَالْمَرْأَةُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتُرَ كُلَّ شَيْءٍ فِي صَلَاتِهَا إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ فِي بَيْتِهَا وَحْدَهَا، وَإِنْ شَهِدَهَا أَحَدٌ مِنْ مَحَارِمِهَا أَوْ زَوْجُهَا، وَأَظْهَرَتْ شَعْرَهَا وَصَلَّتْ، بَطَلَتْ صَلَاتُهَا، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَقُولَ: «إِنَّهُ لَا يَرَانِي إِلَّا زَوْجِي» مِثْلًا؛ فَإِنَّ سَتْرَهَا لِبَدْنِهَا إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا حِينَئِذٍ لِلصَّلَاةِ، لَا لِمَنْ يَرَاهَا وَلَوْ كَانَ زَوْجُهَا؛ فَهَذِهِ عَوْرَةُ صَلَاةٍ، لَا عَوْرَةُ نَظَرٍ، وَهَكَذَا فَإِنَّهُ نَصَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْمُمِيزَةَ الصَّغِيرَةَ تُسْتَرُّ لِلصَّلَاةِ كَالْبَالِغَةِ، مَعَ أَنَّ الصَّغِيرَةَ تَخْرُجُ لِلرِّجَالِ الْأَجَانِبِ، وَلَا عَوْرَةَ نَظَرٍ عَلَيْهَا.

بَلْ نَصَّ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ وَعِنْدَهَا أَجَانِبٌ، أَنَّهَا تَسْتُرُ وَجْهَهَا؛ نَصَّ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ الشُّرَيْبِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ؛ فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَضْرَةِ أَجْنَبِيٍّ... فَلَا يَجُوزُ لَهَا رَفْعُ النَّقَابِ»^(١)، وَمِنَ الْمَالِكِيَّةِ اللَّخْمِيُّ، وَمِنَ الْحَنْبَلِيَّةِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَغَيْرُهُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الطَّحْطَاوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ.

وَعَدِمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ سِيَاقَاتِ الْأَثْمَةِ فِي عَوْرَةِ الصَّلَاةِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ مِنْ أَكْثَرِ مَا يَخْطِئُ بِهِ النَّقْلَةُ؛ فَيَأْخُذُونَ كَلَامَ الْفُقَهَاءِ فِي عَوْرَةِ الصَّلَاةِ، وَيَضَعُونَهُ فِي عَوْرَةِ النَّظَرِ، وَلَا يَنْظُرُونَ لِلْسِّيَاقِ، وَرَبَّمَا نَظَرَ بَعْضُهُمْ لِمَا صَحَّ أَنَّ نِسَاءَ الصَّحَابَةِ يُصَلِّيْنَ خَلْفَ الرِّجَالِ مَعَ

(١) انظر: «الإقناع»، في حلِّ ألفاظ أبي شجاع» (١/١٢٤).

رسول الله ﷺ في المساجد، وَيَتَصَوَّرُ لازماً ذهنياً أَنَّ الرجالَ يرونَ النساءَ بعدَ الصلاةِ؛ وهذا خطأٌ مِنْ وجهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الصحابةَ تكونُ وجوهُهم إلى القبلة، وإنَّ سَلَّمُوا، انتهتِ الصلاةُ، وكان النبي ﷺ ينهى الصحابةَ أن يتحرَّكوا حتى تخرُجَ النساءُ؛ ففي البخاري، عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «إِنَّ النساءَ في عهدِ رسولِ الله ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ المكتوبةِ، قُمنَ، وثبتَ رسولُ الله ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرجالِ، ما شاء الله، فإذا قام رسولُ الله ﷺ، قام الرجالُ»^(١).

الثاني: يجوزُ للمرأةُ إنْ صَلَّتْ عندَ الرجالِ تَغْطِيَةً وَجْهَهَا؛ لأنَّ كشفَ وجهِ المرأةِ وكَفَّيْهَا في الصلاةِ ليس مِنْ واجباتِ الصلاةِ بالإجماع، ولكنَّ تَغْطِيَةَ غيرِ الوجهِ والكفينِ واجبٌ؛ فيجبُ التفريقُ بين ما يجبُ سترُهُ وما يجوزُ كَشْفُهُ؛ فللمرأةِ أنْ تُغْطِيَ وَجْهَهَا في الصلاةِ بسببِ مرورِ رجلٍ أو غُبَارٍ أو ريحٍ كريهةٍ ولا تبطلُ صلاتُها.

❏ نِقَابُ المرأةِ فِي الْحِجِّ:

يَرِبُطُ كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَابِ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ مُتَفَكِّكَتَيْنِ:

الأوَّلَى: تحريمُ النِقَابِ على الْمُحَرِّمَةِ.

الثانية: تَغْطِيَةُ وَجْهَهَا عندَ الرجالِ الأُجَانِبِ فِي الْحِجِّ.

ويجبُ أنْ يُعْلَمَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ حَالَ الإِحْرَامِ على الرجلِ لباسًا، وعلى المرأةِ لباسًا، أَمَّا الرَّجُلُ: فحَرَّمَ عليه اللباسُ المِفْصَلُ على

(١) أخرجه البخاري (٨٦٦).

جِسْمِهِ أَوْ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ؛ كَالثِيَابِ، وَالسَّرَاوِيلِ، وَالْخُفَّيْنِ، وَالْجَوْرَبَيْنِ، وَشِبْهَيْهَا، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ: فَحَرَّمَ عَلَيْهَا مِنَ الْلبَاسِ نَوْعَيْنِ: النَّقَابَ، وَالْقُقَّازَ، وَتَحْرِيمُ لِبَاسٍ مَعِينٍ لَا يَعْنِي كَشْفَ الْعَضْوِ؛ فَالْحَكْمُ يَتَعَلَّقُ بِاللِّبَاسِ لَا بِمَا تَحْتَهُ؛ فَالرَّجُلُ يَغْطِي كُلَّ الْأَعْضَاءِ الَّتِي نُهِيَ عَنْ اسْتِعْمَالِ لِبَاسٍ مُخَصَّصٍ لَهَا، فَيَغْطِي قَدَمَهُ؛ وَلَكِنْ لَا يَلْبَسُ الْخُفَّ، وَيَغْطِي جَسَدَهُ كُلَّهُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ إِلَّا رَأْسَهُ؛ لَكِنْ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَالسَّرَوَالَ وَالْفَانِيلَةَ، وَلَا يُقَالُ لَهُ: اكشِفْ كُلَّ عَضْوٍ مِنْ جَسَدِكَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ تَلْبَسَ عَلَيْهِ شَيْئًا مَفْضَلًا.

فَتِلْكَ مَسْأَلَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ، فَلَوْ غَطَّتِ الْمَرْأَةُ كَفَّيْهَا بِثَوْبٍ، لَمْ تَأْتُمْ، وَلَوْ لَبَسَتْ قُقَّازًا، أَتَمَّتْ، فَالْحَكْمُ لِلِّبَاسِ لَا لِلْعَضْوِ، وَيَبْقَى حَكْمُ سِتْرِ أَعْضَاءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِغَيْرِ أَنْوَاعِ الْلبَاسِ الْمُنْهَيِّ عَنْهَا بِحَسَبِ حَكْمِهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ فَمَا وَجَبَ سِتْرُهُ، يَجِبُ سِتْرُهُ عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِهِ، وَمَا يُسْتَحَبُّ سِتْرُهُ، فَيَبْقَى عَلَى حَكْمِهِ لَا يُغَيَّرُ مِنْهُ الْإِحْرَامُ شَيْئًا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَغْطِيَةِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهَهَا؛ وَإِنَّمَا النَّهْيُ كَانَ عَنِ النَّقَابِ بِعَيْنِهِ.

وَالْقَوْلُ بَأَنَّ: تَحْرِيمَ النَّقَابِ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ فِي الْحَجِّ؛ يَعْنِي: وَجُوبَ كَشْفِهَا لَوَجْهَهَا، يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ الرَّجُلَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْشِفَ مَا تَحْتَ الْلبَاسِ الَّذِي نَهَاها اللَّهُ عَنْ لَبْسِهِ، فَحَدِيثُهُمَا وَاحِدٌ، وَفِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ؛ فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ،

وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا الْبَرَائِسَ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدًا لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقَطِّعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلَا الْوَرُسُ، وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ^(١).

ولذا؛ فإنَّ فقهاء الصحابة يفرِّقون بين تخصيصِ النقابِ بالنهي؛ لكونه مفصلاً على الوجه، وبين تغطية العضو وهو الوجه؛ فقد صحَّ عن عطاء، عن أبي الشعثاء، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما؛ أَنَّهُ قَالَ: «تُدْلِي الْجَلْبَابُ إِلَى وَجْهِهَا، وَلَا تَضْرِبُ بِهِ، قُلْتُ: وَمَا «لَا تَضْرِبُ بِهِ»؟ فَأَشَارَ لِي، كَمَا تَجَلْبِبُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ أَشَارَ لِي: مَا عَلَى خَدِّهَا مِنَ الْجَلْبَابِ، قَالَ: تَعْطِفُهُ، وَتَضْرِبُ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا؛ كَمَا هُوَ مُسَدُولٌ عَلَى وَجْهِهَا»^(٢).

ويؤكدُه ما روى طاووسٌ، قال: «لِتُدْلِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا، وَلَا تَتَّقِبْ»^(٣).

وقد حكى الإجماع على أَنَّ الْمَرْأَةَ تَغْطِي وَجْهَهَا عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ قُدَّامَةَ، وَغَيْرُهُمَا: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَلْبَسُ الْمَخِيطَ كُلَّهُ، وَالْخِفَافَ، وَأَنَّ لَهَا أَنْ تَغْطِيَ رَأْسَهَا، وَتَسْتَرَّ شَعْرَهَا؛ إِلَّا وَجْهَهَا،

(١) أخرجه البخاري (١٣٤)، ومسلم (١١٧٧).

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٣٠٣/١) رقم (٧٨٨)، وفي «الأم» (٣/٣٧٠ - ٣٧١)، وأبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (٧٣٢). ولم يذكر الشافعي: «أبا الشعثاء».

(٣) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/٣٧١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٥٤٠).

فَتَسْدُلُ عَلَيْهِ الثَّوْبَ سَدًّا خَفِيفًا تُسْتَرُّ بِهِ عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: «لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا»^(٢).

وَلَا تَشْتَرُطُ الْمَجَافَاةُ عِنْدَ سَدْلِ الْمُحْرَمَةِ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا، بَحِثٌ لَا يَلْتَصِقُ بِوَجْهِهَا كَالْتِصَاقِ النِّقَابِ؛ فَلَمْ يَشْتَرِطْهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي قَوْلِ^(٣)؛ خِلَافًا لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ^(٤).

وَعَلَى هَذَا عَمَلُ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ فِي الْحَجِّ؛ يَتْرُكْنَ النِّقَابَ، وَيَتَحَمَّرْنَ أَوْ يَتَجَلْبِبْنَ بغيره، فَقَدْ صَحَّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، قَالَتْ: «كُنَّا نُحَمِّرُ وَجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ»^(٥).

وَقَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ فِي بَعْضِ أَنْسَاكِهَا فِي الْحَجِّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ، وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ، وَقَدْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَكْشِفُ النِّسَاءَ وَجُوهَهُنَّ فِي الْحَجِّ؛ ظَنًّا مِنْهُنَّ أَنَّ الْحَكَمَ عَامٌّ لِلنِّقَابِ وَغَيْرِهِ، عِنْدَ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ وَغَيْرِهِمْ؛ قَالَ خُفَّافٌ بْنُ نُذْبَةَ السُّلَمِيِّ، وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ يَصِفُ حَالَ امْرَأَةٍ مُحْرَمَةٍ:

وَأَبْدَى شُهُورَ الْحَجِّ مِنْهَا مَحَاسِنًا وَوَجَّهًا مَتَى يَحِلُّ لَهُ الطَّبِيُّ يُشْرِقُ^(٦)

وَبَقِيَ الظَّنُّ عِنْدَ بَعْضِ نِسَاءِ الْعَرَبِ كَذَلِكَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، حَتَّى

(١) انظر: «التمهيد» (١٠٨/١٥)، و«الاستذكار» (٢٨/١١ - ٢٩).

(٢) انظر: «المغني» (١٥٤/٥).

(٣) انظر: «المدونة» (٤٦٣/١)، و«المغني» (١٥٥/٥).

(٤) انظر: «الأم» (٣٧٠/٣ و ٥٧١).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٢٨/١)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٢٥٥).

(٦) سبق تخريجه (ص ٣٩).

إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَتْ تَجِدُ حَرَجًا عَلَى نُسْكِهَا مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهَا فِي حَجِّهَا خَوْفًا عَلَى أَجْرِهَا؛ وَذَلِكَ مِنْ بَقَايَا فَهْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ وَتُبَيِّنُ الْأَمْرَ؛ فَقَدْ رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أُمِّهِ وَأَخْتِهِ أَنَّهُمَا دَخَلَتَا عَلَى عَائِشَةَ يَوْمَ التَّوْبَةِ، فَسَأَلَتْهَا امْرَأَةٌ: أَيَحِلُّ لِي أَنْ أَغْطِيَ وَجْهِي وَأَنَا مُحَرِّمَةٌ؟ فَرَفَعَتْ خِمَارَهَا عَنْ صَدْرِهَا، حَتَّى جَعَلَتْهُ فَوْقَ رَأْسِهَا؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ»^(١).

وَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُبَيِّنُ التَّفْرِيقَ بَيْنَ النِّقَابِ وَالتَّغْطِيَةِ بِغَيْرِهِ، وَأَنَّ التَّغْطِيَةَ جَائِزَةٌ وَلَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا؛ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ مَعْلَقًا، وَأَسَنَدَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ بِيهْقِيٍّ، قَالَتْ: «لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْتَمُّ، وَتَسْدُلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا»، وَعِنْدَ الْبِيهْقِيِّ: «إِنْ شَاءَتْ»^(٢).

وَعَلَى هَذَا يُصْصُ الْفُقَهَاءُ فِي كِتَابِهِمْ عِنْدَ ذِكْرِ الْمَرْأَةِ وَلِبَاسِهَا حَالَ إِحْرَامِهَا، فَيَقُولُونَ عِبَارَاتٍ تُزِيلُ اللَّبْسَ فَيَقُولُونَ: «وَلَهَا أَنْ تَغْطِيَ وَجْهَهَا»، وَرَبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُغْطِيَ وَجْهَهَا عِنْدَ الرِّجَالِ».

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (١٠/٤٥٦).

(٢) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/١٣٧)؛ فَقَالَ: «وَلَيْسَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الشَّيَابَ الْمُعْضَفَرَةَ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ، وَقَالَتْ: لَا تَلْتَمُّ وَلَا تَتَبَرَّقُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا بَوْرَسِي وَلَا زَعْفَرَانًا»، وَوَصَّلَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» (٧/٩١)؛ فَقَالَ: وَرَوَيْنَا عَنْ وَكِيعٍ... «سُئِلَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: مَا تَلْبَسُ الْمُحَرِّمَةُ؟ فَقَالَتْ: لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْتَمُّ، وَتَسْدُلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا»، وَوَصَّلَهُ الْبِيهْقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٥/٤٧)؛ بِلَفْظٍ: «الْمُحَرِّمَةُ تَلْبَسُ مِنَ الشَّيَابِ مَا شَاءَتْ؛ إِلَّا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ، وَلَا تَتَبَرَّقُ وَلَا تَلْتَمُّ، وَتَسْدُلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا إِنْ شَاءَتْ».

وَيَبِينُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْمَرَادَ كَالْعِمْرَانِيِّ الشَّافِعِيِّ كَمَا فِي «الْبَيَانِ»؛ قَالَ بَعْدَ تَقْرِيرِ ذَلِكَ: «وَلَسْنَا نَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَبْرُؤُ لِلنَّاسِ»^(١).

وَيَزْعُمُ بَعْضُ الْكُتَّابِ أَنَّ الْأَثْمَةَ يَقُولُونَ بِجَوَازِ كَشْفِ الْمَرَأَةِ لَوَجْهِهَا عِنْدَ الرِّجَالِ، وَلَا يُوجِبُونَهُ، وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ عِنْدَ إِرَادَةِ رَفْعِ الْحَرَجِ أَوْ الْحِظْرِ يَكُونُ هَكَذَا فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ وَلِسَانِ الْعَرَبِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ السَّعِيِّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانَتْ تَجِدُ حَرَجًا مِنَ السَّعِيِّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَضَعُونَ أَصْنَامًا عَلَى الْجَبَلَيْنِ فَيَسْعَوْنَ بَيْنَهُمَا، فَأَصْبَحَتْ عَالِقَةً فِي أَذْهَانِهِمْ فَيَتَحَرَّجُونَ مِنَ السَّعِيِّ؛ فَقَالَ اللَّهُ: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وَالطَّوْفُ بِهِمَا وَاجِبٌ أَوْ رُكْنٌ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالْآيَةُ وَكَذَا كَلَامُ الْفُقَهَاءِ لِرَفْعِ الْحَرَجِ الْمَتَوَهَّمِ؛ لَا لِإثْبَاتِ أَصْلِ الْحُكْمِ.

وَأَخَذُ الْأَحْكَامَ مِنْ غَيْرِ فَهْمِ سِيَاقَاتِهَا خَطَأً كَبِيرًا، وَكَثِيرًا مَا يَأْخُذُ بَعْضُ الْكُتَّابِ أَحْكَامَ غَطَاءِ الْمَرَأَةِ لَوَجْهِهَا مِنَ الْمَنَاسِكِ أَوْ مِنَ حِجَابِ الصَّلَاةِ، فَيَنْشَأُ الْخَطَأُ، وَيَنْشُرُونَهُ بِصِغَرِهِ عَلَى غَيْرِ مَرَادِهِ، وَلَوْ أُجْرِيَ هَذَا الْأَسْلُوبُ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْكَامِ وَبُتِرَتْ مِنْ سِيَاقَاتِهَا، لَهْدِمَتْ كَثِيرٌ مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَحْكَامِ.

(١) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٤/ ١٥٤).

❏ ما لا يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ:

لا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجِبُ عَلَيْهَا أَلَّا تَلْبَسَ لِبَاسًا مُلْتَصِقًا يَصِفُ جَسْمَهَا، وَلَا أَنْ تَلْبَسَ شَفَافًا يُبْدِي لَوْنَ أَوْ هَيْئَةً مَا يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرُهُ مِنْ بَدَنِهَا، وَهُنَّ الْمَقْصُودَاتُ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي أَحَدِ الصَّنَفَيْنِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ: (نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ)^(١)؛ يَعْنِي: لَا هِيَ كَاسِيَةٌ وَلَا هِيَ عَارِيَةٌ؛ لَشُفُوفِ لِبَاسِهَا وَوُضْعِهِ، وَفِي «الْمُسْنَدِ» عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً كَثِيفَةً مِمَّا أَهْدَاهَا لَهُ دُحْيَةُ الْكَلْبِيُّ، فَكَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ: (مَا لَكَ لَمْ تَلْبَسِ الْقُبْطِيَّةَ؟) قُلْتُ: كَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ: (مُرَّهَا فَلْتَجْعَلْ تَحْتَهَا غِلَالَةً؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَصِفَ حَجْمَ عِظَامِهَا)^(٢).

وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ؛ فَقَدْ جَاءَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه مِنْ وَجْهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى النِّسَاءَ عَنْ لُبْسِ مَا يَصِفُ وَيَشْفُ؛ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْبٍ الْجُهَنِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي يَزِيدَ الْمُرَزِيِّ، وَأَبِي صَالِحٍ، وَمُسْلِمُ الْبَطْنِيِّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُسْهِرٍ؛ كُلُّهُمْ يَرْوِيهِ عَنْ عُمَرَ^(٣)، وَرَوَاهُ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(٤)،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٢٨)؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠٥/٥) رَقْمَ ٢١٧٨٦ وَ ٢١٧٨٨.

(٣) انْظُرْ: «مُصْنَفُ عَبْدِ الرَّزَاقِ» (٩٢٥٣ وَ ١٢١٤٢)، وَ«مُصْنَفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»

(٢٥٢٨٨ وَ ٢٥٢٨٩)، وَ«تَارِيخُ الْمَدِينَةِ» لِابْنِ شَبَّةَ (٧٩٣/٣)، وَ«السَّنَنِ الْكُبْرَى»

لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٣٤/٢).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصْنَفِهِ» (٢٥٢٩١).

وعكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما (١).

وقد روى مالك في «الموطأ»، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه؛ أنها قالت: «دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة أم المؤمنين، وعلى حفصة خمار رقيق، فشققته عائشة وكسرتها خماراً كثيفاً» (٢)؛ واللباس ما لم يُحترَم لا يُتَلَف إلا للنهي عنه وتحريمه.

وروى ابن أبي شيبة، عن ميمون بن مهران، قال: «لا بأس بالحرير والديباج للنساء؛ إنما يُكره لهن ما يصف أو يثيف» (٣).

ويجب ألا يكون لباس المرأة عند الرجال مطيباً؛ ففي «الصحيح» عن زينب، قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: (إذا شهدت إحداكن المسجد، فلا تمسّ طيباً) (٤)؛ وهذا في قُربها من الرجال في المساجد؛ مواضع العبادة، وخُلُو القلب؛ فكيف بغيرها؟!

ويحرم أن يكون لباس المرأة مشابهاً للباس الرجال؛ ففي «الصحيح»، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «لَعَنَ رسول الله ﷺ المُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال» (٥).

ويجب ألا يكون لباس المرأة مختصاً بلباس غير المسلمين، فتشابههن؛ فإن التشبه بالكفار في اللباس نُهي عنه الرجال والنساء؛ ففي «الصحيح»، عن ابن عمرو، قال: رأى رسول الله ﷺ علي

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٢٩٠).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٩١٣/٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٢٨٦).

(٤) أخرجه مسلم (٤٤٣)؛ من حديث زينب امرأة عبد الله.

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ، فقال: (إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ؛ فَلَا تَلْبَسْهَا)، قلتُ: أَعْسِلُهَا؟ قال: (لَا؛ أَحْرِقْهَا)^(١).

❏ تحريرُ محلِّ النزاعِ فيما يجبُ أن يُستَرَّ من بدنِ المرأةِ:

يَشْرَعُ اللهُ فِي الدِّينِ عِبَادَاتٍ وَأَحْكَامًا، وَيَحُدُّ حُدُودًا، تَخْتَلِفُ مَنَازِلُهَا وَمَوَازِينُهَا حَتَّى فِي الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالنُّسْكِ؛ فِيهَا الْفَرَضُ، وَفِيهَا النَّفْلُ، وَمِنَهَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَمِنَهَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ.

وَيَجِبُ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى تَفْصِيلِ مَسَائِلِ الْحُجَابِ، وَسَرِّ الْمَرْأَةِ بِلِبَاسِهَا، أَنْ نَذْكُرَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَحْكَامِ الْحُجَابِ وَاللِّبَاسِ، حَتَّى لَا يَتَسَلَّلَ أَحَدٌ إِلَى مَوَاضِعِ الْخِلَافِ وَهُوَ لَا يَحْتَرِمُ الْإِجْمَاعَ، فَالتَّسْلِيمُ بِالْقَطْعِيَّاتِ قَبْلَ بَحْثِ الظَّنِّيَّاتِ، وَمِنْ هَذَا تَأَكَّدَتْ مَعْرِفَةُ مَحَلِّ النِّزَاعِ فِي مَسْأَلَةِ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ وَحُجَابِهَا عِنْدَ الْأَجَانِبِ؛ فَنَقُولُ:

* أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ حُجَابَ الْمَرْأَةِ بِمَفْهُومِهِ الْعَامِّ: شَرِيعَةٌ وَدِينٌ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ قَطْعِيٌّ مُتَوَاتِرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ شَرِيعَةً لِبَاسِ الْمَرْأَةِ وَحُجَابِهَا، وَقَالَ: إِنَّ لِبَاسَهَا عَادَةً تُبْدِي مَا تَشَاءُ وَتُسْتَرُّ مَا تَشَاءُ، فَهُوَ مِنْكَرٌ لِقَطْعِيٍّ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كَمَنْكَرِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ.

* وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ مِنْ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا: أَنَّ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٧٧).

تغطية وجه المرأة الحرة الشابة عند خوف الفتنة بها، واجب؛ خاصة عند من يُظَلِّقُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَيْهَا، وَلَا تَحْتَرِزُ مِنْهُمْ إِلَّا بِتَغْطِيَةٍ وَجْهِهَا؛ حكى الإجماع على هذا جماعة؛ كابن رسلان، والجويني^(١)، وغيرهما، قال ابن رسلان الشافعي: «ويدل على تقييده بالحاجة - يعني: النظر - اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه؛ لا سيما عند كثرة الفساق»^(٢).

* وأجمع العلماء من جميع المذاهب الأربعة وغيرها: أن تغطية المرأة الحرة الشابة لوجهها شريعة ربانية لذاته؛ وإنما خلافتهم في التاركة له - في غير فتنة - هل هي تاركة لفرض تأثم به، أو لمستحب وفضيلة؟

* وأجمعوا: أن المرأة العجوز لها أن تكشف وجهها؛ بشرط ألا تتبرج بزينة على وجهها، وأن تغطية المرأة العجوز لوجهها خير لها من كشفه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠].

* وأجمع العلماء: أن عورة الأمة ليست كعورة الحرة، وأن ما يجب على الحرة من الستر، لا يجب كله على الأمة، حكى الإجماع جماعة؛ كابن عبد البر، وغيره^(٣).

* وأجمع العلماء: على التفريق بين عورة الستر وعورة النظر،

(١) «نهاية المطلب» (١٢/٣١).

(٢) نقله عنه العظيم آبادي في «عون المعبود» (١١/١٦٢).

(٣) انظر: «الاستذكار» (٢٧/٢٩٠).

وإنِ اختَلَفُوا في حدودِ كُلِّ منهما، فعورةُ السَّترِ: عورةٌ في ذاتِها؛ ولذا تُسْتَرُّ لذاتها، وعورةُ النظرِ: تُسْتَرُّ لأجلِ الناظرِ لها ولو لم تكن عورةً في ذاتِها.

ومَن لم يُفرِّقْ بين عورةِ الأَمَةِ وعورةِ الحُرَّةِ، وبين عورةِ السَّترِ وعورةِ النظرِ، اختَلَّ أصلُه؛ فاختَلَّتْ تفريعاتُه تبعًا، ولم يَحْمِلْ كلامُ الفقهاءِ على ما أرادوه.

❏ تَوْظِيْفُ الْخِلَافِ وَاسْتِغْلَالُهُ لِهَدْمِ الْأَصُولِ وَخَرْقِ الْإِجْمَاعِ:

بعضُ الذين يَكْتُبُونَ حَوْلَ الْخِلَافِيَّاتِ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْقَطْعِيَّاتِ وَالْإِجْمَاعَاتِ، وَمَن لَا يُؤْمِنُ بِالْإِجْمَاعِ وَيُعْظِمُهُ، فَدْخَلَهُ إِلَى الْخِلَافِ هَوًى، وَلَا يَجُوزُ لِلْفَقِيهِ إِدْخَالُهُ مِنْ بَابِ (سَعَةِ الْخِلَافِ)؛ فَهَؤُلَاءِ كَاللُّصُوصِ يَطْرُقُونَ الْأَبْوَابَ لَتُفْتَحَ، وَيَطْرُقُونَ الْبَابَ بِأَدَبٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَتْحَ الْبَابِ عِنْدَهُمْ أَهْوًى مِنْ كَسْرِهِ، وَلِأَنَّ كَسْرَهُ شاقٌّ، وَمَن نَظَرَ إِلَى طَرِيقَةٍ مَّن لَا يُؤْمِنُ بِالْإِجْمَاعِ، وَيَتَظَاهَرُ بِطَلَبِ الْإِنْصَافِ عِنْدَ الْخِلَافِ، يَجِدُ أَنَّهُ يَدْخُلُ مِنْ أَبْوَابِ الْخِلَافِ لِيَصِلَ إِلَى مَا وَرَاءَهُ؛ فَمِنَ الْجَدَلِ مُنَاطَرَةٌ مَن يُجِلُّ الْخَمْرَ فِي مَسْأَلَةِ جِلِّ النَّبِيِّ، وَمُنَاطَرَةٌ مَن يُجِلُّ الْمَخْذَرَاتِ فِي مَسْأَلَةِ جِلِّ الدُّخَانِ.

وَقَدْ كَثُرَ الْكُتَابُ الْيَوْمَ، وَحَمَلَ الْقَلَمَ كُلُّ أَحَدٍ، وَاخْتَلَطَتْ عَلَى الْعَامَّةِ وَأَكْثَرِ الْخَاصَّةِ مَقَاصِدُ الْكُتَابِ فِي بَحْثِ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ وَأَهْدَافُهُمْ وَغَايَاتُهُمْ.

وَمِمَّا يَجِبُ التَّأْكِيدُ عَلَيْهِ: أَنَّ مِنْ وَسَائِلِ مَعْرِفَةِ الْمُتَتَرِّسِينَ بِالْخِلَافِ وَالْمُسْتَغْلِبِينَ لَهُ؛ لِإِخْلَاءِ الطَّرِيقِ وَإِفْسَاحِهِ لَضَرْبِ الْأَصُولِ

وَحَرَّقِ الإِجْمَاعُ: أَنْ يُنْظَرَ فِي سِيرَةِ الْكَاتِبِ وَمَوْقِفِهِ مِنَ الإِجْمَاعِ وَالْقَطْعِيَّاتِ.

فَمَنْ يَبْحَثُ بَانْدِفَاعٍ وَحِمَاسٍ عَنْ حِلِّ شَرْبِ الدُّخَانِ وَالنَّبِيذِ، وَهُوَ يُحِلُّ الْمَخْدَرَاتِ أَوْ الْخَمْرَ أَوْ يَسْكُتُ عَنْهَا وَهِيَ مُنْتَشِرَةٌ؛ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَهُ غَايَةً وَرَاءَ الْخِلَافِ!

وَمِنْ ذَلِكَ: مَنْ يَبْحَثُ بَانْدِفَاعٍ عَنْ جَوَازِ كَشْفِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا، وَهُوَ يُجَالِسُ الْعَارِيَّاتِ بِلَا نَكِيرٍ، أَوْ يَرَى السُّفُورَ يَنْتَشِرُ وَالْحِشْمَةَ تَنْحَسِرُ، وَيَنْدَفِعُ بِحِمَاسٍ لِلتَّهْوِينِ مِنَ الْفَضِيلَةِ وَيَسْكُتُ عَنِ الرَّذِيلَةِ بِحُجَّةِ الْخِلَافِ؛ فَهَؤُلَاءِ يَسْلُكُونَ طَرِيقَ الْمُنَافِقِينَ السَّابِقِينَ الَّذِينَ يَسْتَغْلُونَ مَسَائِلَ الْفُرُوعِ وَسَبِيلَةَ لِهْدَمِ الْأَصُولِ وَضَرْبِهَا.

فَقَدْ كَانَ الْمُنَافِقُونَ يَتَكَاسَلُونَ عَنِ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وَمَعَ كَسَلِهِمْ عَنِ الْفَضَائِلِ، انْدَفَعُوا لِبِنَاءِ مَسْجِدٍ فِي الْمَدِينَةِ، وَرَفَعُوا فِيهِ الْأَذَانَ بِمَوَاقِيْتِهِ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَهَذَا الْعَمَلُ فَضِيلَةٌ فِي ذَاتِهِ لَوْ فَعَلَهُ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرَصِ عَلَى الْأَصُولِ وَتَعْظِيمِهَا، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْصِلْ فَضِيلَةَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَنْ سِيَاقَاتِهِ وَحَالِ مَنْ بَنَاهُ وَسِيرَتِهِمْ وَمَوَاقِفِهِمْ الْمُشَابِهَةِ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ نَظَرَةً فَرَعِيَّةً كَمَسْجِدَيْنِ مُتَجَاوِرَيْنِ فِي بَلَدٍ تَحْكُمُ قَرَبَهُمَا الْمَصْلَحَةُ؛ وَإِنَّمَا رَأَاهُ مَسْجِدَ ضِرَارٍ، مَعَ أَنَّ فِي الْمَدِينَةِ مَسَاجِدَ أُخْرَى أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَائِهَا وَصَلَّى فِيهَا، وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ اتَّخَذُوا فَعْلَهُمُ لِلْفَضِيلَةِ بَابًا لِغَايَةٍ أُخْرَى مِنَ الرَّذِيلَةِ، وَهِيَ شَقُّ صَفِّ

النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ حَوْلَهُ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْغَايَاتِ لَا إِلَى الْجَزْئِيَّاتِ، فَحَوَّلَ الْأَمْرَ مِنْ فَضِيلَةٍ ظَاهِرَةٍ تَخْدَعُ الْعَامَّةَ، إِلَى شَرٍّ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ١٠٧]؛ وهذا في مسجدٍ وبيتِ الله!

وكذلك في مسائلٍ خلافِ الفروع؛ يُدْخَلُ فيها كثيرًا مِنْ هذا البابِ، فسيرَةُ الْقَائِمِينَ وَالْكِتَابِ تَحْكُمُ أفعالَهُمْ، وَتَغْيِيرُ تَعَامُلِ الْعَالِمِ معها؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مَا زَالُوا يَبْحَثُونَ مسائلَ الْفَقْهِ، وَيَتَدَاوُلُونَ الْأَدْلَةَ فِي الْكِتَابِ؛ فِي الْعِبَادَاتِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْمَعَامَلَاتِ، وَالْحِجَابِ، وَالْحُدُودِ، وَيَتَنَاطَرُونَ، وَيَرُدُّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِإِجْلَالٍ وَتَوْقِيرٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَبْحَثُ الْفُرُوعَ، وَيَعْرِفُ مَوْقِفَ الْآخَرِ مِنَ الْأَصُولِ، وَحَيِّثُهَا.

وفي مسائلِ الْحِجَابِ وَلِبَاسِ الْمَرْأَةِ، ظَهَرَتْ كِتَابَاتٌ لِبَاحِثِينَ - عِنْدَمَا يُرَوِّجُ الْإِعْلَامُ وَالْمَنَافِقُونَ أَنَّ الْحِجَابَ عَادَةٌ لَا عِبَادَةٌ، وَأَنَّ تَغْطِيَةَ الْوَجْهِ تَقْلِيدٌ لَا دِينٌ - كَتَبُوا أَنَّ تَغْطِيَةَ الْوَجْهِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَيَتَغَافَلُ - عَنِ جَهْلِ أَوْ هَوَى - عَنِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَجْعَلُونَ تَغْطِيَةَ الْوَجْهِ مِنَ الدِّينِ، وَهَؤُلَاءِ يَقْصِلُونَهَا مِنَ الدِّينِ كُلِّهِ؛ كَمَنْ يُورِدُ أَقْوَالَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، فِي سِيَاقٍ مَنْ يَنْفِيهَا مِنَ الدِّينِ كُلِّهِ، أَوْ مَنْ يَسَوِّقُ أَقْوَالَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، فِي مَسَاقٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا عَادَةٌ وَتَقْلِيدٌ؛ فَهَؤُلَاءِ الْبَاحِثُونَ لَمْ يَضْرِبُوا الْحَقَّ؛ وَإِنَّمَا أَعْطَوْا الضَّارِبَ مِطْرَقَةً!

وربما ينقل أحدهم كلام الشافعي في عورة المرأة للصلاة، وأنه ليس منها الوجه والكفان؛ ليرميها بيد من يرى السفور مطلقاً، ثم يرميها الآخر حجة لمن تبرز في وسائل الإعلام سافرة، مع أن الشافعي يمنع المرأة أن تصعد على الصفا والمروة؛ حتى لا يرى شخصها الناس وهي في حرَم الله!

❏ الخلاف وحق الاختيار:

يتوهم كثير من الناس أن مجرد اختلاف العلماء في مسألة من المسائل، يبيح للمسلم أن يختار منها ما يشتهي، وهذا - بإجماع أهل العلم المختلفين أنفسهم - خطأ؛ ونص على هذا المعنى أئمة؛ كأحمد^(١)، والبخاري^(٢)، والمزني صاحب الشافعي^(٣)، وابن حزم^(٤)، وابن عبد البر، والشاطبي^(٥)، وأبي الفرج بن الجوزي^(٦)، والخطابي، وابن تيمية^(٧)، وغيرهم:

قال ابن عبد البر في «التمهيد»: «وقد أجمع المسلمون أن الخلاف ليس بحجة، وأنَّ عنده يلزم طلب الدليل والحجة؛ ليتبين الحق منه»^(٨)، وقال في «الجامع»: «الاختلاف ليس بحجة عند أحد

(١) «فتاوى ابن تيمية» (٢٠/٢١٢). (٢) «صحيح البخاري» (٦/٢٦٨١).

(٣) نقل كلامه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٩٢٢).

(٤) انظر: «الإحكام» (٥/٦٤ - ٧٠).

(٥) انظر: «الموافقات» (٥/٩٢ - ٩٧).

(٦) «تلبیس إبليس» (ص ٨١)، و«نواسخ القرآن» (ص ٨٣١).

(٧) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٧٢ - ٤٧٣).

(٨) «التمهيد» (١/١٦٥).

عَلِمْتُهُ مِنْ فَهْمِ الْأُئِمَّةِ؛ إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ، وَلَا مَعْرِفَةً عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةً فِي قَوْلِهِ»^(١).

وقال الخطابي: «ليس الاختلافُ حجةً، وبيانُ السُّنَّةِ حجةً على المختلفين»^(٢).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ: أَنَّ الْخِلَافَ لَا يُسَوِّغُ تَرْكَ الدَّلِيلِ الْبَيِّنِ تَقْلِيدًا لِفَقِيهِهِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَجْعَلُ مَجْرَدَ وَرُودِ الْخِلَافِ، كَوُرُودِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛ كَمَا لَوْ جَاءَ دَلِيلٌ خَاصٌّ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مَّا مَبَاحٌ أَوْ حَرَامٌ! وَهَذَا فَهْمٌ خَطِيرٌ لِلْخِلَافِ؛ فَأَقْوَالُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَاتِهَا لَيْسَتْ فِي مَقَامِ الْأَدَلَّةِ.

وقد بلغَ بعضُ الناسِ أَنَّ يَجْعَلُ مِنْ وَجُودِ الْخِلَافِ مَسْوَغًا لَتَرْكِ الدَّلِيلِ الْبَيِّنِ، فَجَعَلُوهُ أَقْوَى مِنَ الدَّلِيلِ، فَعُكِّسَتِ الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فبدلاً مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ حَاكِمَيْنِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، جُعِلَ الْاِخْتِلَافُ حَاكِماً عَلَيْهِمَا! قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وَقَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]؛ فَلَمْ يَجْعَلْهُ يَحْكُمُ بِمَا يَرَى مَعَ وَجُودِ النَّصِّ، مَعَ أَنَّهُ نَبِيٌّ مُؤَيَّدٌ، وَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْاِخْتِلَافَ، لَمْ يَأْمُرِ الْعُلَمَاءَ وَالنَّاسَ بِالِاخْتِيَارِ كَمَا يُرِيدُونَ؛ وَإِنَّمَا رَجَعَهُمْ إِلَى النَّصِّ؛ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٩٢٢/٢).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» (٢٠٩/٣).

الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴿٥٩﴾
[النساء: ٥٩].

والله لم يَرْجِعِ النَّاسَ إِلَى الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ كُلَّ خِلَافٍ فَهُوَ حَادِثٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَعْذِرُ أَقْوَامًا غَابَ عَنْهُمْ الدَّلِيلُ وَاجْتَهَدُوا، وَلَا يَعْذِرُ آخَرِينَ تَسَاهَلُوا؛ فَالتَّوَسُّعُ مِنَ اللَّهِ لَيْسَتْ عَلَى ذَاتِ الْخِلَافِ، وَإِنَّمَا عَلَى اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِ وَأَثَرِهِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ التَّوَسُّعُ فِي ذَاتِ الْخِلَافِ بَعِينَةً، لَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْفُقَهَاءِ أَنْ يَبْحَثُوا عَنْ مَسْوَغَاتٍ لِلخُرُوجِ مِنَ الْإِجْمَاعِ؛ لِيَحْدُثَ خِلَافٌ؛ لِيَكُونَ تَوْسَعَةً وَرَحْمَةً؛ وَهَذَا خَطَأٌ وَضَلَالٌ.

والله تعالى أَخْبَرَ بِوُجُودِ الْاِخْتِلَافِ قَدْرًا، وَعَذَرَ الْمُجْتَهِدَ الْمُسْتَفْرِغَ لَوْسُوعِهِ رَحْمَةً مِنْهُ، لَكِنْ مَتَى لَاحَ لَهُ الدَّلِيلُ، وَجَبَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ، فَفَهْمُهُ مَهْزُورٌ، وَالدَّلِيلُ ثَابِتٌ، وَفِي زَمَنِ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِينَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَمْ تُجْمَعْ الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ فِي الْكُتُبِ جَمْعًا مُحْكَمًا، كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَكَانَ الْفَقِيهُ إِذَا أَفْتَى بِقَوْلٍ خَطِئَ وَهُوَ مَاجُورٌ، تَتَابَعَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى تَقْلِيدِهِ، وَقَدْ ظَهَرَ لَهُمْ دَلِيلٌ غَابَ عَنْهُ، فَيُعْذَرُ الْفَقِيهُ الْمُجْتَهِدُ الْمُتَقَدِّمُ؛ لَغِيَابِ دَلِيلٍ عَنْهُ، وَرَبَّمَا لَا يُعْذَرُ الْمُقَلِّدُ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ الْمُتَقَدِّمَ اجْتَهَدَ، وَالْمُقَلِّدَ الْمُتَأَخَّرَ تَرَكَ الدَّلِيلَ، وَأَخَذَ مَا يَشْتَهِي وَيَهْوَى فَقَطْ؛ وَلِهَذَا تَجَدُّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يُقَلِّدُ كُلَّ فَقِيهِ بِمَا يَشْتَهِي حَتَّى تَجْتَمَعَ فِيهِ الشَّهْوَةُ فِي صُورَةِ فَقْهِ!

وَقَدْ يَخْطِئُ الْفَقِيهُ، وَيُصِيبُ فَقِيهٌ آخَرُ؛ فَمَنْ ظَهَرَ لَهُ دَلِيلٌ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَسْأَلُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ أَتْبَاعِ

المرسلين؛ لا تقليد الفقهاء: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، والله أنزل الكتاب؛ لينزع به الخلاف: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

والعقل يدلُّ على أنَّ تتبُّع الرَّخْصِ يُمْرِضُ الأبدانَ والأديانَ؛ فتتَّبِعْ رُخْصَ العلماءِ يُفْسِدُ الدِّينَ، وتتَّبِعْ رُخْصَ الأطباءِ يُفْسِدُ البَدَنَ. ومَنْ يجعلُ الشهوةَ والرغبةَ مُرَجِّحًا للاختيار، كَمَنْ يجعلُ حلاوةَ طعمِ دواءِ الطبيبِ مُرَجِّحًا لصلاحِ علاجِهِ، وكثيرًا ما يحتاطُ الناسُ لأبدانِهِم وليسوا أطباءً، ويتساهلون في احتياطِهِم لأديانِهِم؛ بحُجَّةٍ أَنَّهُم مقلِّدون وليسوا فقهاءً!

ويظهرُ الهوى في تقليدِ الفقهاءِ عندَ كثيرٍ مِنَ الناسِ، مع أَنَّهُم يزعمونَ التحرِّيَ وتتَّبِعُ الأَرْجَحَ؛ بينما لا يَقَعُونَ إلا على الرُّخْصِ والتساهلِ مِنَ أقوالِ الفقهاءِ؛ وهنا يظهرُ الفرقُ بينَ الباحثِ عن الحقِّ، وبينَ الباحثِ عمَّا يوافقُ هَواهُ.

❏ القرآن لا تتعارضُ آيَاتُهُ، بل تتوافقُ وتتعاظِدُ:

مِنَ المُهِمَّاتِ المُسَلِّمَاتِ: أَنَّ القرآنَ يصدِّقُ بعضُهُ بعضًا، ويؤكدُ بعضُهُ بعضًا، ويفسِّرُ بعضُهُ بعضًا، لا يتعارضُ إلا بنسخٍ مِنَ الوَحْيِ، وقد أنزلَ اللهُ آياتٍ في الحجابِ والسَّترِ كُلُّهُنَّ مُحْكَمَاتٌ بلا خلافٍ، وَمَنْ أرادَ فَهَمَ معْنَى مِنَ معانيهِ، فيجِبُ عليه أنْ يجمَعَ آياتِ البابِ الواحدِ للموضوعِ الواحدِ، وينظرَ فيها؛ فَإِنَّهَا تُزِيلُ ما يلتبسُ عليه منها؛ قال تعالى: ﴿اللَّهُ زَلَّ أَحْسَنَ لِّلْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَدِّدًا مَّتَابِي﴾ [الزُّمَر: ٢٣]؛ صحَّ عن سعيدِ بنِ جبْرِ قولُهُ: «يُشْبِهُ بعضُهُ بعضًا،

وَيَصْدُقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَدُلُّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ^(١).

وكثيرٌ ممن ينظرُ في أحكامِ حِجَابِ المرأةِ وسترِها في القرآنِ والحديثِ، ينظرُ إلى موضعٍ مشتبهِ، وَيَحْمِلُهُ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ، وَلَوْ قَرَنَ بِهِ الْمَوْضِعَ الْآخَرَ مِنَ الْوَحْيِ، لَفَهِمَ كَلَامَ اللَّهِ وَكَلَامَ نَبِيِّهِ وَحُكْمَهُمَا، وَتَصَوَّرَ لِهَما مَعْنًى سَوِيًّا لَا لَبْسَ فِيهِ وَلَا قُصُورَ، خَاصَّةً مَعَ انْتِشَارِ عُجْمَةِ اللُّسَانِ، وَبُعْدِهَا عَنِ لُغَةِ الْقُرْآنِ، حَتَّى عِنْدَ الْعَرَبِ فَضْلًا عَنِ الْعَجَمِ الْمُتَعَرِّبِينَ، وَمَعَ بُعْدِ الْعَهْدِ عَنْ مُصْطَلَحَاتِ الصِّدْرِ الْأَوَّلِ، وَحُدُوثِ مُصْطَلَحَاتٍ جَدِيدَةٍ، لَمْ يَفْهَمْ أَكْثَرُ النَّاسِ مَعْنَى اسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِ لـ(الْحِجَابِ)، وَ(الْجُلْبَابِ)، وَ(الْخِمَارِ)، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ قَرَأْنِيَّةٌ كَانَتْ يَعْرِفُهَا أَدْنَى الْعَرَبِ، نِسَاءً وَرِجَالًا، وَقَدْ حَلَّ مَحَلَّهَا مُصْطَلَحَاتٌ جَدِيدَةٌ وَاسْتِعْمَالَاتٌ لِلْبَاسِ الْمَرْأَةِ، فَوَقَعَ الْخَلْطُ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْخَاصَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَمِنْ وَجُوهِ الْفَهْمِ لِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ وَالْمُصْطَلَحَاتِ: أَنْ تَعْرِفَ مَا يَحْتُلُّهَا مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَدْخُلُ فِيهَا، حَتَّى تَعْرِفَ الْمَعْنَى الَّتِي تَرِيدُهَا، وَلَا تَدْخُلَ فِي حَدُودِ مَعَانٍ لَا تَرِيدُهَا؛ فَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْرِفُ حَدُودَ أَرْضِهِ مِنْ حَدُودِ أَرْضِ جِيرَانِهِ مِنْ جِهَاتِهِ الْأَرْبَعِ؛ وَلِذَا فَلَنْ يَفْهَمَ النَّازِرُ الْمَتَأَخَّرُ أَحْكَامَ حِجَابِ الْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ وَسْتِرِهَا مِنْ آيِ سُورَةِ (النُّورِ)، وَآيِ سُورَةِ (الْأَحْزَابِ)؛ حَتَّى يَعْرِفَ حُكْمَ حِجَابِ الْمَرْأَةِ الْعَجُوزِ مِنْ سُورَةِ (النُّورِ)، وَيُحْكِمَ الْفَهْمَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَثَارِ

(١) أخرجه ابنُ جرير في «تفسيره» (١٩١/٢٠).

الصحابة في الباب، وجمعها في سياقٍ واحدٍ؛ فبذلك يصحّ الفهم، ويتجلّى الحكم.

❏ أقوال الصحابة في حجاب المرأة وسترها، وأسباب الخطأ فيها:

لا بُدَّ للناظرِ من جمعِ أقوالِ الصحابةِ في الآياتِ جميعاً، وقَرْنِ القولِ بالآخرِ، ومعرفةِ مواضعِ كُلِّ قولٍ، حتى يَصِحَّ الفهمُ، ويستويَ الحكمُ على معنَى تَبَرُّأً بهِ الذِّمَّةُ؛ فَإِنَّ الأصلَ في أقوالِ الصحابةِ المتعدِّدين، الاتفاقُ في تفسيرِ القرآنِ، فاختلافُهم تنوُّعٌ لا تضادٌّ؛ فكيفَ بالصحابيِّ الواحدِ يتعدَّدُ قولُه في الآيةِ الواحدةِ أو الآيتينِ وموضوعُهما واحدٌ؟! فهو أَوْلَى بالاتفاقِ؛ روى سعيدُ بنُ منصورٍ، عن سُفْيَانَ؛ أَنَّهُ قال: «ليس في تفسيرِ القرآنِ اختلافٌ؛ إنما هو كلامٌ جامعٌ يرادُّ بهِ هذا وهذا»^(١).

وقد نصَّ على هذا المعنى ابنُ قتيبةَ في «تأويلِ مشكلِ القرآن»^(٢)، ومحمَّدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ في «السُّنَّة»^(٣)، والشاطبيُّ في «الموافقات»^(٤)، وابنُ تيميةَ في مواضعٍ^(٥).

ومن أرادَ فهمَ أقوالِ الصحابةِ والتابعينَ في مسألةٍ واحدةٍ،

(١) أخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في «سننه» (١٠٦١/التفسير).

(٢) «تأويل مشكل القرآن» (ص ٤٠). (٣) «السنة» (ص ٤١ - ٤٣).

(٤) «الموافقات» (٢١٠/٥ - ٢١٧).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦٠/٥ - ١٦٣)، و(٣٩٠ - ٣٩١)، و(١٣/٣٣٣ - ٣٤٠ - ٣٤٤ و٣٨١ - ٣٨٤)، و(١٣٩/١٩ - ١٤١).

فَلْيَجْمَعْ أَقْوَالَهُمْ كُلُّهَا فِي ذَاتِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَا يُشَابِهُهَا، وَمَا يَقْرُبُ مِنْهَا
مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهَا الْعَامِّ، فَلِلصَّحَابَةِ أَقْوَالٌ فِي لِبَاسِ الْمَرْأَةِ؛ فِي
الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ، وَلِلشَّابَةِ وَلِلْعَجُوزِ، وَعِنْدَ الْمَحَارِمِ وَعِنْدَ الْأَجَانِبِ،
وَعِنْدَ الصَّغِيرِ وَعِنْدَ الْكَبِيرِ، وَلَهَا أَحْكَامٌ فِي اللَّبَاسِ مَخْصُوصَةٌ فِي
الْعِبَادَاتِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ، وَلَهَا أَحْكَامٌ لَيْسَتْ مِنَ اللَّبَاسِ؛ وَإِنَّمَا
تُحِيطُ بِمَعْنَاهُ؛ كَأَحْكَامِ خُرُوجِهَا لَصَّلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، فَمَنْ
جَمَعَ هَذِهِ الْأَقْوَالَ فِي كُلِّ بَابٍ، ثُمَّ تَوَسَّعَ فِيهَا، عَرَفَ مَرَادَهُ مِنْ
عُمُومِ لَفْظِهِ فِي مَوَاضِعَ، وَمِنْ خُصُوصِهِ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَزَالَ
إِشْكَالُهُ إِنْ وُجِدَ.

وَمِنْ أَسْبَابِ الْأَخْطَاءِ فِي فَهْمِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي حِجَابِ الْمَرْأَةِ
وَسِتْرِهَا أُمُورٌ:

الْأَوَّلُ: أَخْذُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَوْ التَّابِعِيِّ فِي مَوْضِعٍ مُشْتَبِهٍ، وَتَرْكُ
الْمَحْكَمِ الْبَيِّنِ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى فِي ذَاتِ الْمَعْنَى، الَّتِي تُبَيِّنُ لَهُ الْمَرَادَ
وَتَفْسِّرُ لَهُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ
يَنْقُلُ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، فَيَأْخُذُ قَوْلًا مَجْمَلًا لِبَعْضِ السَّلَفِ أَنَّ زِينَةَ
الْمَرْأَةِ الظَّاهِرَةَ هِيَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ، وَيَحْمِلُهُ عَلَى ظَهْوَرِهِ لِعُمُومِ
النَّاسِ، فَأَخْذُ الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ وَعَمَمُهُ بِذِهْنِهِ عَلَى مَنْ يَرِيدُ هُوَ،
وَتَرْكُ أَقْوَالًا لَهُ صَرِيحَةٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُبْدِيَ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا
لِلْأَجَانِبِ، وَإِنَّمَا لِلْمَحَارِمِ؛ بَلْ لَهُ أَقْوَالٌ أُخْرَى يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنَ
الخُرُوجِ حَتَّى لِلصَّلَاةِ وَالْعِيدَيْنِ، فَيَأْخُذُ هَذَا مَا يُرِيدُ بِعُمُومِهِ، وَيَرَى
مَا لَا يُرِيدُ وَيَدَّعُوهُ؛ وَهَذَا شَبِيهٌ بِمَنْ يَأْخُذُ عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي

المشركين: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوا أَمْوَالَهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، وبترك ما يُفسَّر له المعنى، ولمن يتوجه.

وعند الوقوف على آية، فلا بُدَّ من جمع ما يُشابهها في الحكم الخاص، وما يُقارِبها في الحكم العام؛ فمن أراد أن يفهم مراد المفسر من حجاب الشابة وسرّها، فليُنظر إلى قوله في آية لباس العجوز، فما أسقطه المفسر من الصحابة والتابعين عن العجوز، هو الذي يُبقيها في حجاب الشابة، ويفسر بها المعنى في آية لباسها، ثم ينظر ما يؤكّد هذا المعنى في قول ذات الصحابي في الأحكام المقاربة لآيات الستر؛ كأحاديث الخروج للمساجد، والعيدين، والحج، ونحو ذلك، فمن يأمر المحرمة أن تغطي وجهها عند الرجال، كيف يجعل قوله للمرأة أن تبدي وجهها وكفّيها للأجانب وهي غير محرمة؟! فيأمرها أن تفعل محظوراً في حجبها، ثم يأمرها أن تترك فاضلاً في غيره!

الثاني: فصل قول الصحابي في تفسير القرآن عن مجموع أقوال الصحابة، وعدم جمعها وتأليف بعضها إلى بعض لتفهم، والأصل في أقوالهم الاتفاق، وتفسير بعضها بعضاً.

الثالث: فصل قول الصحابي عن أقوال تلامذته وفتاواهم من التابعين، الذين لا يخرجون غالباً عن قوله؛ فإن أقوال التابعين تفسر أقوال شيوخهم من الصحابة.

❏ جمعُ الآياتِ الواردةِ في حجابِ المرأةِ وسِتْرِها، وبيانُ المرادِ منها:

جاء في القرآنِ في حجابِ المرأةِ وسِتْرِها صريحًا خمسةُ مواضعَ، وذكرُها في سياقٍ واحدٍ مِنَ الامتثالِ لقولِ الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَّتَانِي﴾ [الرُّم: ٢٣]؛ أي: يؤكِّدُ بعضُه بعضًا، ويَصْدُقُ بعضُه بعضًا، والمرادُ: أنَّ اللهَ يذكُرُ حكمَه في أكثرِ مِنْ موضعٍ مكرَّرًا؛ وهذا يزيِدُ في إحكامِه، ويرفَعُ اللبسَ الواردَ عليه بعباراتٍ وحروفٍ في موضعٍ ليست في الآخرِ؛ وأما الآياتُ الصريحةُ في حجابِ المرأةِ وسِتْرِها، فهي:

• الآيةُ الأولى: قوله تعالى للمؤمنين بشأنِ نساءِ النبي ﷺ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

تقدَّم الكلامُ على معنى الحجابِ في القرآنِ، وفي استعمالِ السلفِ، ولا خلافَ عندهم أنَّ المرادَ بالحجابِ في الآيةِ هو الفاصلُ بين شيئينِ مِنْ جدارٍ أو خشبٍ أو سِتارةٍ أو غيرِها، ومن ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، وليس المرادُ بالآيةِ: اللباسَ الذي تلبَّسُه النساءُ.

وهذا الاصطلاحُ استعملَه الفقهاءُ المتأخرونَ حتى شاعَ، حتى فسَّرَ بعضهم القرآنَ باصطلاحِ الفقهاءِ، وجعلَ الحجابَ - وهو اللباسُ الساتِرُ - جلبابًا وخمارًا خاصًا بأمهاتِ المؤمنين! فابتدعَ شيئًا لم يَقلُ به أحدٌ مِنَ السلفِ؛ إذ إنَّهم يفرِّقونَ بين حَجَبِ الشخوصِ، وسِتْرِ

الأبدانِ بثيابٍ؛ فالله نهى المؤمنين عن النظرِ إلى أزواجِ النبي ﷺ، ولو كنَّ متستراتٍ لا تُرى أظفارُهُنَّ، وأمرُهُنَّ وأمرُهُم عندَ المحادثة أن يكونَ من وراءِ حائطٍ أو ستارٍ، حتى إنَّهنَّ إن ركبْنَ الإبلَ وُضِعْنَ في هودجٍ، ثم حُمِلْنَ عليها.

وإنَّما شدَّدَ الله على نساءِ النبي ﷺ تعظيمًا للنبي ﷺ، وبقيةُ النساءِ يدخلنَ في هذا الحكم، لكنَّ حكمُهُنَّ أخفٌ؛ لأنَّ التَّبعَةَ عليهنَّ وعلى أزواجهنَّ أيسرُ، وهذه الآيةُ تدلُّ على تحريمِ الاختلاطِ ومجالسةِ الجنسَيْنِ بعضهما لبعضٍ بلا ضرورةٍ؛ لأنَّه ذكرَ علةَ مشتركةً لكلِّ النساءِ: ﴿ذَلِكَكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال بعمومِ هذه الآيةِ ابنُ جريرِ الطَّبْرِيُّ، وابنُ عبد البرِّ وغيرُهما^(١).

وهذه الآيةُ جاءت في حكمِ الاحتجابِ عن الرجالِ في البيوتِ، ومثلهُ التعلُّيمُ والعملُ؛ لأنَّه يطولُ الحديثُ والقعودُ، فكانت آيةُ الحجابِ [الأحزاب: ٥٣] مبيِّنةً لحكمِ، وآيةُ الجلابيبِ [الأحزاب: ٥٩] مبيِّنةً لحكمِ آخرٍ؛ وهو اللباسُ عندَ إرادةِ الخروجِ إلى الطُّرُقَاتِ، والسُّوقِ، والمساجِدِ، وغيرها.

• الآيةُ الثانيةُ: قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

أنزلَ الله هذه الآيةَ وصدَّرَ الأمرَ بها لنساءِ النبي ﷺ؛ لمكانةِ

(١) «تفسير الطبري» (١٩/١٦٦)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٨/٢٣٦).

بيت النبوة في المسلمين وعلو منزلتهم، وكونهم قدوة للناس في الدين، وهذه الآية كسابقتها في التشديد على أزواج النبي ﷺ، ودخول غيرهن، مع أن غيرهن أخف وأيسر، واستثنى خروج الحاجات؛ فما نهاهن الله عن الكلام مع الرجال لورود الحاجة؛ ولكن نهاهن عن الخضوع بالقول.

وهذه الآية تدل على مباحة مواضع النساء عن الرجال؛ كما صح عن مجاهد بن جبر في تفسيره لتبرج الجاهلية: «كانت المرأة تخرج تمشي بين يدي الرجال، فذلك تبرج الجاهلية»^(١)، وقد ذكر مقاتل بن حيان: أن تبرج الجاهلية أنهن كن يضعن الخمار على رؤوسهن ولا يشدونه^(٢).

وروي عن بعض السلف - كابن عباس رضي الله عنهما - أن تبرج الجاهلية الأولى كان بين نوح وإدريس^(٣)، وقال عكرمة: هي زمن ولادة إبراهيم^(٤)، وروي أنها بعد ذلك^(٥).

ولو كان بعد نوح تبرج عام أشد من هذا، لذكره الله مثالا لسوءه. وقد قال بعموم هذه الآية على نساء النبي ﷺ وغيرهن جماعة؛ كالجصاص، وابن كثير^(٦)، وغيرهما؛ ويدل على ذلك أن النبي ﷺ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٦/٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبير» (١٨٩/١٠).

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٠). (٣) سبق تخريجه (ص ٤٠).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (١٨٩/١٠ و ١٩٠).

(٥) انظر: «تفسير ابن جرير» (٩٧/١٩ - ٩٨).

(٦) انظر: «أحكام القرآن» (٢٥٩/٥)، و«تفسير ابن كثير» (١١/١٥٠).

كَانَ يُبَايِعُ النِّسَاءَ عَلَى عَدَمِ التَّبَرُّجِ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى؛ كَمَا صَحَّ فِي «الْمُسْنَدِ» لَمَّا بَايَعَتْهُ أُمَيَّةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ كَانَ مِمَّا قَالَ لَهَا: (وَلَا تَبَرَّجِي تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)^(١)؛ وَلِهَذَا شَاهِدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٢).

وَلَكِنْ كُلَّمَا كَانَ الرَّجُلُ أَكْثَرَ قَدْوَةً مِنْ غَيْرِهِ فِي النَّاسِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُصْلِحِينَ وَالْأَمْرَاءِ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ نِسَاؤُهُمْ أَكْثَرَ سَتْرًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ تَقْتَدِي بِكُبْرَائِهَا، فَيَأْخُذُونَ أَجُورَ مَنْ تَبِعَهُمْ بِخَيْرٍ، وَيَأْخُذُونَ إِثْمَ مَنْ تَبِعَهُمْ بِسُوءٍ وَشَرٍّ.

• الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ ذَلِكُمْ أَدْنَىٰ أَنْ يَعْرِفَنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّكَ اللَّهُ عُقُورًا رَجِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩].

وَهَذِهِ الْآيَةُ وَالْآيَاتَانِ بَعْدَهَا [النور: ٣١، ٦٠] هِيَ أَصْرَحُ الْآيَاتِ وَأَوْضَحُهُنَّ فِي حِجَابِ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً؛ فَهِيَ لِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَ(بَنَاتِهِ)، وَ(نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ)، أَمَرُهُنَّ اللَّهُ أَنْ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ الْجَلَابِيبِ، وَأَنَّهَا مَا يَكُونُ مِنَ لِبَاسٍ فَضْضَافٍ فَوْقَ الْخِمَارِ يَسْتَوْعِبُ أَعْلَى الْبَدَنِ وَوَسَطَهُ، وَيُسَدِّلُ فَيُعْطَى بِهِ الْوَجْهُ وَالصَّدْرُ؛ فَفِي «الصَّحِيحِينَ»، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «فَحَمَرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩٦/٢) رَقْم (٦٨٥٠)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٩٧/٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٦٤/١١) رَقْم (١١٦٨٨).

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٣٣).

وَالْجِلْبَابُ قَرِيبٌ مِنَ الْعَبَاءَةِ الْيَوْمَ، لَكِنَّهَا غَيْرُ مَفْصَلَةٍ، وَهُوَ الْقِنَاعُ وَالْمَلَأَةُ، وَالْجِلْبَابُ لَيْسَ غَطَاءً خَاصًّا بِالْوَجْهِ وَحْدَهُ، وَلَكِنَّهُ لِلْوَجْهِ وَغَيْرِهِ؛ وَلِذَا قَالَ: ﴿يَذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾ [الاحزاب: ٥٩]؛ يَعْنِي: تَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ جِلْبَابِهَا وَتُنْزِلُهُ عَلَى وَجْهِهَا، وَالْإِدْنَاءُ مِنَ الدُّنُوِّ وَهُوَ الْقُرْبُ، وَيَكُونُ مِنْ مَكَانٍ عَالٍ أَوْ مُوَازٍ، وَالِدُّنُوُّ نَزُولٌ؛ فَيُسَمَّى أَسْفَلَ الشَّيْءِ وَأَقْرَبَهُ: أَدْنَاهُ، وَيَقَالُ لِلنَّازِلِ الْهَابِطِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَالِي: أَدْنَى وَدَانٍ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَاقِبُونَ﴾ [الروم: ٣].

وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ هُوَ لَتَغْطِيَةِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا، فَالْجِلْبَابُ فِي الْأَعْلَى، فَأَمَرَتْ أَنْ تُنْزِلَهُ عَلَى وَجْهِهَا وَتُرْخِيَهُ عَلَيْهِ؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «يَقَالُ إِذَا زَلَّ الثَّوبُ عَنْ وَجْهِ الْمَرْأَةِ: أَذْنِي ثَوْبِكَ عَلَى وَجْهِكَ»^(١).

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِدْنَاءَ فِي الْآيَةِ يَتَضَمَّنُ الْقُرْبَ مِنْ عُلوٍّ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «يُذْلِلْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جِلْبَابِهِنَّ»؛ كَمَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ^(٢)؛ فَفَسَّرَ (الْإِدْنَاءَ) بِ(الْإِدْلَاءِ)، وَالْإِدْلَاءُ يَكُونُ مِنَ الشَّيْءِ الْعَالِي؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ ⑤ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ⑥ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ⑦ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ⑧ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ⑨ [النجم: ٥ - ٩]، وَهُوَ قُرْبُ جَبْرِيلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ عَالِيًا ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى إِلَيْهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الدَّلُّو دَلُّوًا؛ لِأَنَّهُ يُذَلَّى بِهِ مِنْ عُلوٍّ إِلَى أَسْفَلِ الْبَرِّ.

(١) انظر: «تفسير الزمخشري» (٣/ ٥٦٠).

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/ ٣٧٠)، وفي «مسنده» (١/ ٣٠٣ رقم ٧٨٨)، ومن طريقه البيهقي في «معركة السنن» (٧/ ١٤١ - ١٤٢).

وقد فَسَّرَ إدناء الجلابيب بتغطية الوجه في هذه الآية وغيرها من السُّنَّةِ والأثرِ جماعةٌ من الصحابة؛ صحَّ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، وعائشة رضي الله عنها، ومن التابعين: عن عبيدة السلماني، ومحمد بن سيرين، وابن عَوْنٍ، ولا أعلم أحداً من الصحابة صحَّ عنه خلاف هذا المعنى.

أما ما جاء عن ابن عباسٍ، فقولُه: «أمر الله نساء المؤمنين إذا خَرَجْنَ من بيوتهنَّ في حاجة أن يُغَطِّيْنَ وجوههنَّ من فوق رؤوسهنَّ بالجلابيب، ويُبَيِّدين عينا واحدة»، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباسٍ^(١)؛ وهي صحيفة قواها أحمد، واحتج بها البخاري^(٢).

وأما ما جاء عن عائشة، فقولها: «تسدُّ المرأة جلابيبها من فوق رأسها على وجهها»^(٣)؛ أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» بسند صحيح.

وأما ما جاء عن عبيدة السلماني، فما رواه ابن عَوْنٍ، عن محمد بن سيرين، قال: سألت عبيدة السلماني عن قول الله تعالى: ﴿يُدْنِيْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيْبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]؛ فعطى وجهه ورأسه وأبرز عينه اليسرى؛ وبهذا فسَّره ابن سيرين وابن عَوْنٍ؛ رواه ابن جرير^(٤).

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٨١/١٩)، وابن أبي حاتم، كما في «الدر المشور» (١٤١/١٢)، من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤٣٨/٨ - ٤٣٩).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»، كما في «فتح الباري» (٤٠٦/٣).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٨١/١٩ و ١٨٢).

وعلى هذا كان عَمَلُ نساءِ الصحابةِ جميعاً في الصدرِ الأوَّلِ، كما في «الصحيحين»، مِنْ حَدِيثِ حفصةَ بنتِ سيرينَ، عن أُمِّ عَطِيَّةَ وغيرِها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَمَرَ بِحُضُورِ النِّسَاءِ لِلْعِيدَيْنِ، سُئِلَ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَلَّا تَخْرُجَ؟ قَالَ: (لَتُلْبِسُهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ)^(١).

• وَيَسْتَشْكِلُ بَعْضُهُمْ مَا جَاءَ فِي الْآيَةِ الرَّابِعَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُدْرِكُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُدْرِكُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَزْمَنَةَ نَزُولِ آيَاتِ الْحِجَابِ، وَلَمْ يَجْمَعْ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ فِي آيَاتِ الْحِجَابِ وَالسَّتْرِ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيَنْظُرُ فِي مَذَاهِبِهِمْ فِيمَا تَعَلَّقَ بِبَابِ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ وَسِتْرِهَا وَحِجَابِهَا -: أَشْكَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَضَرَبَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ؛ فَايَاتُ الْحِجَابِ فِي سُورَةِ النُّورِ وَالْأَحْزَابِ لَمْ تَنْزِلْ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فِي التَّفْسِيرِ تَتَنَوَّعُ حَسَبَ الْحَالَاتِ وَالْمَوَاضِعِ وَلَا تَتَعَارَضُ، وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى أَقْوَالِ الصَّحَابِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

فَاللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الرَّابِعَةِ، وَجَعَلَهَا إِجْمَالاً عَلَى نَوْعَيْنِ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٤)، وَمُسْلِمٌ (٨٩٠).

الأول: الزينة الباطنة، التي يكون الأصل فيها عدم الظهور، وهذا في قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾، ثم أتبعها بالاستثناء.

الثاني: الزينة الظاهرة، التي تظهر لمن خصهم الله بها، بقوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، وبعض الناظرين لتفسير السلف لقوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ يحمله تفسيرهم أنهم يُظهرنه للأجانب غير المحارم، فينقلون عن جماعة من الصحابة والتابعين قولهم في: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أنه: الكف والوجه؛ كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وابن عمر رضي الله عنهما، والضحالك، أو: الكحل والخضاب والخاتم؛ كما روي عن ابن عباس، ومجاهد، وابن جبير، أو: الكحل والخاتم؛ كما روي عن أنس رضي الله عنه، أو: الخضاب والكحل؛ كما روي عن عطاء، أو: الكحل؛ كما روي عن الشعبي، وقتادة، أو: الوجه والياب؛ كما روي عن الحسن، وقتادة، أو: الوجه وتغرته النحر؛ كما جاء عن عكرمة، أو: الكحل والياب؛ كما جاء عن الشعبي؛ وما سبق أصح ما جاء عن الصحابة والتابعين من تفسير آية الزينة^(١).

وكلام هؤلاء السلف كله في الزينة الظاهرة للمحارم من النسب والرضاع، وليست للأجانب، ولما كثر السفور والتعري اليوم يستقل بعض الناس هذا الفهم، وهذا من أثر الواقع على النفوس؛ فإن

(١) انظر هذه الآثار في: «تفسير عبد الرزاق» (٢/٥٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة»

(١٧٢٨١ - ١٧٣٠٠)، و«تفسير ابن جرير» (١٧/٢٥٨ - ٢٦١)، و«تفسير

ابن أبي حاتم» (٨/٢٥٧٤ - ٢٥٧٥).

الصحابة والتابعين كانوا على قَدْرٍ شديدٍ مِنَ العِفَافِ والِسْتِرِ، حتَّى إِنَّهُمْ قَلَمَا يَسْأَلُونَ عما تُبْدِيهِ الحُرَّةُ للرجلِ الأجنبيِّ.

ويوضِّحُ أَنَّ مرادَ الصحابةِ والتابعينَ بكشفِ الزينةِ الظاهرةِ: للمحارمِ لا الأجانبِ، نصوصُهم الأخرى ونصوصُ غيرهم الصريحةُ في ذلك؛ فهي لا تَتَّفِقُ وتَجْتَمِعُ إلا على هذا المعنى؛ وذلك من أربعةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: أَنَّ جميعَ مَنْ صَحَّ عنه تفسيرُ الزينةِ الظاهرةِ في آيةِ النورِ: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] قد صَحَّ عنه ما يؤيِّدُ حملَ تفسيرِهِ على تخصيصِهِ للمحارمِ صريحًا أو قرينةً قويةً في موضعٍ آخرَ:

- أما عبدُ الله بنُ عباسٍ: فصَحَّ عنه أَنَّهُ قال: «الزينةُ الظاهرةُ: الوجهُ، وكُحْلُ العينِ، وخِصَابُ الكَفِّ، والخاتمُ، فهذا تُظهِرُهُ في بيتِها لمن دَخَلَ عليها»، ثم قال صريحًا:

﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ إِسَاءِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّبِيعِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١]، والزينةُ التي تُبْدِيها لهؤلاءِ الناسِ: قُرْطَاهَا، وَقِلَادَتُهَا، وَسَوَارَاهَا، فَأَمَّا خَلْخَالُهَا، وَمِعْصَدَتُهَا، وَنَحْرُهَا، وَشَعْرُهَا، فَلَا تُبْدِيهِ إِلَّا لَزَوْجِهَا؛ أَخْرَجَهُ البيهقيُّ عن عليٍّ، عن ابنِ عباسٍ، وهو صحيحٌ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ ابنُ جريرٍ في «تفسيره» (٢٥٩/١٧)، وابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» (٢٥٧٦/٨)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٩٤/٧).

وصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا لَمَّا ذَكَرَ الْمَحَارِمَ: «الرَّيْنَةُ الَّتِي تُبْدِيهَا لِهَؤُلَاءِ: قُرْطَاهَا وَقِلَادَتُهَا، وَسَوَارَاهَا، وَأَمَّا خَلْخَالَاهَا وَمِعْصَدَاهَا وَنَحْرُهَا وَشَعْرُهَا، فَإِنَّهَا لَا تُبْدِيهِ إِلَّا لَزَوْجِهَا»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١)، وَعَلَى هَذَا اتَّسَقَ جَمِيعُ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَقْوَالِهِ فِي كُلِّ أَبْوَابِ الْفَقْهِ؛ كَالْحَجِّ، وَآيَةِ الْأَحْزَابِ، وَفِي آيَةِ الْقَوَاعِدِ - الْعَجَائِزِ -: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعَنَّ يَدَيْكُمَا فِي حُجَّتِكُمَا﴾ [النور: ٦٠] قَالَ: «الْجَلَابِيبُ»^(٢)، وَهِيَ الَّتِي عَلَى الشَّابَّةِ، كَمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: «أَمَرَ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا خَرَجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ فِي حَاجَةٍ أَنْ يُعْطِينَ وَجُوهَهُنَّ مِنْ فَوْقِ رُؤُوسِهِنَّ بِالْجَلَابِيبِ، وَيُبْدِينَ عَيْنًا وَاحِدَةً»^(٣)، وَصَحَّ عَنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: «تُدْلِي الْجَلَابَابَ عَلَى وَجْهِهَا»^(٤).

وَجَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُمْ مَا يَشَابُهُ قَوْلَهُ، لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنْ غَيْرِ الْمَحَارِمِ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُمْ غَيْرُ وَارِدٍ؛ لَوْضُوحِهِ وَجَلَالَتِهِ، وَقَدْ كَانُوا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْعَفَافِ وَالسَّتْرِ شَدِيدٍ، فَيُطْلِقُونَ إِطْلَاقَاتٍ لَا يَفْهَمُهَا مَنْ تَأَثَّرَ بِوَاقِعِ السَّفُورِ وَالتَّعْرِیِّ، حَتَّى أَصْبَحَ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَلَبَّسَ عِنْدَ الْأَجَانِبِ مَا لَا تَلَبَّسُهُ نِسَاءُ السَّلَفِ عِنْدَ آبِيهَا وَأَخِيهَا وَابْنَتِهَا، وَمَنْ جَمَعَ أَقْوَالَ أَوْلِيكَ السَّلَفِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٧/٢٦٤ وَ ٢٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص ٣٠٧)، وَابْنُ جُرَيْرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٧/٣٦٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٨/٢٦٤١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٣/٧).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٤٧).

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٧١).

المفسرين للزينة من أبواب الستر والعورات، ظهر له مرادهم جلياً:

- فأما سعيد بن جبير، فصَحَّ عنه: أن تخفيف الله عن القواعد - العجائز - هو وضع الجلابيب فقط، قال سعيد بن جبير: «لا تَبَرَّجْنَ بوضع الجلباب؛ أن يرى ما عليها من الزينة»^(١)، والجلابيب: هي ما يسترُ الوجوه كما تقدّم بيانه، فإن كانت هذه هي الرخصة عند سعيد بن جبير للعجوز، فهي ليست رخصةً للشابة، وقد أجمع العلماء: أنه لا يجلُّ للعجوز إظهار شعرها؛ حكى الإجماع: الجصاص وابن حزم^(٢).

- وأما عطاء بن أبي رباح، فقد صحَّ عنه تفضيله ستر الشعر عن المحارم، فقد قال في الرجل يرى من النساء - ممّا يحرمُ عليه نكاحهنَّ - رؤوسهنَّ: «يَسْتَتِرُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ، وإنْ رَأَى فِلا بِأَسَ»؛ أخرجه ابن أبي شيبة، عن عبد الملك، عن عطاء، وهو صحيح^(٣).

ثمَّ إنَّه قد صحَّ عن عطاء ما صحَّ عن سعيد بن جبير في العجوز؛ أنها تَضَعُ جلبابها، والجلباب: ما على الوجه.

- وأما مجاهد بن جبر، فصَحَّ عنه أنه لا يرى وضع الخمار عند المرأة الكافرة؛ فكيف يُحْمَلُ قَوْلُهُ فِي الزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ: «الْحَاتِمُ وَالْخَضَابُ وَالْكُحْلُ» أنها للرجال الأجانب مشركين ومسلمين؟! فقد روى ليث عن مجاهد قال: «لا تَضَعِ الْمُسْلِمَةُ خِمَارَهَا عِنْدَ مُشْرِكَةٍ،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/٢٦٤٢).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٥/١٩٦)، و«المحلى» لابن حزم (١٠/٣٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٥٦٦).

وَلَا تَقْبَلُهَا^(١)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]؛ فَلَيْسَ مِنْ نِسَائِهِنَّ؛ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ^(٢)، وَرَوَايَةُ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ كِتَابٌ وَنُسْخَةٌ ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(٣).

وَقَدْ صَحَّ عَنْ مُجَاهِدٍ - كَمَا صَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ - فِي الْعَجُوزِ، وَأَنَّ اللَّهَ رَخَّصَ لَهَا بِوَضْعِ جِلْبَابِهَا^(٤)، وَهَذِهِ خَصِيصَةٌ الْعَجُوزِ عِنْدَهُ مِنَ الشَّابَّةِ.

- وَأَمَّا قَوْلُ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ: «الْكُحْلُ وَالشَّيَابُ»، وَقَوْلُ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْوَجْهُ وَتُغْرَةُ النَّحْرِ»، فَقَدْ صَحَّ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ أَنْ تَضَعَ الْمَرْأَةُ خِمَارَهَا عِنْدَ عَمِّهَا وَخَالَيْهَا، خِلَافًا لِمَجْمُورِ الْعُلَمَاءِ؛ فَكَيْفَ يُحْمَلُ قَوْلُهُمَا فِي: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]: أَنَّ الْمَرْأَةَ تُبْدِي وَجْهَهَا وَنَحْرَهَا وَكُحْلَهَا لِلْأَجَانِبِ الْأَبْعَدِينَ، وَهِيَ يُشَدِّدَانِ فِي الْمَحَارِمِ غَيْرِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ؟! فَقَدْ رَوَى دَاوُدُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ وَعِكْرَمَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِأَعْوَلَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبَاؤَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، حَتَّى فَرَعَ مِنْهَا؛ قَالَا: «لَمْ يَذْكُرِ الْعَمُّ وَالْخَالَ؛ لِأَنَّهُمَا يَنْتَعَانِ لِأَبْنَائِهِمَا، وَقَالَا:

(١) يُقَالُ: قَبِلْتُ الْقَائِلَةَ الْمَرْأَةَ تَقْبَلُهَا قِبَالَةً وَقِبَالًا: تَلَقَّيْتُ الْوَلَدَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ. «تاج العروس» (٢٠٩/٣٠).

(٢) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٧٦/التفسير)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبْرَى» (٩٥/٧).

(٣) انْظُرْ: «الْتِقَاتُ» (٣٣١/٧).

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٦١٧/التفسير)، وَابْنُ جُرَيْرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٦١/١٧ وَ ٣٦٣ وَ ٣٦٤). وَهُوَ فِي «تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ» (٤٤٤/٢).

لَا تَضَعُ خَمَارَهَا عِنْدَ الْعَمِّ وَالْخَالِ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى^(١).

وَيَعُضُّ هَذَا مَا رَوَاهُ جَابِرٌ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ؛ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَعْرِ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢).

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَا صَحَّ عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ فِي الْعَجُوزِ^(٣).

- وَأَمَّا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: فَإِنَّهُ لَا يَرَى أَنْ يَرَى الْأُخْ أُخْتَهُ بِلَا خَمَارٍ عَلَى رَأْسِهَا؛ فَقَدْ صَحَّ عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ؛ فِي الْمَرَاةِ تَضَعُ خَمَارَهَا عِنْدَ أَخِيهَا؟ قَالَ: «وَاللَّهِ مَا لَهَا ذَلِكَ»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهُوَ صَحِيحٌ^(٤)؛ وَهَذَا دَلِيلٌ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْمَحَارِمَ، وَمَا كَانُوا يَسْأَلُونَ وَلَا يَقْصِدُونَ غَيْرَهُمْ لَشِدَّةِ وَرَعِهِمْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، مِثْلُ مَا صَحَّ عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ فِي الْعَجُوزِ، وَأَنَّ اللَّهَ خَصَّهَا بِوَضْعِ الْجَبَابِ^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٥٨٠)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْمُثَنَّى؛ كَمَا فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢٢٠/١٠)، وَابْنُ جُرَيْرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٧٣/١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٥٦٩).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٦٣/١٧).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٥٦٨).

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦٣/٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٦٤١/٨ - ٢٦٤٢).

- وَأَمَّا الضَّحَّاكُ، فِيدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْمَحَارِمِ: مَا رَوَاهُ مُزَاحِمٌ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّي، لَقُلْتُ: غَطِّي رَأْسِي»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١).

- وَأَمَّا قَتَادَةُ، فَصَحَّ عَنْهُ مَا صَحَّ عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ فِي الْعَجُوزِ^(٢).

وعلى هذا المعنى لم يخرج واحد من أصحاب ابن عباس وغيرهم من التابعين؛ فقد صحَّ عن عكرمة وأبي صالح: «أَنَّ الزَّيْنَةَ الظَّاهِرَةَ: مَا فَوْقَ الدَّرْعِ»^(٣)، والدَّرْعُ: ثَوْبُ الْبَيْتِ لَا ثَوْبُ الْخُرُوجِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ لِأَنَّ الدَّرْعَ يَظْهَرُ مَعَهُ الشَّعْرُ وَالنَّحْرُ، وَهُوَ مُحَرَّمُ الْكَشْفِ لِلْأَجَانِبِ بِالْإِجْمَاعِ.

وصح تفسيرُ الزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ أَيْضًا بِالدَّرْعِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ^(٤).

وصحَّ عَنْ طَاوُسٍ: مَا كَانَ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرَى عَوْرَةً مِنْ ذَاتِ مَحْرَمٍ، قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ تَسْلَخَ خِمَارَهَا عِنْدَهُ؛ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ^(٥).

- وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ، فَإِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ مَا

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٥٧٤ و ١٧٥٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٦٤٠ / ٨).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٨٣ / ٣).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١٠٩ / ١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٣٣٢ / ٤)؛ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٢٨٣١).

اسْتَشْنَاهُ اللَّهُ لِلْعَجُوزِ أَنْ تَكْشِفَهُ هُوَ جِلْبَابُهَا^(١)، وَيَتَّفِقُ الْعُلَمَاءُ أَنْ لَا خَصِيصَةً لِلْعَجُوزِ فِي ذَلِكَ، فَبَقِيَ جِلْبَابُ الْوَجُوهِ عَلَى الشَّابَّةِ، وَلَا يَلِيقُ بِفَقْهِ الصَّحَابَةِ وَلَا بِعُقُولِهِمْ وَفَهْمِهِمْ، أَنْ تُضْرَبَ أَقْوَالُهُمْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فِي الْبَابِ الْبَيِّنِ الْوَاضِحِ؛ كَحَجَابِ الْمَرْأَةِ وَلِبَاسِهَا.

وَعَلَى هَذَا الْجَمْعِ بَوَّبَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»؛ فَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، فَقَالَ: «بَاب: مَا تُبْدِي الْمَرْأَةُ مِنْ زِينَتِهَا لِلْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ مِنْ مُحَارِمِهَا»، ثُمَّ أوردَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي فِيهِ: «وَالزَّيْنَةُ الظَّاهِرَةُ: الْوَجْهُ وَكُحْلُ الْعَيْنِ وَخِصَابُ الْكَفِّ وَالْخَاتَمُ؛ فَهَذَا تُظْهِرُهُ فِي بَيْتِهَا لِمَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا»^(٢).

وَنَصَّ عَلَى هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ فَجَعَلَ كَشْفَ الزَّيْنَةِ وَإِظْهَارَهَا لِلْمُحَارِمِ لَا لِلْأَجَانِبِ، فَقَالَ: «إِنَّ ذَوِي الْمُحَارِمِ مِنَ النَّسَبِ وَالرِّضَاعِ لَا يُحْتَجَبُ مِنْهُمْ وَلَا يُسْتَتَرُ عَنْهُمْ إِلَّا الْعَوْرَاتُ، وَالْمَرْأَةُ فِيمَا عَدَا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا عَوْرَةً»^(٣).

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى تَفْسِيرِ بَقِيَةِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، وَجَدَ أَنَّهُ يَتطَابَقُ مَعَ هَذَا الْمَعْنَى وَيُؤَيِّدُهُ؛ كَمَا صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ الزَّيْنَةَ الظَّاهِرَةَ: الثِّيَابُ^(٤)، وَعَلَى هَذَا جَمِيعُ أَصْحَابِهِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٦١٦/١ التفسير)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٦٤١/٨).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٧٣). (٣) انظر: «التمهيد» (٢٣٦/٨).

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٦/٢)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٦٩/١ التفسير)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٢٨٢ و ١٧٢٩٦)، وَابْنُ جَرِيرٍ =

العراقيين؛ كأبي الأحوص والنَّخَعِيَّ والحسن وابن سيرين وغيرهم^(١)، وقال به مجاهد^(٢)، ومراده بالثياب: التي تكون تحت الجلباب مما على الثياب الداخلية من زخرفة وزينة، فالجلباب يستُر زينة الملابس التي تحته مما يلبس في البيوت عادةً، فللمحارم رؤية ذلك؛ لأنَّ الزينة تكون بالثياب كما في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ يعني: زينة ثيابكم؛ وبهذا فسَّر أبو إسحاق السَّيِّعِيُّ قول ابن مسعود رضي الله عنه؛ فقد تلا هذه الآية: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ لَمَّا روى تفسير ابن مسعود، عن أبي الأحوص، عنه^(٣).

الوجه الثاني: أنَّ فقه السلف في غير التفسير في بقية أبواب الستر والنظر، دالٌّ على هذا المعنى؛ فقد صحَّ عن ابن شهاب الزُّهريُّ قوله: «لا بأس أن ينظر الرجلُ إلى قُصَّةِ المرأة من تحت الخمار، إذا كان ذا محرم، فأما أن تسَلِّخَ خمارها عنده، فلا»^(٤).

وقال الزُّهريُّ أيضًا في المرأة تسَلِّخَ خمارها عند ذي محرم: «أما أن يرى الشيء من دون الخمار، فلا بأس، وأما أن تسَلِّخَ

= في «تفسيره» (١٧/٢٥٦ و ٢٥٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/٢٥٧٣ و ٢٥٧٤)، وغيرهم.

(١) انظر: «سنن سعيد بن منصور» (١٥٧١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٧٢٨٥ و ١٧٢٨٩ و ١٧٢٩٣)، و«تفسير ابن جرير» (١٧/٢٥٧).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/٢٥٧٤).

(٣) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٢/٥٦)، و«تفسير ابن جرير» (١٧/٢٥٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٨٢٩).

الخمَارَ، فلا»؛ أخرجه عبدُ الرزّاقِ عن مَعْمَرٍ، عنه، وهو صحيح^(١).

وَمَنْ جَمَعَ أَقْوَالَ السَّلَفِ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ، وَنَظَرَ فِيهَا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ، أَدْرَكَ حَجْمَ وَرَعِهِمْ وَتَحَفُّظَ نَسَائِهِمْ، وَأَدْرَكَ أَنَّهُمْ يَدُورُونَ فِي دَائِرَةِ أُخْرَى مِنَ الْعِفَّةِ وَالاحتِطَاطِ عَلَى غَيْرِ مَا يَحْمِلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَابِ عَنْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ مِنْ مَعْنَى الزَّيْنَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالوَجْهِ وَمَا حَوْلَهُ لِلْأَجَانِبِ الْأَبْعَدِينَ، وَهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ كَشْفِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا لِلْأَقْرَبِينَ، وَلَا يَخَوْضُونَ فِي ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ الْوَجْهَ اخْتِصَارًا لِإِجَازَةِ زَيْنَتِهِ تَبَعًا مِنَ الْكُحْلِ وَالْقُرْطِ، وَيَذْكُرُونَ الْيَدَ اخْتِصَارًا لِيَدْخُلَ فِيهَا زِينَتُهَا مِنَ الْخَاتَمِ وَالْخَضَابِ وَالسَّوَارِ، وَلَا يَعْنُونَ الْوَجْهَ بِذَاتِهِ، وَلَا الْيَدَ بِذَاتِهَا؛ وَمَنْ نَظَرَ فِي مَجْمُوعِ تَفْسِيرِهِمْ، أَدْرَكَ ذَلِكَ يَقِينًا.

وَمِنَ الْمَهْمِّ بَيَانُهُ: أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابَةِ لِلزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ مِنْ بَابِ شِدَّةِ الْعَفَافِ وَغَايَةِ الْاحتِشَامِ، وَالسِّرِّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ؛ وَلَا يَظْهَرُ أَنَّهُمْ يُحَرِّمُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تُبْدِيَ شَعْرَهَا وَيَدْيَهَا عِنْدَ مُحَارِمِهَا، فَهَذَا الَّذِي خَفَفْتُ بِهِ الشَّرِيعَةَ، وَهُوَ الَّذِي نَعْتَقِدُ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ مِنْ بَيَانِ أَقْوَالِهِمْ وَوَضْعِهَا فِي مَوَاضِعِهَا وَسِيَاقَاتِهَا الَّتِي أَوْرَدُوهَا فِيهَا: أَنَّ الْمَعَاصِرِينَ لَمَّا بَعْدَ الزَّمَانِ وَالْوَاقِعُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْجِيلِ، وَضَعُوا أَقْوَالَهُمْ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَلَمْ تَتَّصِرْ نَفُوسُهُمْ إِلَّا كَذَلِكَ؛ فَكَانَتْ أَقْوَالَ السَّلَفِ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ احْتِطَاطًا، ثُمَّ وُضِعَتْ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا تَفْرِيطًا.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٨٣٠).

الوجه الثالث: أَنَّ اللَّهَ رَخَّصَ فِي • الْآيَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ آيَاتِ الْحِجَابِ لِلْقَوَاعِدِ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ فَقَالَ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَغْفِرْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٠].

وَاتَّفَقَ الْمَفْسِّرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّ الثِّيَابَ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ بوضعها للعجوز هي الجلابيب؛ جاء بسند صحيح ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم والسَّعْبِيُّ وابن جُبَيْرٍ والحسن ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغيرهم^(١)، وهؤلاء كلهم لهم تفسير للزينة الظاهرة كما تقدّم، واتفقوا هنا على أَنَّ ما تختص به العجوز عن الشابّة رفع الجلابِ فقط، والجلابيب: هي ما تختص بستر الوجه من بشرّة الجسم، وتكون فوق بقية الثياب ثوباً على ثوب، فالجلاب فوق الخمار؛ ويدل على أَنَّ الجلابيب: ما كانت تستر الوجه للشابّة: جملة من تفسير أفصح الناس وأقربهم إلى الوحي، وهم الصحابة والتابعون:

منها: قول عائشة رضي الله عنها: «تَسْدُلُ الْمَرْأَةُ جِلْبَابَهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا»؛ أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح^(٢)، وقولها في «الصحيحين»: «فَحَمَرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي»^(٣).

ومنها: قول ابن عباس رضي الله عنهما: «تُدْلِي الْجِلْبَابُ إِلَى وَجْهِهَا»؛

(١) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٦٣/٢)، و«تفسير ابن جرير» (١٧/٣٦٠ - ٣٦٣)،

و«تفسير ابن أبي حاتم» (٨/٢٦٣٩ - ٢٦٤٢).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٣).

(٣) سبق تخريجه (ص ٧١).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَتَقَدَّمَ بِطَوْلِهِ ^(١)، وَقَوْلُهُ: «أَمَرَ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا خَرَجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ فِي حَاجَةٍ أَنْ يُعْطِينَ وَجُوهَهُنَّ مِنْ فَوْقِ رُؤُوسِهِنَّ بِالْجَلَابِيبِ، وَيُبْدِينَ عَيْنًا وَاحِدَةً»؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ^(٢).

ومنها: ما رواه عاصمُ الأحولُ، قال: كُنَّا نَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، وَقَدْ جَعَلَتِ الْجَلَابِيبَ هَكَذَا، وَتَنَقَّبَتْ بِهِ، فَنَقُولُ لَهَا: رَحِمَكَ اللَّهُ! قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَهُنَّ عَلَى رُءُوسِهِنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، وَهُوَ الْجَلَابِيبُ، قَالَ: فَتَقُولُ لَنَا: أَيُّ شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ؟ فَنَقُولُ: ﴿وَأَنْ يَسْتَغْفِنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]؛ فَتَقُولُ: هُوَ إِثْبَاتُ الْجَلَابِيبِ ^(٣).

وَإِذَا اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى أَنَّ رَخِصَةَ النِّسَاءِ الْعَجَائِزِ وَضَعُ الْجَلَابِيبِ، وَكَشَفُ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ زِينَةٍ، فَمَاذَا يُحِلُّونَ لِلْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ أَمَامَ الْأَجَانِبِ؟!

وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَجُوزِ أَنْ تَكْشِفَ شَعْرَهَا لِلْأَجَانِبِ مَهْمَا بَلَغَ سِنَّهَا، حَكَى الْإِجْمَاعَ الْجَبِّصَاصُ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمَا ^(٤)، فَشَعْرُ الْعَجُوزِ عَوْرَةٌ لِلْأَجَانِبِ، كَشَعْرُ الشَّابَّةِ؛ بِلَا خِلَافٍ.

(١) سبق تخريجه (ص ٤٧).

(٢) سبق تخريجه (ص ٧١).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١٦١٨/التفسير)، وسعدان بن نصر في «جزئه» (٦٠)؛ ومن طريق سعدان أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٣/٧).

(٤) انظر: «أحكام القرآن» للجبصاص (١٩٦/٥)، و«المحلى» (٣٢/١٠).

وإذا كان تفسيرُ ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ وابنِ جُبَيْرٍ وعكرمةَ والحسنِ والشَّعْبِيِّ والضَّحَّاكِ ومجاهِدٍ وقتادةَ لآيَةِ: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]: أَنَّهَا الوجهُ والكفَّانِ، ويرادُ بها: الأُجَانِبُ، فما الفائدةُ من نزولِ آيَةِ القواعدِ، والترخيصِ لَهُنَّ بوضعِ الجلبابِ؟!

الوجهُ الرابعُ: أَنَّ اللهَ نَهَى عن إظهارِ الزينةِ بقوله: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ﴾، ثم استثنى؛ فقال: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، ثم أرادَ أن يبيِّنَ المعنيتين بإظهارِ الزينةِ لَهُم، مُفَصَّلًا لمراتبِهِم بحسبِ قُرْبِهِم؛ فقال: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِعُضُلِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقد يَسْتَشْكِلُ البعضُ ذِكْرَ الزوجِ مع أَنَّهُ لَا يُسْتثنى دُونَهُ شيءٌ، وإنما ذُكِرَ مع غيره من المحارِمِ من بابِ حصرِ المعنيتين حتى لَا يُظَنَّ أَنَّ الخطابَ للأُبْعَدَيْنِ، وليس المرادُ أَنَّ الزينةَ له كالزينةِ لغيره؛ ولذا بدأ به لِلْخُصُوصِيَّةِ، فالمفسِّرونَ يَعْلَمُونَ اختلافَ مراتبِ المذكورين؛ روى ابنُ وَهْبٍ عن ابنِ زَيْدٍ: قال: «والزَّوْجُ له فَضْلٌ، والآباءُ من وراءِ الرجلِ لَهُم فَضْلٌ، قال: والآخرونَ يتفاضلونَ، قال: وهذا كُلُّهُ يَجْمَعُهُ ما ظَهَرَ من الزينةِ»؛ أخرجه ابنُ جريرٍ^(١).

فقولُ عبدِ الرحمنِ بنِ زَيْدٍ بنِ أسْلَمَ: «وهذا يَجْمَعُهُ ما ظَهَرَ من الزينةِ»؛ يعني: أَنَّ المذكورينَ هُمُ المَحَارِمُ وهُمُ المَعْنِيُّونَ بقوله قبلَ

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٧٣/١٩ - ١٧٤).

ذلك: ﴿وَلَا يَذْكُرُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، وليس الأجانب، فذكروا للبيان والإيضاح، والزوج له فضلٌ على الجميع وخصوصية؛ كما قاله ابنُ زيد.

التدرُّج في فرضِ الحجاب:

يذهب بعضُ المفسِّرينَ إلى أنَّ الحجابَ لم يُفرضْ جملةً واحدةً؛ وإنما جاء متدرِّجاً، فأوَّلُ ما نزلَ وَذِكْرُ فيه عمومُ المؤمنات: آياتُ النُّورِ، ثم آياتُ سورةِ الأحزابِ، ومن هؤلاء ابنُ جرير الطبريُّ، وأبو بكرِ الجصاصُ، وابنُ تيميةَ، وغيرُهم، وهؤلاءِ يتفقون مع غيرِهم في الغايةِ والنهايةِ التي استقرَّ عليها الحُكْمُ، وإنِ اختلفوا مع غيرِهم في المراحلِ، وكثيرٌ ممن ينظرُ في كتبِ المفسِّرينَ، ينظرُ في سورةِ النورِ فيراهم ينقلُّون كلامَ السلفِ في الزينةِ الظاهرةِ بإجمالٍ، ثم يُعلِّقُ أولئك الأئمةُ في سورةِ النورِ، ويُنصُّون على جوازِ كشفِ المرأةِ لوجهها وكفِّئها، ولو نظروا في كلامِهم في سورةِ الأحزابِ، لوجدوا أنَّهم يمتنعون، وليس هذا اضطراراً، ولا قولين؛ فالمؤلفُ واحدٌ، والكتابُ واحدٌ، وإنَّما لأنَّهم يرونَ تقدُّمَ آيةِ الحجابِ من سورةِ النورِ على آيةِ الحجابِ من سورةِ الأحزابِ، فيفسِّرونَ كلَّ موضعٍ بحسبِ ما فهموه في موضعه، ويجعلون فرضَ الحجابِ متدرِّجاً.

ومن جهلِ المتقدمِّ والمتأخِّرِ من السُّورِ عندَ الأئمةِ، لم يفهم مقاصدَ القرآنِ وأحكامَ المفسِّرينَ من السلفِ، قال ابنُ جريرِ الطبريُّ في سورةِ الأحزابِ: «لا يتشبهنَ بالإماءِ في لباسِهِنَّ إذا هُنَّ خرَّجنَ

مِنْ بَيوتِهِنَّ لِحَاجَتِهِنَّ، فَكَشَفْنَ شعورهن ووجوههن، ولكنَّ لِيُذِنَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيهِنَّ»^(١)، وَذَكَرَ تَفْسِيرَ السَّلَفِ لِتَغْطِيَةِ الْوَجْهِ بِالْجَلَابِيْبِ، وَهَكَذَا فَسَّرَ آيَةَ الْقَوَاعِدِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ^(٢)، وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الثُّورِ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُبْذِي وَجْهَهَا^(٣)، يَحْكِي الْمَرْحَلَةَ الْأُولَى مِنْ فَرْضِ الْحِجَابِ، وَآيَةُ الْأَحْزَابِ بَعْدَهَا.

وَابْنُ جَرِيرٍ إِمَامٌ بَصِيرٌ يَنْقُلُ أَقْوَالَ السَّلَفِ فِي الْمَوْضِعِ وَبَيِّنُهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْآيَةُ فِي حُكْمٍ سَابِقٍ، ثُمَّ تَبَعَتْهُ آيَاتٌ تَزِيدُ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ يَذْكُرُ عِنْدَ كُلِّ آيَاتٍ حُكْمَهَا، وَهَذَا لَهُ نِظَائِرٌ كَثِيرَةٌ فِي تَفْسِيرِهِ.

وَهَكَذَا الْإِمَامُ الْجَصَّاصُ ذَكَرَ مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي آيَةِ الثُّورِ؛ لِأَنَّهَا سَابِقَةٌ^(٤)، ثُمَّ فِي آيَةِ الْأَحْزَابِ الْمَتَأَخَّرَةِ، قَالَ: «فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الشَّابَّةَ مَأْمُورَةٌ بِسِتْرِ وَجْهِهَا عَنِ الْأَجْنَبِيِّينَ، وَإِظْهَارِ السِّتْرِ وَالْعَفَافِ عِنْدَ الْخُرُوجِ»^(٥).

وَهَكَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ، يَفْسِّرُونَ آيَةَ الثُّورِ عَلَى حَالٍ سَابِقَةٍ كَمَا جَاءَ عِنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ، ثُمَّ يَنْصُتُونَ صِرَاحَةً عَلَى مَنَعِ الْمَرْأَةِ مِنْ كَشْفِ وَجْهِهَا عِنْدَ آيَةِ الْأَحْزَابِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمَفْسِّرِينَ: أَبُو اللَّيْثِ نَضْرُ السَّمَرْقَنْدِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»^(٦)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَنُ

(١) انظر: «تفسير ابن جرير» (١٩/١٨١).

(٢) انظر: «تفسير ابن جرير» (١٧/٣٥٩ - ٣٦٠).

(٣) انظر: «تفسير ابن جرير» (١٧/٢٦١ - ٢٦٢).

(٤) انظر: «أحكام القرآن» (٥/١٧٢ - ١٧٣).

(٥) انظر: «أحكام القرآن» (٥/٢٤٥).

(٦) انظر: «تفسير السمرقندي» (٢/٥٠٨)، و(٣/٦٩).

أَبِي زَمَنِين^(١)، وَالثَّعْلَبِيُّ^(٢)، وَالْكَيَّا الْهَرَّاسِيُّ^(٣)، وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٤)،
وَالْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ^(٥)، وَالْبَيْضَاوِيُّ^(٦)، وَالتَّنَسُفِيُّ^(٧)، وَابْنُ جُزَيٍّ^(٨)،
وَالسُّيُوطِيُّ^(٩)، وَالبَقَّاعِيُّ^(١٠)، وَأَبُو السُّعُودِ^(١١)، وَغَيْرُهُمْ.

وَكثِيرٌ مِّمَّنْ يَنْقُلُ أَقْوَالَهم السَّابِقَةَ فِي إِبدَاءِ الزِينَةِ الظَّاهِرَةِ، يُهْمِلُ
أَقْوَالَهم المَحْكَمَةَ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، وَقَدْ نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ!

وَسَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّ الْحِجَابَ نَزَلَ مُتَدَرِّجًا، أَمْ نَزَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً
وَتَنَوَّعَتْ نصوصُ الْقُرْآنِ فِي الْخُطَابِ؛ فَالْغَايَةُ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ
فِي جَمِيعِ الْآيَاتِ وَتَجَلَّى صَرِيحًا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

❏ حِجَابُ الصَّحَابِيَّاتِ وَالتَّابِعِيَّاتِ:

مَنْ تَبَعَ حَالَ الصَّحَابِيَّاتِ وَالتَّابِعِيَّاتِ، وَجَدَ أَنَّ حِجَابَهُنَّ
وَسَتْرَهُنَّ لَا يَخْتَلِفُ فِي السِّتْرِ التَّامِّ لِلْمَرَأَةِ، وَأَنَّ عَمَلَهُنَّ كُلَّهُنَّ عَلَى
تَغْطِيَةِ الْوُجُوهِ، وَلَا أَعْلَمُ صَحَابِيَّةً وَلَا تَابِعِيَّةً حُرَّةً شَابَّةً مَعْرُوفَةً الْحَالِ

(١) انظر: «تفسير ابن أبي زمنين» (٣/ ٢٣٠ - ٢٣١)، و(٣/ ٤١٢).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٨٧)، و(٨/ ٦٤).

(٣) انظر: «أحكام القرآن» (٤/ ٣١٢)، و(٤/ ٣٥٠).

(٤) انظر: «تفسير الزمخشري» (٣/ ٢٣١)، و(٣/ ٥٦٠).

(٥) انظر: «تفسير العز بن عبد السلام» (٢/ ٣٩٨)، و(٢/ ٥٩٠).

(٦) انظر: «تفسير البيضاوي» (٤/ ١٠٤)، و(٤/ ٢٣٨).

(٧) انظر: «تفسير النسفي» (٢/ ٥٠٠)، و(٣/ ٤٥).

(٨) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ٦٧)، و(٢/ ١٥٩).

(٩) انظر: «الإكليل» (ص ١٩٢)، و(ص ٢١٤ العلمية).

(١٠) انظر: «نظم الدرر» (١٣/ ٢٥٩)، و(١٥/ ٤١١).

(١١) انظر: «إرشاد العقل السليم» (٦/ ١٧٠)، و(٧/ ١١٥).

تَكْشِفُ وَجْهَهَا، وَإِنْ نُقِلَ فَيُنْقَلُ عَنْ مَجْهُولَةِ الْحَالِ، فَلَا يَبِينُ النَّصُّ الْمَنْقُولُ حَالَهَا؛ عَجُوزًا أَمْ شَابَّةً، حُرَّةً أَمْ أَمَةً، وَقَدْ كَانَ عَمَلُهُنَّ عَلَى تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ:

منها: مَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ»، مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ وَغَيْرِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَمَرَ بِحُضُورِ النِّسَاءِ لِلْعِيدَيْنِ، سُئِلَ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ إِلَّا تَخْرُجُ؟ قَالَ: (لَتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ)^(١).

وَالْجَلَابِيبُ: مَا تُغَطِّي بِهَا الْوَجْهَ؛ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَّانُهُ مِنْ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ.

ومنها: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ؛ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا جَاءَهَا صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَظَّلِ، قَالَتْ: «فَحَمَرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي»^(٢)، وَمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ فِي الْمُحْرِمَةِ: «تَسْدُلُ الْمَرْأَةُ جِلْبَابَهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا»^(٣).

ومنها: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «مَسَائِلِهِ لِأَحْمَدَ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُ قَالَ: «تُدْلِي الْجِلْبَابُ إِلَى وَجْهِهَا، وَلَا تَضْرِبُ بِهِ»، قُلْتُ: وَمَا «لَا تَضْرِبُ بِهِ»؟ فَأَشَارَ لِي، كَمَا تَجَلَّبَبُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ أَشَارَ لِي: مَا عَلَى خَدَّهَا مِنَ الْجِلْبَابِ، قَالَ:

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٣).

(١) سبق تخريجه (ص ٧٢).

(٣) سبق تخريجه (ص ٧١).

تَعْطِفُهُ، وَتَضْرِبُ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا؛ كَمَا هُوَ مُسَدِّدٌ عَلَى وَجْهِهَا^(١).

ومنها: ما رواه مالكٌ في «الموطأ»، مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نَحْمَرُّ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ^(٢)؛ وَفَاطِمَةُ تَحْكِي عَمَلَ النِّسَاءِ صَحَابِيَّاتٍ وَتَابِعِيَّاتٍ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ.

ومنها: ما رواه سعيدٌ وابنُ المنذرِ والبيهقيُّ بسندٍ صحيحٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، قَالَ: كُنَّا نَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، وَقَدْ جَعَلَتْ الْجَلْبَابَ هَكَذَا، وَتَنْقُبُ بِهِ، فَتَقُولُ لَهَا: رَحِمَكَ اللَّهُ! قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، وَهُوَ الْجَلْبَابُ، قَالَ: فَتَقُولُ لَنَا: أَيُّ شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ؟ فَتَقُولُ: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]؛ فَتَقُولُ: هُوَ إِثْبَاتُ الْجَلْبَابِ^(٣).

❏ زِينَةُ الْوَجْهِ لِلْعُجُوزِ، وَزِينَةُ الْوَجْهِ لِلشَّابَّةِ:

رَخَّصَ اللَّهُ لِلْقَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ وَضَعَ جَلْبَابَهَا وَكَشَفَ وَجْهَهَا؛ وَلَكِنَّهُ مَنَعَهَا مِنَ الزَّيْنَةِ، ثُمَّ فَضَّلَ لَهَا عَدَمَ وَضْعِ الْجَلْبَابِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]، فَجَعَلَ شَرْطَ وَضْعِ الْجَلْبَابِ عَدَمَ الزَّيْنَةِ، وَالْمُرَادُ بِالزَّيْنَةِ: الْمَكْتَسِبَةُ، وَهِيَ إِمَّا ذَهَبٌ، وَإِمَّا أَصْبَاغٌ عَلَى الْوَجْهِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٨).

(١) سبق تخريجه (ص ٤٧).

(٣) سبق تخريجه (ص ٨٤).

ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْحُونَ نِكَاحًا﴾، قال: «هي المرأة لا جناح عليها أن تجلس في بيتها بدرع وخمار، وتضع عنها الجلباب ما لم تتبرج لِمَا يكرهه الله، وهو قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾»؛ أخرجه البيهقي ^(١).

وقال سعيد بن جبير: «لا تتبرجن بوضع الجلباب؛ أن يرى ما عليها من الزينة» ^(٢).

فإذا حرّم الله التزيّن عند كشف العجوز لوجهها، وجعل شرط الرخصة بالكشف للعجوز عدم تبرّجها بزينة، فمن باب أولى تحريم الكشف على الشابة ولو بدون زينة، وغريب أن يقول قائل بجواز تزيّن الشابة عند كشفها، والله يُحرّمه على العجائز وجعله شرطاً لكشفها خاصّةً لكبرها، فلم يقل بذلك أحدٌ من المفسرين من السلف ولا الفقهاء.

❏ عورة السّتر وعورة النظر:

يفرق العلماء بين عورة السّتر وعورة النظر، ومن لم يفهم هذين المصطلحين، أشكلَ عليه كلام العلماء من المفسرين والفقهاء، وهذا سبب خطأ أكثر الباحثين والكتاب اليوم في فهم كلام العلماء؛ فالعلماء يُطلقون عورة المرأة أمام الأجانب بإطلاقين:

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٧/٣٦٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/٢٦٤١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٩٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ٧٦).

الأوّل: عورةُ السّتر؛ فيقولُ الجمهورُ: «المرأةُ عورةٌ إلا وجهُها وكَفَّيْها»، ويقولُ جماعةٌ مِنَ الفقهاء: «المرأةُ كُلُّها عورةٌ»، ونحوُ هذه العبارة.

الثاني: عورةُ النظر؛ فيقولون: «لا يجوزُ أن ينظرَ الرجلُ إلا لوجهِها وكَفَّيْها»، أو: «لا ينظرُ إلى شيءٍ منها حتى وجهُها وكَفَّيْها». والعورةُ الأولى عورةُ السّتر، هي التي يجبُ أن تُستَرَّ لذاتها؛ لا لأجلِ الناظرِ إليها فحسبُ، فمثلاً المرأةُ العجوزُ أو الشابةُ مهما كانَ صَدْرُها ونَحْرُها أو شعرُها أو ساقُها مشوّها يسوءُ الناظرينَ، ولا يجلبُ أقوى غرائزِ الرجال؛ فإنّه لا يجوزُ لها أن تكشفَها؛ لأنّه عورةٌ لذاته لا تعلّقُ للفتنة به.

وأما العورةُ الثانيةُ عورةُ النظر، فالتّي يحُرّمُ كشفُها لسببٍ خارجٍ عنها، فمتى انتفى الأمرُ الخارجيّ، لم يحُرّمَ كشفُها، وهو نظرُ الرجالِ وفتنتُهم به، ويتفقُ العلماء - ومنهم الأئمةُ الأربعة - على أنّ الوجهَ والكفينِ من عورةِ النظرِ عندَ الفتنة، فيجبُ سترُها؛ لأنّه عورةٌ بسببِ الرجلِ الناظرِ وفتنته؛ لا عورةٌ في ذاته للمرأةِ المنظورِ إليها، فيُسْتَرُّ لغيره لا لذاته، أمّا اختلافُهم فعندَ عدمِ الفتنة ووجودِ الرُّخصةِ للرجلِ أن ينظرَ.

❏ ومن الفروعِ الموجبةِ للنظرِ مسائلٌ كثيرةٌ، منها:

نظرُ الرجلِ إلى المخطوبة، ونظرُ القاضي للتعرفِ على أحدِ الخصمَينِ إن كان امرأةً، أو إدلاء المرأةِ للشهادةِ على حقٍّ في بيعٍ أو شراءٍ أو خصومةٍ، حتى تُحَفَظَ الحقوقُ فلا تشتبهَ امرأةٌ بأخرى؛

ولهذا يُطْلَقُ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ عِبَارَاتٍ فِي سِيَاقِ حَكْمِ عَوْرَةِ النَّظَرِ لَا عَوْرَةَ السَّتْرِ، فيقولونَ في أَحْكَامِ الْعُقُودِ وَالشَّهَادَاتِ وَالْخُصُومَاتِ: «يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ لَوَجْهِهَا وَكَفِّئِهَا»، وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّئِهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَا بِعَوْرَةٍ»، أَوْ يَقُولُونَ: «لَا يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرُهُمَا»، وَكَلَامُهُمْ فِي عَوْرَةِ النَّظَرِ، وَتَعْلِيلُهُمْ فِي عَوْرَةِ السَّتْرِ؛ وَلِذَا تَجَدُّ الْأُتْمَةُ أَنْفُسُهُمْ عِنْدَ كَلَامِهِمْ عَلَى مَسْأَلَةٍ: كَشْفِ الْوَجْهِ عِنْدَ الْأَجَانِبِ، وَمَسْأَلَةٍ: النَّظَرِ بِلَا مُوجِبٍ، يُوجِبُونَ تَغْطِيَةَ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا:

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ: مَا يُقَرَّرُهُ الْحَنْفِيَّةُ؛ كَمَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى عَوْرَةِ السَّتْرِ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»: «فَأَبِيحُ لِلنَّاسِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى مَا لَيْسَ بِمَحْرَمٍ عَلَيْهِمْ مِنَ النِّسَاءِ؛ إِلَى وَجُوهِهِنَّ وَأَكْفُفِهِنَّ»^(١)، وَعِنْدَمَا يَكُونُ الْكَلَامُ فِي سِيَاقِ عَوْرَةِ النَّظَرِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ فَإِنَّهُمْ يُقَرَّرُونَ لِلْمَرْأَةِ حَكْمًا يَتَعَلَّقُ بِهَا وَبِمَنْ يَلِيهَا، قَالَ مُفْتِي الْحَنْفِيَّةِ بِدَمْشَقَ علاءُ الدِّينِ الْحَصَكْفِيُّ فِي «الدَّرِ الْمُخْتَارِ»: «وَتُمْنَعُ الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ مِنْ كَشْفِ وَجْهِهَا بَيْنَ الرِّجَالِ»^(٢)، وَقَالَ الطَّحْطَاوِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ»: «وَمُنْعُ الشَّابَّةِ مِنْ كَشْفِ وَجْهِهَا لَخَوْفِ الْفِتْنَةِ، لَا لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ»^(٣). انْتَهَى.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا صَنَعَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى عَوْرَةِ السَّتْرِ، فَقَدْ اسْتَشْنَى الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ^(٤)، قَالَ الْإِمَامُ الرَّمْلِيُّ فِي

(١) «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٣٣٢/٤). (٢) «الدَّرِ الْمُخْتَارِ» (٤٣٨/١).

(٣) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مَرَايِي الْفَلَاحِ» (ص ٢٤١).

(٤) انْظُرْ: «الْمَجْمُوعِ» (١٧٤/٣).

«نهاية المحتاج»: «وممن استثنى الوجه والكفين: المصنّف - النووي - في «مجموعه»؛ لكنّه فرضه في الحرّة، ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة؛ بل لكون النظر إليهما يوقّع في الفتنة غالباً»^(١). انتهى.

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، لمّا ذكر قول الشافعي في جواز النظر لوجه المخطوبة وكفّها؛ لأنهما ليسا بعورة، قال: «وأما النّظر - بغير سبب مُبيح - لغير محرّم، فالمنع منه ثابت بأية الحجاب، ولا يجوزُ لهنّ أن يُبدّين زينتهنّ إلا للمذكورين في الآية من ذوي المحارم»^(٢).

وهكذا قال الشُّبكي: «الأقرب إلى صنيع الأصحاب: أن وجهها وكفّيها عورة في النظر، لا في الصلاة»^(٣). انتهى.

ولهذا كان مذهب مالكٍ تحريم كشف المرأة لوجهها عند وجود من ينظر إليها في طريقها، وجوازّه عند عدم وجود الناظر؛ لأنّه يفرّق بين عورة الستّر وعورة النظر؛ قال ابن القّطّان: «ويحتملُ عندي أن يقال: إنّ مذهب مالكٍ هو أنّ نظر الرجل إلى وجه المرأة الأجنبية لا يجوزُ إلا من ضرورة... والجوازُ للبُدُو وتحريمه مُرتّب عندّه - أي: مالكٍ - على جواز النظر، أو تحريمه؛ فكلُّ موضع له فيه جوازُ النظر، فيه إجازةُ البُدُو»^(٤). انتهى.

(١) انظر: «نهاية المحتاج» (٤٥٧/٢).

(٢) انظر: «معرفة السنن والآثار» (٢٣/١٠).

(٣) نقله عنه الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٢٠٩/٤).

(٤) انظر: «النظر في أحكام النظر» (ص ٥٠ - ٥١).

فَمَنْعُهُمَا لِلْكَشْفِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ عِنْدَهُمَا عَوْرَةً، وَعَدَمُ كَوْنِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عِنْدَهُمَا عَوْرَةً، لَا يُلْزَمُ مِنْهُ كَشْفُهُمَا .

وكثيراً ما تُبْتَرُّ أقوالُ الأئمةِ الفقهاءِ مِنَ المذاهبِ الأربعةِ، فَيُؤْخَذُ كَلَامُهُمْ فِي عَوْرَةِ السَّتْرِ، وَيُوضَعُ فِي عَوْرَةِ النَّظَرِ؛ لِلتَّحْلِيلِ عَلَى جَوَازِ السَّفُورِ وَالتَّبَرُّجِ! وَسَبَبُ ذَلِكَ إِمَّا جَهْلٌ أَوْ هَوًى .

❏ إشكالان:

الإشكالُ الأوَّلُ: يَسْتَشْكِلُ بَعْضُ الْكُتَّابِ الْجَمْعَ بَيْنَ إِطْلَاقِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ بِقَوْلِهِمْ: «وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّيَّهَا»، وَبَيْنَ إِطْلَاقِهِمْ: «يَجِبُ أَنْ تَسْتُرَ وَجْهَهَا وَكَفِّيَّهَا»؛ فَيَرَوْنَ أَنَّ جَوَازَ النَّظَرِ لَازِمٌ لِلْكَشْفِ، كَمَا يَحْسُبُونَ أَنَّ السَّتْرَ لَازِمٌ لِعَدَمِ النَّظَرِ.

الإشكالُ الثاني: يَسْتَشْكِلُ بَعْضُهُمْ أَمْرَ اللَّهِ بِغَضِّ الْبَصَرِ، فَهَذَا لَازِمٌ لِكَشْفِ الْوَجْهِ؛ فَكَيْفَ يُؤْمَرُ بِغَضِّ الْبَصَرِ إِلَّا لِمَا هُوَ مَوْجُودٌ؟! وهذا الإشكالُ شَبِيهٌ بِمَا سَبَقَ، وَإِنَّمَا يَرِدُ غَالِبًا عِنْدَ مَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ عَوْرَةِ السَّتْرِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ؛ وَلِبَيَانِ ذَلِكَ يَقَالُ: إِنَّهُ يَوْجَدُ فِي الشَّرِيعَةِ هُنَا حُكْمَانِ:

الأوَّلُ: يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَرْأَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهَا: فَالْمَرْأَةُ قَدْ تَكْشِفُ وَجْهَهَا رُحْصَةً لَهَا؛ مِثْلُ الْأَمَةِ، وَالْقَاعِدِ الْعَجُوزِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي لِلشَّهَادَةِ وَالْخُصُومَةِ إِذَا اسْتَشْكَلَ أَمْرَهَا، وَعِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَكَذَلِكَ فِي كَشْفِ الْكَافِرَاتِ، وَقَدْ تَكْشِفُ الْحُرَّةُ مُخَالَفَةً لِلْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، فَمَا كُلُّ أَحَدٍ يَمْتَثِلُ الْأَمْرَ، فَحُكْمُ الْمَرْأَةِ لَهَا، وَحُكْمُ الرَّجُلِ لَهُ، فَمَنْ

فَرَّطَ فِي شَيْءٍ، لَا يُلْزَمُ سَقُوطُ الْحُكْمِ فِيهِ عَنِ الْآخِرِ، كَمَنْ تَرَكَ مَالَهُ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُجِزُّ سَرَقَتَهُ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَالَهُ، وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ عَدَمُ السَّرْقَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَالُ سَائِبًا.

الثاني: يَتَوَجَّهُ إِلَى الرَّجُلِ النَّاطِرِ: فَهُوَ مَأْمُورٌ بِغَضِّ الْبَصَرِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَرَجُلٍ نَاطِرٍ، وَهُوَ مَا يَفْتَنُ مِنَ الْإِمَاءِ، وَمَنْ فُتِنَ بِعَجُوزٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَلَوْ جَازَ فِي حَقِّهَا الْكَشْفُ، وَالنَّظَرُ لِلخُطْبَةِ، وَعِنْدَ الشَّهَادَةِ وَالْحَقُوقِ، يَكُونُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ فَقَطْ؛ فَلَا يَجُوزُ تَعْدِيهِمَا لِلشَّعْرِ وَالنَّحْرِ بِأَيِّ حَالٍ.

وقد كَانَتِ الْإِمَاءُ فِي الطَّرِيقَاتِ أَكْثَرَ مِنَ الْحَرَائِرِ؛ وَلِهَذَا يَكْثُرُ الْإِطْلَاقُ: مَسْأَلَةُ النَّظَرِ لِلْمَرْأَةِ؛ فَجَوَازُ كَشْفِ الْأَمَةِ دَوْمًا، وَالْحُرَّةِ أحيانًا، لَا يَعْنِي جَوَازَ النَّظَرِ إِلَيْهَا بِكُلِّ حَالٍ، وَلَمَّا تَغَيَّرَتِ الْحَالُ وَكَثُرَ خُرُوجُ الْحَرَائِرِ كَخُرُوجِ الْإِمَاءِ فِي الطَّرِيقَاتِ، اضْطَرَّتْ الْأَحْكَامُ، وَاسْتَقْلَلَهَا النَّاسُ فِي وَاقِعِهِمْ.

ولذا؛ فَالْفَقْهَاءُ يَأْمُرُونَ بِتَغْطِيَةِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا وَلَوْ لَمْ يَقُلْ جَمْهُورُهُمْ بِعَوْرَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمِيزُ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَمَدَى فَتْنَتِهِ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّاطِرِينَ كَثِيرٌ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَغْضُ بَصَرَهُ، لَكِنْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَرَاهَا إِلَّا رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ وَاحِدٌ لَا يَفْتَنُ مِثْلَهُ بِهَا كَالْكَبِيرِ الْعَجُوزِ، أَوْ ذَاهِبِ الشَّهْوَةِ كَالْعَيْنِيِّ، جَازَ لَهَا كَشْفُ الْوَجْهِ، وَحَرَّمَ كَشْفُ شَعْرِهَا؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ عَوْرَةٌ نَظَرٍ، فَزَالَتِ الْعِلَّةُ، وَالشَّعْرَ عَوْرَةٌ سِتْرٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِتْنَةِ؛ بَلْ بِمَجَرَّدِ وَجُودِ الْبَصَرِ.

❏ كَلَامُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي كَشْفِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا:

لم يتكلم مالك وأبو حنيفة والشافعي في مسألة كشف المرأة لوجهها لذاته، ولا يُعرف هذا في كتبهم ولا في مسائل أصحابهم المُقَرَّبِينَ منهم، وإنما يتكلمون في مسألة وجه المرأة وكفِّها عند تعلُّقها بمسألة أخرى من العبادات أو المعاملات؛ كالصلاة والحج، والعقود والخطبة؛ وذلك لأنَّ المسألة عندهم ظاهرة في أنَّ الأصل في النساء الحرائر السُّتْرُ والعفافُ وتغطية الوجه، وكان كلامهم كله في الأبواب المستثناة من هذا الأصل المستقر؛ قال الإمام محمد بن علي المَوْزَعِي الشافعي في «تفسيره»: «والسلف كمالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم لم يتكلموا إلا في عورة الصلاة»، ثم قال: «وما أظنُّ أحدًا منهم يبيح للشابة أن تكشف وجهها لغير حاجة، ولا يبيح للشاب أن ينظر إليها لغير حاجة»^(١). انتهى.

ولو كان الأصل في النساء السفور، لكان بحث المسألة عندهم استقلالاً أكد وأوجب من بحثها تبعاً، فهم لم يبحثوها إلا عند الحاجة لضدَّ الأصل وخلافه، وهو الكشف في الصلاة، والثَّقابُ في الحج، والمعاملات والخصومات والعقود وشبهها؛ لأنها في هذه الأبواب تنتقل المرأة عن الأصل؛ فاحتاج للتأكيد، وقد نُسب إلى هؤلاء الأئمة أقوال لا تُعرف عنهم، ولم ينطقوا بها، وألزموا بلوازم لا تلزمهم، حتَّى نُسب إليهم القول بإباحة كشف المرأة لوجهها عند الأجانب؛ وجِدَتِ الفتنة أو لم توجد! وهذا من الأقوال الباطلة التي

(١) انظر: «تيسير البيان، لأحكام القرآن» (٢/١٠٠١).

لم يقولوا بها هم ولا مَنْ سَبَقَهُمْ، ولا أَحَدٌ مِنْ تَلَامِذَتِهِمْ، ولا أَحَدٌ
مَعْتَبَرٌ.

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَقَاصِدَ الْأُثْمَةِ وَسِيَاقَاتِ كَلَامِهِمْ وَمَوَاضِعَهُ، يَحْمِلُ
أَقْوَالَهُمْ عَلَى غَيْرِ مَرَادِهِمْ، وَكَلَامُهُمْ أَوْ كَلَامُ بَعْضِهِمْ يَرِدُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ
الْفَقْهِ فِي غَيْرِ كَشْفِ الْوَجْهِ لِدَاثِهِ، مِنْهَا: عَوْرَةُ الصَّلَاةِ، وَنِقَابُ
الْمُحْرِمَةِ، وَحَاجَةُ النَّظَرِ فِي الْعُقُودِ وَالشَّهَادَاتِ وَالْخُطْبَةِ وَشَبِهَا:

أَمَّا مَسْأَلَةُ عَوْرَةِ الصَّلَاةِ: فَهِيَ أَكْثَرُ الْأَبْوَابِ الَّتِي يَتَكَلَّمُونَ
فِيهَا، فَيُطْلِقُونَ أَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا، وَعَوْرَةُ الصَّلَاةِ
شَيْءٌ، وَعَوْرَةُ النَّظَرِ شَيْءٌ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ كَانَتْ فِي بَيْتِهَا لَا يَرَاهَا
أَحَدٌ وَحَسَرَتْ شَعْرَهَا، بَطَلَتْ صَلَاتُهَا بِاتِّفَاقِهِمْ، وَلَوْ قَالَتْ: لَا يَرَانِي
أَحَدٌ، أَوْ: لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا طِفْلٌ أَوْ زَوْجِي، لَمْ يُعْتَبَرْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الْعَوْرَةَ لِلصَّلَاةِ لَا لَهُمْ؛ فِدُخَالُ عَوْرَةِ الصَّلَاةِ فِي عَوْرَةِ النَّظَرِ مِنْ
أَعْظَمِ أَخْطَاءِ الْكُتَّابِ عَلَى الْأُثْمَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ: عَلَى أَنَّ
الْمَرْأَةَ إِنْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ وَعِنْدَهَا أَجَانِبٌ، أَنَّهَا تَغْطِي وَجْهَهَا؛ نَصَّ
عَلَيْهِ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي مَكَانٍ
وَهَنَّاكَ أَجَانِبٌ لَا يَحْتَرِزُونَ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا، فَلَا يَجُوزُ لَهَا رَفْعُ
النَّقَابِ»^(١)، وَمِنَ الْمَالِكِيَّةِ اللَّخْمِيُّ، وَمِنَ الْحَنَابِلَةِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَغَيْرُهُ،
وَأَشَارَ إِلَيْهِ الطَّحْطَاوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ.

(١) «الإقناع»، فِي حُلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شَجَاعٍ (٢٨٥/١)، وَانْظُرْ: «إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ»
(١٣٥/١).

وقد نسب بعضُ الكتابِ لأحمدَ روايةً: أنَّ كشفَ الوجهِ جائزٌ؛ لروايةٍ عنه أنَّ وجهَ المرأةِ ليس بعورةٍ، نقلها ابنُ قدامةَ، وكذا المَرْدَاوِيُّ في «الإنصاف» في عورة الصلاة، وهذا لا يقوله من عَرَفَ فقهَ أحمدَ وغيره من الأئمةِ في اصطلاحاتهم وتفريقهم بين الأبوابِ وأنواعِ العوراتِ.

ومن ذلك: ما يشتهرُ نسبُهُ لمالكٍ والشافعيِّ: في أنَّ المرأةَ عورةٌ إلا وجهُها وكَفَّيُّها، فكلَّامُ مالكٍ في «المَدَوْنَةِ»، والشافعيِّ في «الأمِّ» في أبوابِ الصلاة، وفيه: «وظهورُ قدميها عورةٌ»^(١)، فيأخذون ما يُكشَفُ من عورةِ الصلاة، وهو الوجهُ والكفَّانِ، ليُكشَفَ في غيرِ الصلاة، ويتركون قولهم: «ظهورُ القدمينِ عورةٌ»؛ فلا يُنزِلُونَهُ خارجَ الصلاة؛ لأنَّه سترٌ! فكشَفُ ظَهِرِ القدمينِ شائعٌ عند مَنْ تُظْهِرُ الوجهَ والكفَّينِ اليومَ، ومع كونِ نقلِ عورةِ السترِ في الصلاة لعورةِ النظرِ أو السترِ خارجَ الصلاةِ ليس في محله، إلَّا أنَّ هذا الانتقاءَ يدلُّ على جهلٍ أو هوى.

وأما مسألةُ نِقَابِ الْمُحَرِّمَةِ: فمحلُّ اتفاقٍ عندهم، وهو كَنَهِيُ الرجلِ عن بُسِّ المَخِيطِ؛ سراويلَ وقُمُصٍ، وأخفافٍ وجواربٍ، كما تقدَّم، وقد كان النهيُّ عن بُسِّ المحرِّمةِ للنِّقابِ قبلَ الإسلامِ، وينتقلُ الأئمةُ الأربعةُ - مالكٌ وأبو حنيفةَ، والشافعيُّ وأحمدُ - سترَ المرأةِ لوجهِها في الحجِّ بغيرِ النَّقابِ بعبارةِ التجويزِ؛ لأنَّ الأصلَ الحَظْرُ والحَرَجُ، وهو أسلوبُ القرآنِ في السعيِّ بين الصِّفَا والمروءِ؛

(١) انظر: «المَدَوْنَةُ» (١/١٨٥)، و«الأمِّ» (٢/٢٠١).

قال الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ لأنَّ الناسَ في الجاهلية قد وضعتُ صنمَيْنِ على الصِّفَا والمَرَوَةِ يَطَّوَّفُونَ لأَجْلِهِمَا، ولا يَعْرِفُونَ طَوَاقًا بَيْنَ الصِّفَا والمَرَوَةِ إِلَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ، فوجدوا حَرَجًا عِنْدَ تَشْرِيعِ السَّعْيِ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، مع أَنَّ السَّعْيَ وَاجِبٌ، وكثيرًا ما تُنْقَلُ أقوالُ الأئمَّةِ في لباسِ المرأةِ في الحَجِّ في بابِ: كَشْفِ المرأةِ لوجْهِها، ولم يَتَطَرَّقُوا لِأَصْلِ المسْأَلَةِ، وعباراتُ التَّجْوِيزِ موجودةٌ حتَّى في كلامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ الذي يصرِّحُ أَنَّ المرأةَ عورةٌ كُلُّها حتَّى طُفْرُها^(١)؛ يقولُ في سياقٍ يبيِّنُ حكمَ تَغْطِيَةِ المُحَرِّمَةِ لوجْهِها بغيرِ نقابٍ: «لها أَنْ تَسْدُلَ على وجْهِها مِنْ فَوْقٍ»^(٢)، وعبارَةُ أحمدَ كعبارةِ الأئمَّةِ؛ فَهُم يَتَكَلَّمُونَ على حكمٍ خاصٍّ لا على الحكمِ العامِّ في تَغْطِيَةِ الوجهِ عِنْدَ الأَجَانِبِ، وهذا له نظائرُ في الفقه كقولهم: «وللْمَسَافِرِ أَنْ يَتِمَّمَ إِنْ فَقَدَ الماءَ»، مع أَنَّهُ يَجِبُ عليه التَّيَمُّمُ عِنْدَ الصَّلَاةِ إِنْ عُدِمَ الماءُ.

والعَرَبُ كانتْ تحرِّمُ تَغْطِيَةَ الوجهِ كُلَّهُ على المرأةِ المُحَرِّمَةِ بِنِقَابٍ وغيره؛ قال خُفَّافُ بْنُ نُذْبَةَ السُّلَمِيِّ:

وَأَبْدَى شُهُورُ الْحَجِّ مِنْهَا مَحَاسِنًا وَوَجْهًا مَتَى يَحِلُّ لَهُ الطَّبِيُّ يُشْرِقُ^(٣)

ثم جاء الإسلامُ بِإِلْغَاءِ ذَلِكَ وَدَفْعِ ما تَجَدَّه نفوسُهُم مِنْ حَرَجٍ، حتَّى كانتْ عائِشَةُ تُنَبِّئُ النِّسَاءَ على هذا، حيثُ كُنَّ يَسْأَلْنَها عَن دُخُولِ

(١) انظر: «أحكام النساء عن الإمام أحمد» (ص ٣١ - ٣٣)، و«الفروع» لابن مفلح (٣٥/٢).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٥٥/٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ٤٨).

الغطاء في حكم النِّقَابِ؛ فروى ابنُ سعدٍ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خَالِدٍ، عن أمِّه وأختِهِ؛ أَنَّهُمَا دَخَلَتَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَ التَّروِيَةِ، فَسَأَلَتْهَا امْرَأَةٌ: أَيَحِلُّ لِي أَنْ أُعْطِيَ وَجْهِي وَأَنَا مُحَرِّمَةٌ؟ فَرَفَعَتْ خِمَارَهَا عَنْ صَدْرِهَا حَتَّى جَعَلَتْهُ فَوْقَ رَأْسِهَا^(١).

وَمِنْ أُثْمَةِ الْفَقْهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّبْسَ الَّذِي قَدْ يَطْرَأُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مِنْ أَنَّهُمْ يَجُوزُونَ كَشْفَ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا فِي الْحَجِّ وَبَرُوزِهَا لِلنَّاسِ حِينَمَا يَمْتَعُونَهَا مِنَ النِّقَابِ؛ قَالَ الْعِمْرَانِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي «الْبَيَانِ»: «وَلَسْنَا نُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَبْرُرُ لِلنَّاسِ»^(٢).

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْعُقُودِ وَالشَّهَادَاتِ وَالْخُطْبَةِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى النَّظَرِ

فِيهَا:

فَالْأُثْمَةُ الثَّلَاثَةُ - مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ - يَعْدُونَ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ عَوْرَةً نَظَرٍ، فَيَرَوْنَ تَغْطِيَتَهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَأَحْمَدٌ وَجَمَاعَةٌ يَرَوْنَ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ عَوْرَةً سَتْرٍ؛ كَالشَّعْرِ وَالنَّحْرِ لِلشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ، وَيُظَنُّ مَنْ يَقْرَأُ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الْوَجْهِ، وَتَفَرَّدَ أَحْمَدُ بِالْمَنْعِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ بَلْ هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى وَجُوبِ التَّغْطِيَةِ؛ لَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي تَعْلِيلِ حِكْمَةِ التَّغْطِيَةِ: هَلْ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ فَيُسْتَرُّ لَدَاتِهِ، أَوْ لِأَجْلِ فِتْنَةِ النَّظَرِ فَيُعْطَى لِأَجْلِ غَيْرِهِ؟ وَيتَّفِقُونَ فِي الْغَايَةِ وَهِيَ التَّغْطِيَةُ، وَيُرْخَّصُ الْجَمِيعُ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْظُرَ لِلشَّاهِدَةِ فِي الْخُصُومَةِ إِنْ أَنْكَرَهَا خَصْمُهَا، أَوْ عِنْدَ عَدَمِ حَفِظِ الْحَقُوقِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ

(١) سبق تخريجه (ص ٤٩).

(٢) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٤/ ١٥٤).

حالِها، أو عندَ إرادة الرجلِ خِطْبَةَ المرأةَ لِنِكَاحِهَا بها، أو تعاملِ الرجلِ مع الأَمَةِ في البَيْعِ عندَ خَشْيَةِ قُوَّةِ الْحَقِّ؛ فَيَذْكُرُ الأُمَّةُ جَوَازَ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَشَبْهِهَا، وَيَعْلَلُ الْجُمْهُورُ جَوَازَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: «لَأَنَّ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا لَيْسَا بِعَوْرَةٍ»؛ فَيَحْمِلُونَ قَوْلَهُمْ عَلَى عَوْرَةِ النَّظَرِ، وَالْأُمَّةُ يَرِيدُونَ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَجْهَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ يُسْتَرُّ لِدَايَتِهِ، وَإِنَّمَا لَغَيْرِهِ، فَقَامَتِ الْحَاجَةُ فِي غَيْرِهِ لِلنَّظَرِ إِلَيْهِ، فَجَازَ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَجِيزُ النَّظَرَ إِلَى الشَّعْرِ وَالنَّحْرِ بِأَيِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُمَا عَوْرَةٌ سَتْرٌ يُسْتَرَّانِ لِدَايَتِهِمَا، لَا لِأَجْلِ فَتْنَةِ النَّازِرِ بِهِمَا، فَلَا يَحِلُّ كَشْفُ ذَلِكَ لَا لِعَجْوزٍ وَلَا لِامْرَأَةٍ وَلَوْ كَانَتْ قَبِيحَةً مَرِيضَةً شَوْهَاءً.

وعلى هذا حَمَلَ الْبَيْهَقِيُّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]؛ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، فَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ: «يَنْظَرُ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا، وَلَا يَنْظَرُ إِلَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْلَقًا وَمَوْضِعًا لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: «وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾» [النور: ٣١]، قِيلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ: هِيَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ... وَأَمَّا النَّظَرُ - بِغَيْرِ سَبَبٍ مَبِيحٍ - لِغَيْرِ مَحْرَمٍ، فَالْمَنْعُ مِنْهُ ثَابِتٌ بِآيَةِ الْحِجَابِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُنَّ أَنْ يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِلْمَذْكُورَيْنِ فِي الْآيَةِ مِنْ ذَوِي الْمَحَارِمِ^(١)، وَفَرَّقَ الْبَيْهَقِيُّ بَيْنَ تَجْوِيزِ الشَّافِعِيِّ نَظَرَ الرَّجُلِ لِلْمَخْطُوبَةِ، وَاسْتِدْلَالِهِ لَهُ بِالْآيَةِ وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَيْنَ كَشْفِهَا لَوَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا، فَمَنَعَهُ إِلَّا لِلْمَحَارِمِ، فَفَرَّقَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

(١) انظر: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١٠/٢٣).

بين عورة النظر التي تجوزُ لحاجة، وبين عورة السر التي لا تجوزُ مطلقاً، وسترُ المرأة لوجهها عن النظر عند الجمهور لا لكونه عورةً.

ومن الواجب التنبيه على أنَّ الفقهاء يفرِّقون بين عورة الحرَّة وعورة الأمة، وأنَّ الأُمَّة يُبتلى بخروجها وتعاملها في الأسواق، وكلامُ الفقهاء في الأخذ والعطاء وحاجة الرجل إلى النظر العابرِ جُلُّه للإماء لا للحرَّات، ولا يتصوَّرُ الناسُ ذلك اليومَ؛ لانعدام الإماء، وكثرة خروج الحرَّات كما تخرُجُ الإماء سابقاً، فيَحْمِلُون كلامَ الفقهاء في فقه الإماء ورُخصِهِنَّ، على فقه الحرَّات.

والأئمة الثلاثة - مالك وأبو حنيفة والشافعي - يقولون بسترِ المرأة الحرَّة لوجهها لأجلِ نظرِ الرجال، وإن لم يقولوا بأنَّه عورةٌ كأحمد، ومَن نَظَرَ في كلامِهِم وكلامِ أصحابِهِم وسياقَاتِهِ ومناسباتِهِ، وجدَّ ذلك بيِّناً:

أما مالكُ بن أنسٍ: فهو يرى أنَّ الوجهَ والكفينِ يُستَرَانِ لأجلِ النظرِ لا لكونيهما عورةً، وهذا ما يُقرِّره عنه أصحابُه، فهو يقولُ بالغاية ويختلِفُ في التعليل، فهو يأمرُ بتغطيةِ الوجه عند وجودِ الناظر، ويُجيزُه عند عدمه؛ قال ابنُ القَطَّانِ: «ويَحْتَمِلُ عندي أنَّ يقالَ: إنَّ مذهبَ مالِكٍ هو أنَّ نظرَ الرجلِ إلى وجهِ المرأة الأجنبية لا يجوزُ إلا مِن ضرورة... والجوازُ للبُذُو، وتحريمُه مُرتَّبٌ عنده - أي: مالِكٍ - على جوازِ النظر، أو تحريمه، فكلُّ موضعٍ له فيه جوازُ النظر، فيه إجازةُ البُذُو»^(١). انتهى.

(١) انظر: «النظر، في أحكام النظر» (ص ٥٠ - ٥١).

وهكذا يقول أبو العباس الوُنْشَرِيسِيُّ المالِكِيُّ في «المُعْيَارِ الْمُعَرَّبِ»: «عورةُ الصلاةِ، والعورةُ التي يجوزُ النظرُ إليها، نوعانِ مختلفانِ»، ثم قال: «فدَلَّ جميعُ هذا على أنَّ للعورةَ بالنسبةِ إلى النظرِ حُكْمًا، وبالنسبةِ إلى الصلاةِ حُكْمًا آخَرَ؛ يدلُّ على طَلَبِ سِتْرِ الوجهِ للحرَّةِ: أنها لو صَلَّتْ مُتَّقِبَةً، لم تُعَدَّ»^(١). انتهى.

وَأَمَّا مَا يَسْتَشْكِلُهُ البعضُ مِنْ تجويزِ مالِكٍ لأكلِ المرأةِ مع غيرِ مَحْرَمِهَا^(٢)؛ فَإِنَّمَا يَقْصِدُ أَحْوَالًا لَا يَلْزَمُ مِنْهَا المحْظُورُ، ونساءُ العربِ تَأْكُلُ مع عبيدها، وتَأْكُلُ مِنْ تَحْتِ جِلْبَابِهَا، وهذا مشهورٌ، بل فَسَّرَ الأزهريُّ قولَ مالِكٍ، فقال: «معنى قولِ مالِكٍ في المُؤَاكَلَةِ: ذلك في الحِجَالِ»^(٣)، جمع حَجَلَةٍ، وهو بيتٌ كَالْقُبَّةِ يُسْتَرُ بالثيابِ^(٤)، فجعلَ المرأةَ عِنْدَ أَكْلِهَا مع غيرِ مَحْرَمٍ، ساترةً لبدَنِهَا كُلِّهَا؛ لَا لوجهِهَا فَحَسَبُ.

وقد يجوزُ في قولِ مالِكٍ في المرأةِ المُتَجَالَّةِ العجوزِ أو الحرَّةِ مع عبيدها وخادميها، وهو صريحٌ قولِ مالِكٍ؛ كما نقله ابنُ العربيِّ، قال: «قال مالِكٌ: يجوزُ للوَعْدِ أَنْ يَأْكُلَ مع سيِّدَتِهِ، ولا يجوزُ ذلك لذي المَنْظَرَةِ»^(٥).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «وقد وردتِ الرُّخْصَةُ في أَكْلِ المرأةِ مع

(١) انظر: «المعيار المعرب» (٣١٠/١). (٢) انظر: «الموطأ» (٩٣٤/٢).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٥٢٠/٦).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣٤٦/١).

(٥) انظر: «أحكام القرآن» (٣٨٦/٣/العلمية).

عَبْدَهَا الْوَعْدُ، وَمَعَ خَادِمَيْهَا الْمَأْمُونِ^(١)، وَمَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» يَمْنَعُ مِنْ تَسْلِيمِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ^(٢)، فَكَيْفَ يَمْنَعُ مِنْ تَسْلِيمِ الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى الْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ، ثُمَّ يُجِيزُ أَكْلَهُ مَعَهَا؟! إِلَّا أَنَّهُ يَقْصِدُ الْمُتَجَالَّةَ الْعَجُوزَ كَمَا بَيَّنَّهَ ابْنُ الْجَهْمِ، وَقَدْ صَرَّحَ مَالِكُ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تُتْرَكُ الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ تَجْلِسُ إِلَى الصَّنَاعِ، فَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُتَجَالَّةُ، وَالخَادِمُ الدُّونُ الَّتِي لَا تُتَهَّمُ عَلَى الْقُعُودِ، وَلَا يُتَّهَمُ مَنْ تَقْعُدُ عِنْدَهُ، فَإِنِّي لَا أَرَى بَأْسًا بِذَلِكَ»^(٣).

وكَذَلِكَ يَسْتَشْكِلُ الْبَعْضُ مَا يُنْقَلُ عَنْ مَالِكٍ فِي مَسْأَلَةِ الظَّهَارِ، وَأَنَّ الزَّوْجَةَ تَكْشِفُ وَجْهَهَا لَزَوْجِهَا الَّذِي ظَاهَرَ مِنْهَا، وَقَالَ مَالِكُ: «وَقَدْ يَنْظُرُ غَيْرُهُ أَيْضًا إِلَى وَجْهِهَا»^(٤)؛ يَعْنِي: أَنَّهَا تَكْشِفُ لَهُ لِأَنَّهُ زَوْجُهَا وَلَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا، وَالْوَجْهُ يَرَاهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ، فَلَا يَخْتَصُّ الزَّوْجُ بِالْوَجْهِ، وَلَيْسَ عَوْرَةُ سَتْرٍ؛ وَإِنَّمَا عَوْرَةُ نَظَرٍ، فَقَدْ يَرَاهَا غَيْرُهُ؛ كَعَبْدِهَا وَمَحَارِمِهَا، وَهَمَّ كَثِيرٌ، بَلْ مِنْ السَّلَفِ مَنْ يَرْخِصُ لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَنْ يَرَى شَعْرَ سَيِّدَتِهِ؛ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ الْمَمْلُوكُ إِلَى شَعْرِ مَوْلَايَتِهِ»^(٥).

وَالزَّوْجُ أَوْلَى مِنْ أَوْلَئِكَ لَزَوْجَتِهِ وَلَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا، وَهَذَا مَرَادُ

(١) انظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» (١١٣٦/٢).

(٢) انظر: «الموطأ» (٩٥٩/٢).

(٣) انظر: «مواهب الجليل» (٤٠٥/٣)، و«البيان والتحصيل» (٣٣٥/٩).

(٤) انظر: «المدونة» (٣٣٥/٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٥٥٧).

مالك، والإمام مالك يشدد في الرؤية للمخطوبة ألا تتجاوز الوجه والكفين، ويُسأل عن الأمة المشتراة: أترى ينظر إلى كَفَيْهَا؟ قال مالك: «أرجو ألا يكون به بأس»^(١).

ومن عرّف مذهب مالك في العورات والنظر، في الحرّة والأمة، والحاجات والضرورات، عرّف أنّه لا يقصّد ما ينسب إليه بعض الجهلة من سفور المرأة أمام الرجال بكلّ حال.

ويورد بعضهم كلاماً لمالك في الرجال يُيمّمون المرأة الميتة بالتراب^(٢)، وجعلوا ذلك لازماً لكشف أعضاء التيمّم، والمرأة قد تُيمّم من غير كشف ولا مسّ؛ وذلك أنّ مالكا يرى أنّ المرأة لو ماتت وليس معها غير ابنها: أنّه يُعسلها من وراء الثياب^(٣)، وهذا وهو ابنها وهي ميتة، واستيعاب الأعضاء بالماء أشقّ من استيعاب عضوٍ بالتراب لم يقصّد الشارع استيعابهما أصلاً.

وحمل كلام مالك في مسألة النظر على كشف المرأة لوجهها، خطأ يقع فيه من لم يحقق مذهبه في التفريق بين العورتين.

والمالكية يفرّقون بين عورة النظر وعورة السّتر، ومنهم من يُطلق عورة النظر والفتنة فيجعل المرأة كلّها عورة من هذا الوجه؛ قال القرطبي: «وبما تضمّنّت أصول الشريعة من أنّ المرأة كلّها عورة؛ بدنها وصوتها، كما تقدّم، فلا يجوز كشف ذلك إلا لحاجة؛

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (٢٩٦/٧).

(٢) انظر: «المدونة» (٢٦١/١).

(٣) انظر: «النوادر والزيادات» (٥٥١/١ - ٥٥٢)، و«البيان والتحصيل» (٢٤٧/٢).

كالشهادة عليها، أو داءٍ يكونُ ببدنها، أو سؤالها عما يَعْزِضُ وتَعَيَّنُ عندها»^(١). انتهى.

وأما أبو حنيفة: فهو كمالك في هذا الباب، يُفَرِّقُ بين عورةِ الستْرِ وعورةِ النظرِ، فلا يُوجِبُ سِتْرَ الوجهِ والكفَّينِ لأنهما عورةٌ؛ وإنما يوجِبُ سِتْرَهُمَا عِنْدَ نَظَرِ الرِّجَالِ الَّذِينَ يُسْتَرُّ عَنْ مِثْلِهِمْ، وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي سِيَاقِ أَحْكَامِ النِّظَرِ، نَقْلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ كَمَا فِي «المبسوط»؛ حيثُ قال: «ولا بأس أن ينظرَ إلى وجهها وإلى كَفَّيْهَا، ولا ينظرُ إلى شيءٍ غيرِ ذلك منها؛ وهذا قولُ أبي حنيفة»^(٢).

ولمَّا اخْتَلَّ لَدَى النَّاظِلِ لِمَثَلِ هَذَا الْكَلَامِ الْأَصْلُ، وَهُوَ عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْعَوْرَتَيْنِ وَالسِّيَاقَيْنِ، نَسَبُوا إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا لَا يُرِيدُهُ، وَأَعْلَامُ الْحَنْفِيَّةِ يَعْلَمُونَ مَرَادَهُ وَيُدْرِكُونَ التَّفْرِيقَ، وَيَبَيِّنُونَ أَنَّ الْأَصْلَ التَّغْطِيَّةُ، وَأَنَّ إِبَاحَةَ النِّظَرِ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ لَا تُنَاقِضُ أَصْلَ السِتْرِ مِنَ الْمَرْأَةِ؛ فَخُطَابُ الْمَرْأَةِ غَيْرُ خُطَابِ الرِّجَالِ؛ قَالَ السَّرْحُوسِيُّ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ مِنْ قَرْنِهَا إِلَى قَدَمِهَا، ثُمَّ أُبِيحَ النِّظَرُ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْهَا؛ لِلْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ»^(٣)، وَهُوَ هُنَا يَرِيدُ عَوْرَةَ النِّظَرِ.

ولذا؛ لَا تَجِدُ مَنْ يُبَيِّحُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ الْمُحَقِّقِينَ لِلْمَرْأَةِ كَشْفَ

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٢٠٨/١٧).

(٢) «المبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني (٤٩/٣ - ٥٠).

(٣) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١٤٥/١٠).

وجهها إلا في سياقِ الحاجةِ إلى النظرِ إليها في العقودِ والحقوقِ، ويُفَرَّقُونَ بَيْنَ أَصْلِ النِّظَرِ، وبين الحاجةِ إليه، ويفَرَّقُونَ بين عورةِ السِّتْرِ وعورةِ النِّظَرِ؛ قال الطحطاويُّ في «حاشيته»: «قوله: «وجميعُ بدنِ الحُرَّةِ»؛ أي: جسدها، قوله: «إلا وَجْهَهَا»، ومنعُ الشَّابَّةِ من كشفِهِ لخوفِ الفتنةِ، لا لِأَنَّهُ عورةٌ»^(١). انتهى.

وهذا ما يقرُّه علماءُ الحنفيةِ ومحقِّقوها؛ كالجصاص^(٢)، وابنِ عابدين^(٣)، وغيرهما.

وأما الشافعيُّ: فلا يَخْتَلِفُ القولُ عنه بوجوبِ سِتْرِ المرأةِ لوجهها لأجلِ النِّظَرِ كقولِ مالِكٍ وأبي حنيفةَ، وما نقله المُرْزِيُّ عنه في تفسيرِ الزينةِ الظاهرةِ: بالوجهِ والكفَّينِ^(٤)، فهو يريدُ عورةَ النِّظَرِ، وذكره في سياقِ عورةِ الصلاةِ؛ ولذا حَمَلَ البيهقيُّ تفسيرَه ذلك على إبرازِ الوجهِ والكفَّينِ لنِظَرِ المحارِمِ لا لنِظَرِ الأَجَانِبِ؛ كما في «السَّنَنِ الكُبْرَى»^(٥)، وفَسَّرَهُ بهذا المعنى الخطيبُ الشُّرْبِينِيُّ والسُّبْكِيُّ وابنُ الرَّفْعَةِ وغيرهم.

وقال إمامُ الحرَمَيْنِ الجُؤَيْنِيُّ: «اتَّفَقَ المسلمونَ على منعِ النِّسَاءِ من الخروجِ سافراتِ الوجوهِ؛ لأنَّ النَّظَرَ مَطْنَةُ الْفِتْنَةِ»^(٦)، وقال

(١) انظر: «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» (ص ٢٤١).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» (٥/ ١٧٢ - ١٧٣ و ٢٤٥).

(٣) انظر: «رد المحتار» (٢/ ٧٩).

(٤) انظر: «مختصر المزني» (ص ١٦٣).

(٥) انظر: «السنن الكبرى» (٧/ ٨٥ و ٩٤).

(٦) «نهاية المطلب» (١٢/ ٣١).

أبو حامد الغزالي لما ذكر فتنة النظر بين المرأة والرجل في «الإحياء»: «لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوفين الوجوه، والنساء يخرجن مُتَّقِبَاتٍ»^(١)، وعدَّ أبو حامد الغزالي في «الإحياء» الكشف معصية^(٢).

وقد أيد النووي في كتابه «الروضة» الاتفاق الذي حكاه الجويني^(٣)، قال الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ: «نقل في «الروضة» وأصلها هذا الاتفاق وأقرَّاه»^(٤).

وقد نصَّ أبو العباس بن الرُّفعة على وجوب تغطية المرأة لوجهها في الصلاة؛ إن مرَّ أمامها الرجال، وقد قال ابن تيمية عن ابن الرُّفعة: «رأيت شيخاً تتقاطرُ فروجُ الشافعية من لحيته»^(٥).

وقال السبكي: «الأقرب إلى صنيع الأصحاب: أن وجهها وكفَّيها عورة في النظر»^(٦). انتهى.

وفقهاء الشافعية يفرقون بين عورة الصلاة، وعورة السَّتر، وعورة النظر، وأكثر الخطأ عليهم في نقل قول لهم في موضع، وحمله على موضع آخر.

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤٧/٢).

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣١٣/٢).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٣٦٦/٥ - ٣٦٧).

(٤) انظر: «حاشية الرملي على أسنى المطالب» (١٠٩/٣)، و«فتاوى الرملي» (١٧٠/٣).

(٥) انظر: «الدرر الكامنة» (٣٣٧/١).

(٦) نقله عنه الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٢٠٩/٤).

قال ابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ: «وَمَنْ تَحَقَّقَتْ نَظَرُ أَجْنَبِيٍّ لَهَا، يَلْزَمُهَا سِتْرٌ وَجْهَهَا عَنْهُ؛ وَإِلَّا كَانَتْ مُعِينَةً لَهُ عَلَى حَرَامٍ فَتَأْتُمُ»^(١). انتهى.

وقال الرَّمْلِيُّ الشَّافِعِيُّ: «اسْتَنْتَى الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ الْمَصْنُفُ - النَّوَوِيُّ - فِي «مَجْمُوعِهِ»، لَكِنَّهُ فَرَضَهُ فِي الْحُرَّةِ، وَوَجُوبُ سِتْرِهِمَا فِي الْحَيَاةِ لَيْسَ لِكُونِهِمَا عَوْرَةً؛ بَلْ لِكُونِ النَّظَرِ إِلَيْهِمَا يُوَقِّعُ فِي الْفِتْنَةِ»^(٢). انتهى.

وَأُثِمَّةُ الْفَتَاوَى وَالتَّحْقِيقِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ يُنْصَوْنَ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهَهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ تَعْلِيلُهُمْ لِلْسِتْرِ؛ فَأَقْوَامٌ يَوْجِبُونَ السِتْرَ لِذَاتِهِ؛ كَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ، وَالشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ، وَالْخَطِيبِ الشَّرِيفِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوجِبُهُ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ وَدَفْعِ الْفِتْنَةِ وَالْفَسَادِ؛ كَأَبِي زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ، وَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ.

وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ؛ أَنَّ تَغْطِيَةَ الْمَرْأَةِ لَوَجْهَهَا وَاجِبٌ لِذَاتِهِ؛ كَمَا نَقَلَهُ الْخَطِيبُ عَنْهُمَا، ثُمَّ مَا عَلَيْهِ الْهَيْتَمِيُّ وَالرَّمْلِيُّ، وَهُوَ مَا حَكَّيَاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِلَا اخْتِلَافٍ أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجِبُ أَنْ تُعْطِيَ وَجْهَهَا عِنْدَ رُؤْيَةِ الرِّجَالِ لَهَا.

وَقَدْ مَنَعَ النَّوَوِيُّ مِنْ كَشْفِ الْمُسْلِمَةِ لَوَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا عِنْدَ الْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَمْلُوكَةً لَهَا، وَقَالَ: «هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ»؛ كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ النَّوَوِيِّ تَلْمِيزُهُ ابْنَ الْعَطَّارِ فِي «الْفَتَاوَى»^(٣).

(١) انظر: «تحفة المحتاج، في شرح المنهاج» (١٩٣/٧).

(٢) انظر: «نهاية المحتاج» (٤٥٧/٢).

(٣) انظر: «فتاوى الإمام النووي» (ص ١٨٠).

وقال النووي في «المنهاج»: «ويحرمُ نظْرُ فَحْلٍ بالغٍ إلى عورةِ حُرَّةٍ كبيرةٍ أجنبيَّةٍ، وكذا وجهها وكَفِّها؛ عندَ خوفٍ فِتْنَةٍ، وكذا عندَ الأَمْنِ؛ على الصحيح»^(١). انتهى.

وبعضهم ينقلُ كلامًا للنوويِّ في «المنهاج» نقله عن القاضي عياضٍ: أنَّ تَغْطِيَةَ المرأةِ لوجهها سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ^(٢)، وينسُبون للنوويِّ إقراره، وهذا غَلَطٌ عليه؛ فالنوويُّ يتشدَّدُ في كشفِ المسلمةِ للكافرةِ، ويوجبُ احتجابَها عنها؛ لكونها ليست من نسائها؛ كما في آيةِ الزينةِ وما بعدها؛ فكيف بالرجالِ الأجانبِ؟!

وقولُ القاضي عياضٍ ضَعْفُهُ جماعةٌ من أئمةِ الشافعيةِ؛ كالخطيبِ السُّرِينِيِّ^(٣)، والشمسِ الرَّمْلِيِّ^(٤)، وابنِ حَجَرِ الهَيْثَمِيِّ^(٥)، وغيرهم.

ويُذَكِّرُ فقهاءُ الشافعيةِ مقاصدَ الشافعيِّ وتفريقَهُ بين عورةِ النظرِ وعورةِ الستْرِ؛ فلا ينسُبون للشافعيِّ جوازَ كشفِ المرأةِ لوجهها إلا في سياقاتِ عورةِ الصلاةِ والستْرِ، وإنما ينسُبون إليه وجوبَ تَغْطِيَتِها لوجهها في سياقِ عورةِ النظرِ - يعني: وجودَ الناظِرِينَ - قال الشَّهَابُ: «ومذهبُ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - كما في «الروضة»، وغيره -: أنَّ

(١) انظر: «منهاج الطالبين» (ص ٢٠٤).

(٢) انظر كلام القاضي عياضٍ في: «إكمال المعلم» (٣٧/٧)، وكلام النوويِّ في «شرح مسلم» (١٣٩/١٤).

(٣) انظر: «مغني المحتاج» (٢٠٩/٤).

(٤) انظر: «نهاية المحتاج» (١٨٨/٦).

(٥) انظر: «تحفة المحتاج» (١٩٣/٧).

جميع بدن المرأة عورة حتى الوجه والكف مطلقاً، وقيل: يحل النظر إلى الوجه والكف إن لم يخف، وعلى الأول: هما عورة إلا في الصلاة، فلا تبطل صلاتها بكشفهما^(١). انتهى.

وما يُنسب للشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنهم يجيزون كشف وجه المرأة عند الرجال الذين لا يجوز لهم النظر إليها، ولا يعصون أبصارهم عنها، خطأ شاع عند المتأخرين، ولا يستطيعون إثباته عنهم صريحاً؛ وسببه عدم تتبع أقوالهم في عورة الستر؛ وعورة النظر، والتفريق بينهما.

وأما أحمد بن حنبل: فالنصوص عنه كثيرة، وهو يأمر بتغطية المرأة لوجهها؛ لكونه عورة تستر الحرة لذاته ولو لم تكن فيه فتنة؛ قال أحمد: «كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ حَتَّى الظُّفْرُ، وَقَالَ: وَظَفْرُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ، وَإِذَا خَرَجَتْ فَلَا يَبِينُ مِنْهَا لَا يَدُهَا وَلَا ظَفْرُهَا وَلَا خُفُّهَا؛ فَإِنَّ الْخُفَّ يَصِفُ الْقَدَمَ»^(٢)؛ كما نقله عنه الخلال.

قال الشيخ ابن تيمية في الوجه في الصلاة: «والتحقيق: أنه ليس بعورة في الصلاة، وهو عورة في باب النظر؛ إذا لم يحز النظر إليه»^(٣)، وقال مبيناً الفرق بين عورة النظر وعورة الستر: «ليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر، لا طرداً ولا عكساً»^(٤). انتهى.

(١) انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٦/٣٧٢).

(٢) انظر: «أحكام النساء عن الإمام أحمد» (ص ٣١ - ٣٣).

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٢٤).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/١١٥).

❏ تَغْطِيَةُ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَالتَّيْسِيرِ :

مَنْ نَظَرَ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ بَعْدَ فَرْضِ الْحِجَابِ، وَجَدَ أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ وَالصَّحَابِيَّاتِ وَالتَّابِعِيَّاتِ وَنِسَاءَ الصُّدَرِ الْأَوَّلِ عَلَى تَسْتُرٍ تَامٍّ؛ يُعْطِينَ وَجُوهَهُنَّ، فَضْلاً عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُبْدَانِهِنَّ، وَيَنْظُرْنَ إِلَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عِبَادَةٌ وَدِينٌ، حَتَّى كَانَ مِنْهُنَّ مَنْ يَتَّبَعْنَ فُضَائِلَ السُّتْرِ بَعْدَ مَا فَعَلْنَ وَاجِبَاتِهِ، وَيَحْتَسِبْنَ الْأَجَرَ بِالسُّتْرِ وَهِنَّ فِي بَيُوتِهِنَّ، وَرُؤْيٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لَا تَضَعُ جِلْبَابَهَا وَهِيَ فِي الْبَيْتِ؛ طَلَبًا لِلْفَضْلِ»^(١).

وَقَدْ تَقَادَمَ الزَّمَنُ، وَاتَّسَعَتْ رَقْعَةُ الْإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، مَعَ رَسُوخِ عَادَاتِهِمُ السَّابِقَةِ فِيهِمْ، فَكَانَ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ وَالْفَاتِحُونَ يَنْشَغُلُونَ بِتَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَأَصُولِ الدِّينِ فِيهِمْ، يَتَدَرَّجُونَ فِي الْبَلَاغِ، وَلَا يَتَّبِعُونَ فِرْعَاً إِلَّا وَقَدْ بَنَوْا أَصْلَهُ.

وَمَعَ قُوَّةِ الْإِعْلَامِ وَتَسَلُّطِ أَيَادٍ غَيْرِ أَمِينَةٍ عَلَيْهِ؛ تُبْعَدُ الْفُضِيلَةُ وَتُقَرَّبُ الرَّذِيلَةُ، شَاعَ السُّفُورُ فِي أَكْثَرِ بُلْدَانِ الْعَالَمِ الْمُسْلِمِ، وَفَتَحَتْ أَجْيَالٌ عَيُونَهَا عَلَى حَالٍ، وَتَوَطَّنُوا عَلَيْهَا، ثُمَّ نَظَرُوا فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ وَهَدَى نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصُّدَرِ الْأَوَّلِ، فَاسْتَقْلَبُوا؛ وَذَلِكَ لِلْبُعْدِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ.

وَخَرَجَتْ مَدَارِسُ فَقْهِيَّةٍ مَهْزُومَةٌ تُرِيدُ أَنْ تَطَوِّعَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ لِهَذَا الْوَاقِعِ الْبَعِيدِ، وَتُقَرَّبَ الْفُجُوءَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَدِينِهِمْ، وَانْشَغَلَتْ نَفُوسُهُمْ بِمُحَاوَلَةِ تَفْصِيلِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْوَاقِعِ،

(١) «جامع الأصول» (١٠/٦٤٧).

لا تفصيل الواقع على الإسلام، ورُبَّما يكون بعضُ منهم صادقين، واختلفت هذه المدرسة في تبديلها، ولكنها اتفقت على شِدَّةِ التحري والتبُّع لنصوص تؤيِّد الواقع، ناسخة أو منسوخة، عامَّة أو خاصَّة، مُطلَقة أو مُقيَّدة، صحيحة أو ضعيفة، مرفوعة أو موقوفة، يتَّبِعُونَ حتى كُتِبَ التاريخ والسِّيَر، وأذهانهم مهتمةٌ بإيجاد ما يوافق الواقع، فيفَرِّحُونَ بالنَّصِّ المُجْمَلِ، ويتعالمُونَ عن المُحَكَّمِ!

وكأنَّهم أرادوا بدلاً من أن تُستَرَّ عوراتُ النساءِ بالثياب أن يَسْتُرُوها بالنصوص؛ لَتَهْدَأَ النفوس، حتى رأيتُ مَنْ يحتجُّ بقوله تعالى عن مَلِكَةٍ سَبَأً: ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقَيْهَا﴾ [النمل: ٤٤] على جواز كشف ساقِ المرأة! وكلَّما ازدادَ الواقعُ بعداً، ازدادوا للنصوصِ بُتْراً.

ويجبُ التفريقُ بين هذه المدرسة المَهْزُومَةِ وبين منهج الأنبياء في تقريبِ الحقِّ والتدرُّج فيه، فإنَّ كان الناسُ في بلدٍ بعيدينَ عن الحقِّ، فيجبُ دعوتُهم إلى أصولِ الحقِّ، وتحذيرُهم من أصولِ الباطلِ قبلَ فروعِهِ، فكلُّ ذنبٍ عظيمٍ، فله من جنسِهِ صغائرٌ حتى الكُفْرُ، فإنَّ الحَمَرَ حُرِّمَتْ؛ لأنَّها مُسْكِرَةٌ ومُفْتَرَةٌ، فإنَّ كانت مُتَشَبِّهَةً في بلدٍ، فإنَّه يُبدَأُ بها ويُتَغافلُ عما كانَ من جنسِها من الصغائرِ كالذُّخَانِ ونحوِهِ؛ حتى يستقرَّ الأصلُ فيُنْتَقَلَ إلى الفرعِ.

وكذلك إنَّ كانَ الزَّنى يتشَبَّه في بلدٍ، فيُنْهَوْنَ عن الزنى ويُتَغافلُ عن وسائلِهِ، حتى تَتَوَطَّنَ النفوسُ على تحرِيمِهِ، ثم يُتدرَّجُ في ترتيبِ الوسائلِ بحسبِ قُرْبِهَا مِنَ المقاصِدِ، فأقْرَبُ وسائلِ الزنى: الحُلُوةُ، فيُشدَّدُ فيها، ثم يَلِيهَا الاختلاطُ في التعليمِ والعملِ، والتغافلُ عن الوسائلِ لا يعني إباحَتَهَا.

اختلاف البلدان، والتدرُّج بالسُّتْرِ والحجاب:

وإن كان البلدُ في عُرْيٍ تُؤمَّرُ المُسلماتُ بتغطيةِ عورةِ السُّتْرِ قبلَ عورةِ النِّظَرِ، حتَّى تَتَوَطَّنَ نفوسُهُنَّ، فيؤمَرْنَ بما دُونَهُ، وهكذا لا يؤمَّرُ بفرعٍ لم يثبت أصلُهُ، فالنَّبِيُّ ﷺ كان يثبتُ الأصولَ قبلَ فروعِها.

وقد تتبايُنُ البلدانُ في قُرْبِها وبعدها عنِ الإسلامِ، فيجبُ أن تتبايُنَ البِدَايَاتُ فيها؛ فإنَّهُ يُبَدَأُ في كُلِّ بِلَدٍ بما انتهتْ إليه مِنَ القُرْبِ إلى الخَيْرِ، فتُدْعَى إلى ما بعده.

وقد تَمَدَّحُ في بِلَدٍ ما تَذمُّهُ في آخَرٍ، وإن كانَا في زمنٍ واحدٍ؛ فقد يكونُ أحدُ البلدانِ في عُرْيٍ، وبلَدٌ آخَرُ في احتشامٍ، فتَمَدَّحُ المتعريَّةُ إن غَطَّتْ رأسَها ولو أَبَقَتْ وجهَها، وتَذمُّ المحتشِمةُ إن كَشَفَتْ وجهَها وإن غَطَّتْ رأسَها؛ لأنَّ الأولى اقترَبَتْ إلى الحقِّ فتَمَدَّحُ ولو لم تصلْ إلى الخَيْرِ التَّامِّ، والثانية ابتعدَتْ عنِ الخَيْرِ فتَذمُّ ولو لم تصلْ إلى الشَّرِّ التَّامِّ؛ ففَرَّقُ بين تأليفِ المُقْبِلِ وتحذيرِ المُدْبِرِ، فشاربُ الخمرِ والدُّخَانِ، إن تَرَكَ الخمرَ وحده مُدْبِحٌ، وتاركُ الخمرِ والدُّخَانِ، إن شَرِبَ الدُّخَانَ وحده ذُمَّ، ولو كانَا جميعاً عند المدحِ والذمِّ سواءً، ولكنَّ هذا مُقْبِلٌ فاستحقَّ المدحَ، وهذا مُدْبِرٌ فاستحقَّ الذمَّ، والمُقْبِلُ إلى الخَيْرِ غيرُ المُدْبِرِ عنه، وإن كانت نقطَةُ الالتقاءِ واحدةً، ومن القصورِ النِّظَرُ إلى الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ فقط مِن غيرِ نَظَرٍ إلى كُلِّ واحدٍ منهما: «من أين جاء؟ وإلى أين يذهب؟».

وإن كانتِ الفروعُ تُصَدُّ عنِ الأصولِ، سُكِتَ عنها، ولا يجوزُ صَدُّ الناسِ عنِ أصولِ دينِهِم بها، فإنَّ تمكَّنَ الناسُ مِنَ الأصولِ، قَبِلُوا الفروعَ وأذعنُوا لها، وإن لم يتمكَّنُوا زادَتْهُمُ الفروعُ صَدًّا، وقد

رَوَى ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ»؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ وَهُوَ خَلِيفَةً إِلَى عَامِلِهِ عَلَى خُرَّاسَانَ الْجَرَّاحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَكَمِيِّ يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْعُوا أَهْلَ الْجَزْيَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَسْلَمُوا قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ، وَوَضَعَ الْجَزْيَةَ عَنْهُمْ، وَكَانَ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ أَهْلِ خُرَّاسَانَ: إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ تَوْضَعَ عَنْهُمْ الْجَزْيَةَ، فَاثْمَحْنَهُمْ بِالْخِتَانِ، فَقَالَ: أَنَا أَرُدُّهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ بِالْخِتَانِ؟ هُمْ لَوْ قَدْ أَسْلَمُوا، فَحَسَّنَ إِسْلَامَهُمْ، كَانُوا إِلَى الطُّهْرَةِ أَسْرَعَ، فَاسْلَمَ عَلَى يَدِهِ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ^(١).

❏ أَحَادِيثُ مُشْكِلَةٌ فِي الْحِجَابِ:

لَا يَخْلُو بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الدِّينِ وَلَا فُرُوعِهِ مِنْ آيَاتٍ أَوْ أَحَادِيثَ مُشْتَبِهَةٍ، تُخَالِفُ فِي ظَاهِرِهَا الْمَحْكَمَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فِي الْأَصُولِ، فَإِنَّهُ فِي أَبْوَابِ الْفُرُوعِ مِنْ بَابِ أُوْلَى، وَفِي أَبْوَابِ حِجَابِ الْمَرْأَةِ وَلِبَاسِهَا يُورَدُ بَعْضُ الْكُتَابِ أَحَادِيثَ تُخَالِفُ الْمُحْكَمَ الْبَيِّنَ، مِنْهَا الصَّحِيحُ، وَمِنْهَا الضَّعِيفُ، وَمِنْهَا مَا لَوْ وُضِعَ فِي مَوْضِعِهِ وَلَمْ يُلَغَ بِهِ الْعَامُّ، لَاسْتِقَامَ لِلنَّازِلِ الْحُكْمُ، وَلَكِنْ اسْتُعْمِلَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الظَّنِّيَّةِ فِي نَقْضِ الْقَطْعِيَّةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَشْتَبِهَةِ فِي نَقْضِ الْمَحْكَمَةِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَبْوَابِ الْحِجَابِ:

الأوَّلُ: قِصَّةُ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ:

وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٧/ ٣٧٥).

رسول الله ﷺ، وقال: (يا أَسْمَاءُ! إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ، لَمْ تَصْلُحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا)، وأشار إلى وجهه وكَفَّيْهِ^(١).

يرويه سعيدُ بنُ بشيرٍ، عن قتادة، عن خالد بنِ دُرَيْكٍ، عن عائشةَ.
وخالدُ بنُ دُرَيْكٍ لم يَسْمَعْ مِنْ عائشةَ؛ قاله أبو داودَ،
وأبو حاتم^(٢).

وسعيدُ بنُ بشيرٍ الأَزْدِيُّ، وإن كان صدوقًا في لسانه؛ إلا أنه
ضعيفٌ في حفظه، وقد ضَعَفَهُ أحمدُ، وابنُ المَدِينِ، وأبو داودَ،
والنَّسَائِيُّ^(٣)، وقال ابنُ مَعِينٍ: «ليس بشيء»^(٤)، ثم إنَّ له مُنْكَرَاتٍ
يحدِّثُ بها عن قتادة؛ قاله ابنُ نُمَيْرٍ والساجي^(٥).

وقد تفرَّدَ سعيدُ بنُ بشيرٍ بروايةِ هذا الحديثِ عن قتادةَ،
واضطَرَبَ فيه؛ فَمَرَّةً يجعلُهُ عن خالدِ بنِ دُرَيْكٍ عن عائشةَ، ومَرَّةً
أُخْرَى يجعلُهُ عن خالدِ بنِ دُرَيْكٍ عن أُمِّ سَلَمَةَ^(٦).

وخولِفَ فيه سعيدُ؛ خالَفَهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وهو من أَوْثَقِ

(١) أخرجه أبو داود (٤١٠٤)، وقال: «هذا مرسل؛ خالدُ بنُ دُرَيْكٍ لم يُذَكِّرْ عائشةَ».

(٢) انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٤٦٣).

(٣) انظر: «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة» (٢٢٣)، و«العلل ومعرفة الرجال؛ رواية المروزي وغيره» (٤٩٥)، و«سؤالات الآجري» (٦٨٢/البستوي)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٢٨٢)، و«الجرح والتعديل» (١/٣٥ و ١٤٣ و ٦/٤ - ٧).

(٤) انظر: «تاريخ ابن معين؛ رواية الدُّورِي» (٩٤/٤).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» (١/٣٢١ - ٣٢٢ و ٧/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥/٢٦٤).

(٦) انظر: «الكامل» لابن عدي (٣/٣٧٣).

أصحاب قتادة؛ فرواهُ عن قتادة مرسلاً: (إِنَّ الْجَارِيَةَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا وَجْهُهَا وَيَدَاهَا إِلَى الْمَفْصِلِ)؛ أخرجه أبو داود في «المراسيل»^(١).

وتابعه معمرٌ عن قتادة: بلغني عن النبي ﷺ، فذكرَ معناه؛ أخرجه عبدُ الرزاق، وعنه الطَّبْرِيُّ^(٢).

وله طريقٌ آخرُ: أخرجه الطبراني والبيهقي، من حديث ابنِ لَهيعة، عن عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيِّ يُخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ أَظْنَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ... فذكرَ نحوه^(٣).

وابنُ لَهيعة ضعيفُ الحديث^(٤)، وشيخُه عِيَاضُ ضعيفٌ أيضاً؛ ضعفَه ابنُ مَعِينٍ^(٥)، وقال البخاري: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»^(٦)، وعُبَيْدُ بْنُ رِفَاعَةَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ لَيْسَ فِيهِ تَوْثِيقٌ يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ.

ولا يُقْبَلُ مِثْلُ هَذَا الْإِسْنَادِ شَاهِدًا لغيره، فضلاً عن قيامه بِنَفْسِهِ!

(١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٢٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٦/٢)، ومن طريقه ابن جرير في «تفسيره» (٢٥٩/١٧).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٤٢/٢٤ - ١٤٣ - رقم ٣٧٨)، و«الأوسط» (٨٣٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٦/٧). وقال البيهقي: «إسناده ضعيف».

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٤٨٧/١٥ - ٥٠٢).

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٣).

(٦) انظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٥٠/٣).

ومِنْ وجوه نكارة الحديث: أَنَّ أسماءَ بنتَ أبي بكرٍ أكبرُ مِنْ عائشةَ، وكذلك فإنَّها معروفةٌ بِسِتْرِها لوجهِها وكَفِّها عندَ الرجالِ، بسندٍ صحيحٍ، عن فاطمةَ بنتِ المنذرِ، قالتُ: «كُنَّا نُحَمِّرُ وجوهنا ونَحْنُ مُحَرِّمَاتٌ مع أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ»^(١).

إلا أَن يكونَ حديثُها الأوَّلُ عن عَوْرَتِها عندَ مَنْ يَدْخُلُ عليها مِنْ أهْلِها ومَحَارِمِها، وليس الأَجَانِبُ، فقد صَحَّ تَسْتُرُها عندَ الأَجَانِبِ؛ فلا يُصَارُ إلى غيرِه.

الثاني: حديثُ المرأةِ الحَنَعَمِيَّةِ:

وهو ما رواه الشيخانِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ حَنَعَمٍ، (وفي روايةٍ: وَضِيئَةٌ)، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، (وفي روايةٍ: أَعْجَبَهُ حُسْنُهَا)، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَدْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأُحِجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: (نَعَمْ)؛ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ^(٢).

❏ وبيانُ ما أَشْكَلُ فِيهِ مِنْ وجوهٍ:

أولاً: صَحَّ أَنَّ الْحَنَعَمِيَّةَ جَارِيَةً عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّهِ لِيَرَاهَا فَيَتَزَوَّجَهَا، كَمَا جَاءَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعْرَابِيٍّ مَعَهُ ابْنَةٌ لَهُ حَسَنَاءٌ، فَجَعَلَ يَعْرِضُهَا

(١) سبق تخريجه (ص ٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٥١٣) و ١٨٥٤ و ١٨٥٥ و ٤٣٩٩ و ٦٢٢٨، ومسلم (١٣٣٤).

لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوّجها، قال: فجعلتُ ألتفتُ إليها، وجعل رسول الله ﷺ يأخذ برأسي فيلويهِ، وكان رسول الله ﷺ يُلبي حتى رمى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؛ أخرجَهُ أبو يَعْلَى بسندٍ صحيح^(١).

والنبي ﷺ نَهَى عَنِ الْخُطْبَةِ فِي الْحَجِّ^(٢)؛ لَا الْعَرَضِ وَالنَّظَرِ لِمَنْ نَوَى، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً وَقُصِدَ بِهَا الْأُمَةُ غَالِبًا؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ يُعْتَقُ الْأُمَةُ فَيَتَزَوَّجُهَا؛ كَمَا فَعَلَ بِصَفِيَّةَ وَمَارِيَةَ الْقَيْطِيَّةَ ﷺ.

ثَانِيًا: جَاءَ أَنَّ الْخَنْعَمِيَّةَ جَارِيَةً شَابَّةً؛ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، مَرْفُوعًا^(٣)، وَالطَّحَاوِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ^(٤)، وَهَذَا الْوَصْفُ: جَارِيَةٌ شَابَّةٌ، يُطْلَقُ عَادَةً عَلَى الْإِمَاءِ، لَا عَلَى الْحَرَائِرِ، وَالْأُمَةُ لَيْسَتْ مَخَاطَبَةً بِالْجَلْبَابِ وَتَغْطِيَةِ الْوَجْهِ كَالْحُرَّةِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ حَيْثُ أوردَهُ فِي سِيَاقِ عَوْرَةِ النَّظَرِ، وَعَلَى هَذَا بَوَّبَ، وَسَاقَ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَكَرِهَ عَطَاءُ النَّظَرَ إِلَى الْجَوَارِيِ الَّتِي يُبْعَنُ بِمَكَّةَ؛ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَشْتَرِيَ»، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْخَنْعَمِيَّةِ بَعْدَهُ^(٥).

وَتَسْمَى الْأُمَةُ جَارِيَةً؛ لِأَنَّهَا تَسِيرُ غَادِيَةً وَرَائِحَةً فِي خِدْمَةِ أَهْلِهَا، كَمَا تَسْمَى السَّفِينَةُ: جَارِيَةً؛ قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْأَمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الْحَاقَّةُ: ١١]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ عَائِنِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٦٧٣١).

(٢) كَمَا فِي حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤٠٩).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٨٥).

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٠).

(٥) انظر: «صحيح البخاري» (٥٠/٨ - ٥١).

كَالْأَعْلَامِ» [السُّورَى: ٣٢]، وقوله: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْتَثَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]؛ لأنها تَجْرِي بخدمة الناس وحملهم ومتاعهم.

وقد تُطْلَقُ العربُ الجاريةَ على الحُرَّةِ يُريدونَ الشَّابَّةَ، ولكنَّه في حديثِ الخثعميَّةِ قال: جاريةٌ شابةٌ، وَيَنْدُرُ جدًّا الجمعُ بين اللفظَيْنِ للحُرَّةِ، ورُبَّمَا لا يوجَدُ في كلامِ النبي ﷺ، وَيَنْدُرُ جَرِيَانُهُ على ألسنةِ الصحابةِ والتابعينَ، والأصلُ عند إطلاقِ لفظِ: «جارية» وحدَه أَنَّهَا أَمَةٌ، وهذا الغالبُ في الأحاديثِ والآثارِ، وهو كثيرٌ شائعٌ، ولا يُنتَقَلُ عنه إلا ببيِّنَةٍ أو قرينةٍ، ومن ذلك إطلاقُه على الحُرَّةِ معروفةِ الحُرِّيَّةِ للتدليلِ على صِغَرِهَا، كما أُطْلِقَ على عائشةَ في الإفكِ^(١)، فإطلاقُ لفظِ «الجارية» على الأَمَةِ لا يَحْتَاجُ إلى قرينةٍ وسياقٍ؛ لأنَّه الأصلُ، وإنما يُحْتَاجُ إلى القرينةِ والسياقِ في إخراجِهَا عنها وإنزالِهَا على الحُرَّةِ.

ثالثًا: المرأةُ تكونُ أَمَةً ولو كانتَ مِنْ نَسَبِ قَبَلِيَّةٍ لكونِهَا سَيِّئَةً؛ فقد بَعَثَ النبي ﷺ إلى خَثْعَمٍ سرايا مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهَا عَامٌ تِسْعَةٌ، وَجَاؤُوا مِنْهُمْ بِسَبْيِ رَجَالًا وَنِسَاءً، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» سَرِيَّةَ قُطْبَةَ بْنِ عَامِرٍ إِلَى خَثْعَمٍ بِنَاحِيَةِ بَيْشَةَ قَرِيبًا مِنْ ثُرَبَةٍ فِي صَفَرِ سَنَةِ تِسْعٍ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَتْلَ قُطْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَن قَتَلَ - يَعْنِي: مِنْ خَثْعَمٍ - وَسَاقُوا التَّعَمَ وَالشَّاءَ، وَالنِّسَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ»^(٢). انتهى.

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٢٦٣٧ و ٢٦٦١ و ٤١٤١ و ٤٧٥٠ و ٧٣٦٩)، و«صحيح مسلم» (١٢١١ و ٢٧٧٠).

(٢) انظر: «الطبقات الكبير» (١٤٨/٢).

وقد تكون الأمة والعبدُ أعرابًا؛ فإنَّ الأعرابيَّ: اسمٌ للأحرارِ والعبيدِ؛ لمن كان في البادية ولو كان أعجميًا.

رابعًا: أنَّ هذا الحديث لا أعلم من استدلَّ به من أهل القرون الثلاثة على مسألة كشف المرأة الحُرَّة لوجهها؛ وإنما يُوردونه في الحكم المتعلِّق بنظر الرجل لا كشف المرأة؛ لأنَّ حكم تغطية الوجه خاصٌّ بالحُرَّة، والنظر المحرَّم عامٌّ للجميع؛ للحرَّة والأمة.

وأما فتوى الخثعميَّة عن حجِّ جدِّها، فلا يتعارض مع كونها أمةً، وجدُّها أو أبوها حُرٌّ، فالرُّقُّ معنًى يقوم بالنفس، بل قد يكون الابنُ حُرًّا والوالدُ عبدًا؛ فيمنُّ الابنُ على أبيه، فيعتقه، قال ﷺ: (لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ، إِلَّا أَنْ يَحْدَهُ مَمْلُوكًا فَيَسْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ)؛ أخرجه مسلم^(١).

وحجَّ العبدُ عن الحُرِّ، والصبيُّ عن البالغ، صحيحٌ بالاتفاق؛ وإنَّما الخلافُ في إجزائه عن الفريضة، والعاجزُ المُقعدُ لا فريضة عليه؛ لسقوطها بعجزه، وإنَّ حُجَّ عنه، فالأجرُ صحيحٌ له، وقد ذهب بعضُ الفقهاء: إلى صحَّة نيابة العبدِ عن الحُرِّ، وإجزاء ذلك عنه؛ فلم يَسْتَرِطُوا الحريةَ في النائب.

الثالثُ: حديثُ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّة:

وهو أنَّ سُبَيْعَةَ بنتَ الحارثِ كانتَ تحتَ سعدِ بنِ خُوَلة، فتوفي عنها في حَجَّةِ الوداعِ وهي حاملٌ، فلم تَنسَبْ أَنْ وضعتَ حَمْلَهَا بعدَ

(١) أخرجه مسلم (١٥١٠)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفاته، فلمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفَاسِهَا، تَجَمَّلَتْ لِلْحُطَّابِ، فَدْخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ، فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ تَجَمَّلْتِ لِلْحُطَّابِ تَرْجِيَنَ النِّكَاحَ؟! فَإِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوَاجِ إِنْ بَدَأَ لِي؛ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(١).

❏ وَبَيَانُ مَا أَشْكَلُ فِيهِ مِنْ وَجْهِهِ:

أولاً: ليس في شيءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ كَاشِفَةً لَوَجْهِهَا؛ وَإِنَّمَا رَأَى أَبُو السَّنَابِلِ زِينَتَهَا، وَاسْتَنَكَرَ ذَلِكَ؛ يَطْنُهَا فِي عِدَّتِهَا، وَالْمَعْتَدَّةُ بِوَفَاةِ زَوْجِهَا مُنِيعَتْ مِنَ الْخِضَابِ، وَهُوَ فِي الْكَفِّ، وَمِنْ الْكُحْلِ وَهُوَ فِي الْعَيْنِ لَا يَسْتُرُهُ النَّقَابُ، وَمُنِيعَتْ مِنَ الثِّيَابِ الْمُزْعَفَرَةِ وَالْمُعْصَفَرَةِ، وَمَنْعَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ كَمَالِكٍ وَغَيْرِهِ لُبْسَ الْمَعْتَدَّةِ لِلذَّهَبِ وَلَوْ خَاتِماً، وَكُلُّ هَذِهِ زِينَةٌ تُرَى، وَلَا يَلْزُمُ رُؤْيَا الْوَجْهِ، وَالْمُتَشَابِهَاتُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَصُولًا يُبْنَى عَلَيْهَا أَحْكَامٌ، وَلَا قَاضِيَةٌ عَلَى مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْهَا وَأَحْكَمُ وَاللَّهُ حَرَّمَ الزَّيْنَةَ عَلَى الْعَجُوزِ أَمَامَ الرِّجَالِ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، فَكَيْفَ تُجَازُ الزَّيْنَةُ لِلشَّابَّةِ الْحُرَّةِ بِنَصِّ مُشْتَبِهِ، وَلَمْ يَقُلْ بِجَوَازِ بَرُوزِ الشَّابَّةِ بِزِينَةٍ وَجْهَهَا لِلْأَجَانِبِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٩٠)، وَمُسْلِمٌ (١٤٨٤).

ثَانِيًا: أَنَّ زَوْجَ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ مَوْلَى وَلَيْسَ حُرًّا، وَهَكَذَا يُنْصَحُ عَلَيْهِ أُمَةُ السَّيْرِ؛ كَابْنِ إِسْحَاقَ، وَابْنَ هِشَامَ، وَالوَاقِدِيَّ، وَابْنَ جَبَّانَ، وَابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالْبَلَاذُرِيَّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ حَبِيبَ، وَابْنَ الْأَثِيرِ^(١)؛ وَلَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي أَصْلِهِ: هَلْ هُوَ مِنْ كَلْبٍ، أَوْ مِنْ مَذْحِجٍ، أَوْ مَوْلَى مِنْ مُوَالِي فَارِسَ، وَإِنْ نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ لَبَنِي عَامِرٍ؛ فَإِنَّ الْمَوْلَى يُنْسَبُ لِقَوْمِهِ وَلَاءٌ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ)^(٢)، وَسَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ مَوْلَى قَدِيمٍ، فَأُمُّهُ مَوْلَاةٌ كَذَلِكَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي السَّرْحِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْبَلَاذُرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ»^(٣)؛ وَلِذَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ سُبَيْعَةَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرٍ»^(٤)، وَهَذَا غَالِبًا يُطْلَقُ عَلَى الْمُوَالِي وَالْحُلَفَاءِ، لَا عَلَى الْحُرِّ، وَأَصِيلِ النَّسَبِ، فَالْحُرُّ يُقَالُ فِيهِ غَالِبًا: «مِنْ بَنِي فَلَانٍ»، وَالْمَوْلَى وَالْحَلِيفُ يُقَالُ فِيهِ غَالِبًا: «فِي بَنِي فَلَانٍ».

وَالْأَصْلُ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ مَوْلَاةٌ كَزَوْجِهَا، وَنَسَبَتْهَا لِأَسْلَمَ كَنِسَبَةِ زَوْجِهَا سَعْدِ لَبَنِي عَامِرٍ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تَزُوجُ الْحَرَائِرَ الْعَبِيدَ، وَلَيْسَ مِنْ عَادَاتِهَا ذَلِكَ، وَالخُرُوجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ نَادِرٌ يَفْتَقِرُ إِلَى بَيِّنَةٍ

(١) انظر: «سيرة ابن إسحاق» (ص ١٥٧)، و«سيرة ابن هشام» (١/ ٣٢٩ و ٣٦٩ و ٦٨٥)، و«مغازي الواقدي» (١/ ١٥٦)، و«الثقات» (١/ ١٨٩ و ١٥١/ ٣)، و«الاستيعاب» (ص ٢٨٤)، و«أنساب الأشراف» (١/ ٢٢٢)، و«تلقيح فهو» أهل الأثر» (ص ١٤٣)، و«المُحَبَّر» (ص ٢٧٦ و ٢٨٨)، و«أسد الغابة» (٢/ ١٩١ - ١٩٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧)، والنسائي (٢٦١٢)؛ من حديث أبي رافع مولى النبي ﷺ.

(٣) «أنساب الأشراف» (١/ ٢٢٢). (٤) «صحيح البخاري» (٣٩٩٠).

تَنْقُلُهُ، وَكَانَتْ الْحُرَّةُ تَسْتَقِيلُ زَوَاجَهَا مِنَ الْمَوْلَى وَلَوْ كَانَ مُعْتَقًا؛ وَهُوَ فِي الشَّرْعِ جَائِزٌ؛ وَلِذَا؛ رُوِيَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ مَوْلَى الرَّسُولِ ﷺ وَعَتِيقَهُ لَمَّا أَرَادَ خِطْبَةَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَاسْتَشْفَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (لَا أَرَاهَا تَفْعَلُ؛ إِنَّهَا أَكْرَمُ مِنِّ ذَلِكَ نَسَبًا). وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ: «فَإِنِّي خَيْرٌ مِنْهُ حَسَبًا»^(١).

ثَالِثًا: يَعْضُدُ كَوْنَهَا أُمَةً أُمُورٌ:

مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَبَ أَنْ تُؤْذَنَ لَهُ أَنْ خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا، وَلَمْ يُحْلَلْهَا إِلَى وَلِيِّهَا وَأَهْلِهَا لِتَرَى شَأْنَهَا مِنْهُمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي أَنْكَحَهَا؛ فِيهِ الْبَخَارِيُّ: «فَأَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٢)، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي الْحَرَاثِ؛ فَإِنَّ الْحُرَّةَ يَزَوِّجُهَا عَادَةً أَهْلِهَا، وَقَدْ يُزَوِّجُ الْأُمَّةَ غَيْرَ مَوَالِيهَا؛ كَأَنْ تَكُونَ مَوْلَاتُهَا امْرَأَةً، أَوْ كَانَتْ شَرِكًا لِرَجَالٍ كَثِيرٍ يَارِثُ أَوْ غَيْرِهِ، فَيَزَوِّجُهَا الْحَاكِمُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَلَا يُدْخَلُ عَلَى الْحُرَّةِ، بِخِلَافِ الْأُمَّةِ؛ لَمَّا فِي «الصَّحِيحِينَ»، مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ قَالَ ﷺ: (إِيَّاكُمْ وَالذُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ)^(٣).

رَابِعًا: أَنَّ دَخُولَ أَبِي السَّنَابِلِ عَلَيْهَا وَرُؤْيَاهُ لَهَا رُؤْيَاهُ رَاغِبٍ بِالْخِطْبَةِ لَهَا؛ وَهَذَا جَائِزٌ؛ فِيهِ «الْبَخَارِيُّ»: «وَكَانَ أَبُو السَّنَابِلِ فِيمَنْ خَطَبَهَا»^(٤)، وَنَظَرُ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي يَرْغَبُ فِي نِكَاحِهَا فِي عِدَّةٍ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٢٧٢/٢٠). (٢) «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ» (٤٩٠٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٢٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٧٢).

(٤) «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ» (٤٩٠٩).

بينونتها الكبرى - وفاة كانت أو طلاقاً - جائز، ولكن لا تُخطَب ولا تُؤَاعَدُ حتى تخرج من العدة.

خامساً: أنَّ دخول أبي السنايل على سُبَيْعَةَ كان في حُجْرَتِهَا كما جاء في «الصحيح»، ولم تكن بارزةً بزيئِهَا في الطُرُقَاتِ.

وأما عِدَّةُ وفاة الزوج فلا اعتبارَ فيها بالحَيْضِ، بالنَّصِّ والإجماع؛ وإنما بالأشهرِ للحرَّةِ والأمةِ^(١)، ولم يثبت أنَّ النبي ﷺ بَيَّنَّ لِسُبَيْعَةَ بِنَفْسِهِ عِدَّةَ الأشهرِ للنساءِ حرائِرَ أو إماءً، وإنما بَيَّنَّ لها انتهاءَ عِدَّتِهَا بالوَضْعِ، وإنما في الأحاديثِ قولٌ غيرُه لها.

ويُجْمَعُ العلماءُ على أنَّ الأمةَ الحاملَ كالحرَّةِ إنْ تُؤْفَى عنها زوجها: أنَّها تعتدُّ حتى تَضَعَ حَمْلَهَا^(٢). وإنْ كانتَ غيرَ حاملٍ، فجمهورُ العلماءِ: على أنَّ عِدَّةَ الأمةِ على النُّصْفِ من عِدَّةِ الحرَّةِ، وذَهَبَ بعضُ السلفِ - كابن سيرين، ومكحول؛ كما عزاهُ أحمدُ إليهما، وهو قولُ جماعةٍ من أهلِ الظاهرِ - إلى أنَّ عِدَّةَ الحرَّةِ كالأمةِ^(٣).

وجعلَ مالِكٌ وربيعَةُ وأحمدُ - في روايةٍ - ومجاهدٌ والحسنُ وعُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ، الأمةَ المعتدَّةَ بالأشهرِ كالحرَّةِ؛ تعتدُّ ثلاثةَ أشهرٍ^(٤).

(١) انظر: «المبدع» (٧/ ٧٥ - ٧٦).

(٢) انظر: «المبدع» (٧/ ٧٢ - ٧٣).

(٣) انظر: «المحلى» (١٠/ ٣٠٨)، و«المبدع» (٧/ ٧٦).

(٤) انظر: «المدونة» (٢/ ٨ - ٩)، و«المبدع» (٧/ ٨٣ - ٨٤).

ولا خلاف عند العلماء أَنَّ الحُرَّةَ والأَمَةَ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا: أَنَّهَا تَبِينُ بَوَاضِعَ حَمْلِهَا.

وَأُمُّ الْوَلَدِ لَوْ مَاتَ سَيِّدُهَا وَزَوْجُهَا مَعًا وَلَمْ تَعْلَمْ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا، فَإِنَّهَا تَعْتَدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا كَالْحُرَّةِ؛ قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ^(١).

الرابع: حديثُ سَفْعَاءِ الْخَدَّيْنِ:

وهو حديثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مَتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ، وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَّرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ، فَقَالَ: (تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَكُنَّ حَطَبٌ جَهَنَّمَ)، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ، فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لَأَتَّكُنَّ تُكَيْرُونَ الشُّكَاةَ، وَتَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ)، قَالَ: فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّهِنَّ، يُلْقِينَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرِطِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ ^(٢).

❏ وِبَيَانُ مَا أَشْكَلُ فِيهِ مِنْ أَوْجِهٍ:

أولاً: أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا يُجَزَّمُ بِكُونِهَا حُرَّةً شَابَةً، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهَا مِنَ الْقَوَاعِدِ أَوْ الْإِمَاءِ؛ فَ«السَّفْعَةُ» شُحُوبٌ وَسَوَادٌ أَوْ تَغْيِيرٌ، وَغَالِبًا مَا يُصِيبُ كِبَارَ السِّنِّ أَوْ الْجَوَارِي؛ لَكثْرَةِ بُرُوزِهِنَّ،

(١) انظر: «المدونة» (١٧/٢)، و«الأم» (٥٥٥/٦).

(٢) أخرجه البخاري (٩٥٨ و ٩٦١ و ٩٧٨)، ومسلم (٤/٨٨٥).

وحديث «سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ» نظيرُ ما في «صحيح البخاري»، قالتُ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: (اسْتَرْقُوا لَهَا)^(١)، وَكَوْنُهَا كَاشِفَةٌ لَا يَجْعَلُ مِنْهَا حُرَّةً؛ فَقَدْ كَانَتْ جَارِيَةً.

ثَانِيًا: يَعْضُدُ أَنْ سَفَعَ الْخَدَّيْنِ يَكُونُ فِي قَوَاعِدِ النِّسَاءِ، لَا فِي الْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ الْحَسَنَاءِ، مَا فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «مِنْ سَفَلَةِ النِّسَاءِ، سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ»^(٢)؛ يَعْنِي: مِنْ أَقْلِ النِّسَاءِ شَأْنًا، وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنَا وَامْرَأَةٌ سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ كَهَاتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَأَوْمَأَ بِالْوُسْطَى وَالسَّبَابَةِ - امْرَأَةٌ آمَتْ مِنْ زَوْجِهَا، ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، حَبَسَتْ نَفْسَهَا عَلَى يَتَامَاهَا؛ حَتَّى بَانُوا أَوْ مَاتُوا)^(٣).

وَأَمَّا ذَكَرَ جَابِرٌ رضي الله عنه قَوْلَهُ: «سَفَلَةُ النِّسَاءِ»؛ لِيَبَيِّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِمَّا تَفْتِنُ النَّازِلَ إِلَيْهَا.

ثَالِثًا: أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَرِدْ فِي جَمِيعِ طُرُقِهِ وَصِفُ وَجْهِ الْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٤)، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَصْفَهَا^(٥)،

(١) أخرجه البخاري (٥٧٣٩).

(٢) أخرجه أحمد (٣١٨/٣) رقم (١٤٤٢٠)، والنسائي (١٥٧٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٩/٦) رقم (٢٤٠٠٦)، وأبو داود (٥١٤٩).

(٤) في «صحيحه» (٤/٨٨٥).

(٥) كما عند البخاري (٩٦١ و ٩٧٨)، ومسلم (٣/٨٨٥).

وقد جاءتِ الْقِصَّةُ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ^(١)، وَابْنُ عُمَرَ^(٢)، وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٣)، وَأَبُو هُرَيْرَةَ^(٤)، وَأَبُو سَعِيدٍ^(٥) رضي الله عنهم، وَلَمْ يَذْكُرُوا سُفُورَهَا؛ وَلِذَا قِيلَ بِشُدُوزِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَتْ مُحْفُوظَةً فَلَا يُعْلَمُ كَوْنُهَا قَاعِدًا أَمْ أَمَّةً أَمْ حُرَّةً، وَفِي الْمَحْكَمِ حُجَّةٌ وَغُنْيَةٌ وَكَفَايَةٌ، وَالْمُتَشَابِهَاتُ لَا يُقْضَى بِهَا عَلَى الْمُحْكَمَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وبهذا يَنْتَهِي الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَلَمْ تَكُنِ الْغَايَةُ مِنْهَا سَوْقُ الْأَدْلَةِ وَلَا سَرْدُ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ وَحَشْدَهَا، فَإِنَّ هَذَا الْبَابَ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا حَظْرَ، وَالْمَرَادُ هُوَ إِعَادَةُ مَا زُحْزِحَ مِنَ الْأَدْلَةِ وَالْأَقْوَالِ إِلَى مَوَاضِعِهَا، وَبَيَانُ مُحْكَمِهَا مِنْ مُتَشَابِهِهَا؛ فَإِنَّ مِنَ الْأَدْلَةِ مَا كَانَ عَلَى مَوْضِعٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ يَعْرِفُونَ سِيَاقَهُ وَمَنْزِلَةَ دَلَالَتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ، حَتَّى جَاءَ الزَّمَنُ الْمَتَأَخَّرُ فَاسْتَثِيرَ وَحُمِّلَ مَا لَا يَحْتَمِلُ، وَجُعِلَ مِنْهُ أَصْلًا فِي الْبَابِ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ مَا جُعِلَ تَجْدِيدًا لِلدِّينِ، وَمَا هُوَ إِلَّا قَوْلٌ دَخِيلٌ لَا يُعْرَفُ فِي قَوْلٍ وَلَا عَمَلٍ سَالِفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، وَهُوَ الْمَوْفِقُ لِلْهُدَى وَالسَّدَادِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٩٢١٢ وَ ٩٢١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٨)، وَمُسْلِمٌ (٨٨٤).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٠).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٨٠ وَ ٨٨٩).

الفهرس النَّصْبِي لِلْمَوْضُوعَاتِ، وَلِفُرَايِدِ، وَرُؤُوسِ السَّائِلِ

المَوْضُوعُ أَوِ الْفَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الاجتهاد

- استغلال الخلاف في الفروع لهدم الأصول من طرائق المناقير ٥٦
- أقوال التابعين تفسر أقوال شيوخهم من الصحابة ٦٥
- أقوال الصحابة في التفسير تتنوع ولا تتعارض ٧٢
- أقوال الفقهاء ليست أدلة ٥٩
- الاختلاف ليس بحجة ٥٨
- التحذير من الترس بالخلاف لضرب الأصول ٥٥ ، ٥٦
- الجهل بتاريخ نزول الوحي، باب الأهواء ٢٤
- الجهل بمقاصد الأئمة، سبب للخطأ في فهم كلامهم ٩٨
- الخطأ في فهم أقوال الصحابة في حجاب المرأة ٦٤
- الخطأ في فهم النص بسبب التأثر بالواقع ٣٦
- الخلط بين عورة الأمة وعورة الحرّة، وبين عورة الستر وعورة النظر، مثار ١٠٦ ، ٩١ ، ٥٥
- الغلط في الاجتهاد ١٠٦ ، ٩١ ، ٥٥
- القرآن لا تتعارض آياته، بل تتوافق وتتعاقد ٦١
- القرآن يصدق بعضه بعضاً، ويفسر بعضه بعضاً ٦٦ ، ٦١
- الله يسأل الناس عن اتباع المرسلين؛ لا تقليد الفقهاء ٦٠
- المشابهات لا يتبعها إلا من في قلوبهم رزق ١٢٩
- النظر في تفسير الآية يستدعي جمع ما يشبهها ٨٢ ، ٧٢ ، ٦٥
- إن كان في النفس هوى، مالت إلى أدنى شبهة ٢٤
- أنزل الله الكتاب؛ لينزع به الخلاف ٦١

- ٥٩ بَيَانُ السُّنَّةِ حُجَّةٌ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ
- ٦١ تَتَبُّعُ الرُّخْصِ يُمَرِّضُ الْأَبْدَانَ وَيُرَفِّقُ الْأَدْيَانَ
- ٥٥ تَوْظِيفُ الْخِلَافِ وَاسْتِغْلَالُهُ لِهَذِهِ الْأَصُولِ وَخَرْقِ الْإِجْمَاعِ
- ٨٢ ، ٧٢ ، ٦٥ ، ٦٤ جَمْعُ أدَلَّةِ الْمَسْأَلَةِ يُعَيِّنُ فِي سَبْرِ غَوَرِهَا وَإِدْرَاكِ مَرَامِهَا
- ١٠٧ خُطَابُ الْمَرْأَةِ غَيْرُ خُطَابِ الرَّجُلِ
- ٣٧ طَالِبُ الْإِنصَافِ يَجِبُ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنْ تَأْثِيرِ وَاقِعِهِ
- ١٢٩ فِي الْمَحْكَمِ حُجَّةٌ وَغُنْيَةٌ وَكِفَايَةٌ
- ١٠٠ قَدْ يُعْبَرُ عَنِ الْوَاجِبِ بِنَفْيِ الْحَرَجِ
- ١٠٠ ، ٤٨ ، ٣٨ كَانَتْ الْعَرَبُ تَحَرُّمُ تَغْطِيَةَ وَجْهِ الْمُحْرِمَةِ
- ٥٣ لَا يَجُوزُ التَّسَلُّلُ إِلَى مَوَاضِعِ الْخِلَافِ دُونَ احْتِرَامِ الْإِجْمَاعِ
- ٥٥ لَا يَجُوزُ بَحْثُ الْخِلَافِيَّاتِ دُونَ مَرَاعَاةِ الْقَطْعِيَّاتِ وَالْإِجْمَاعِيَّاتِ
- ٥٠ لَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الثُّبُوتِ مِنْ غَيْرِ فَهْمِ سِيَاقَاتِهَا
- ٦٦ لَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ كَلَامِ الشَّارِعِ بِالْأَصْطِلَاحِ الْحَادِثِ بَعْدَ نُزُولِهِ
- ٨٠ لَا يَجُوزُ ضَرْبُ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ
- ٥٩ لَا يُسَوِّغُ الْخِلَافُ تَرْكَ الدَّلِيلِ الْبَيِّنِ تَقْلِيدًا لِفَقِيهِ
- ٣٦ ، ٣٥ لِلْوَاقِعِ الْمُشَاهِدِ تَأْثِيرٌ عَلَى فَقْهِ الْفَقِيهِ
- ٣٦ لِلْوَاقِعِ الْمُشَاهِدِ فِي الْإِعْلَامِ أَثَرٌ عَلَى الْفَهْمِ
- ٥٨ لَيْسَ لِلْمُقَلِّدِ الْإِخْتِيَارُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ بِالْهَوَى
- ٦٠ مَتَى لَاحَ لِلْمَجْتَهِدِ الدَّلِيلُ، وَجِبَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ
- ٨٢ ، ٧٢ ، ٦٥ ، ٦٣ مَرَاعَاةُ جَمْعِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ
- ٥٨ مَشْرُوعِيَّةُ الْخِلَافِ وَلَمْ يَحَقِّقْ الْإِخْتِيَارُ مِنَ الْأَقْوَالِ
- ٢٤ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَوَارِيخَ الْحَوَادِثِ وَالنَّوَازِلِ، اضْطَرَبَتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ
- ٥٧ وَجُوبُ النَّظَرِ إِلَى الْغَايَاتِ قَبْلَ الْجُزْئِيَّاتِ
- ٦٢ وَجُوهُ فَهْمِ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ وَالْمَصْطَلَحَاتِ
- ٦٠ وَرَدَتْ التَّوَسُّعُ مِنَ اللَّهِ عَلَى اجْتِهَادِ الْمَجْتَهِدِ
- ٥٣ يَجِبُ الْإِلْتِمَاسُ إِلَى الْقَطْعِيَّاتِ قَبْلَ بَحْثِ الظَّنِّيَّاتِ

- ٣٧ يجبُ أن يُفْهَمَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ أَهْلِ الْبَيَانِ
- ٣٧ يجبُ أن يُفْهَمَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ أَهْلِ الْبَيَانِ، وَتَفْسِيرُ النَّاسِ إِلَى نَزْوِلِهِ
- ٦٠ يَغْلِزُ اللَّهُ مِنْ غَابٍ عَنْهُ الدَّلِيلُ فَاجْتَهَدَ
- ٥٨ يَلْزَمُ طَلَبُ الدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ

الْإِجْمَاعَاتُ الْمَحْكِيَةُ فِي الْكِتَابِ

- ٥٨ الْاِخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ
- ١٢٦ الْأُمَةُ الْحَامِلُ كَالْحُرَّةِ إِنْ تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا
- ١٠٦ ، ٩١ ، ٥٤ التَّفْرِيقُ بَيْنَ عَوْرَةِ السَّتْرِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ
- ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٤ ، ٨٣ الثِّيَابُ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ بَوَاضِعِهَا لِلْعَجُوزِ هِيَ الْجَلَابِيبُ
- ٦٦ الْمَرَادُ بِالْحِجَابِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ الْفَاصِلُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ
- ٩٢ الْوَجْهُ وَالْكَفَانِ مِنْ عَوْرَةِ النَّظَرِ عِنْدَ الْفَتْنَةِ
- ٥٩ بَيَانُ السُّنَّةِ حُجَّةٌ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ
- ٩٠ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٥٤ تَغْطِيَةُ الْعَجُوزِ وَجْهَهَا خَيْرٌ لَهَا مِنْ كَشْفِهِ
- ٥٤ تَغْطِيَةُ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا شَرِيعَةٌ رَبَّانِيَّةٌ لِدَائِمَتِهَا
- ٥٣ تَغْطِيَةُ وَجْهِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ خَوْفِ الْفَتْنَةِ وَاجِبٌ
- ٥٣ حِجَابُ الْمَرْأَةِ بِمَفْهُومِهِ الْعَامُّ شَرِيعَةٌ وَدِينٌ
- ٥٣ حِجَابُ الْمَرْأَةِ ثَابِتٌ قَطْعِيٌّ مُتَوَاتِرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
- ٥٤ عَوْرَةُ الْأُمَةِ لَيْسَتْ كَعَوْرَةِ الْحُرَّةِ
- ٩٠ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٧٦ لَا يَحِلُّ لِلْعَجُوزِ إِظْهَارُ شَعْرِهَا
- ٥٩ لَا يُسَوِّغُ الْخِلَافُ تَرْكَ الدَّلِيلِ الْبَيِّنِ تَقْلِيدًا لَفَقِيهِ
- ٥٨ لَيْسَ لِلْمُقَلِّدِ الْإِخْتِيَارُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ بِالْهَوَى
- ٥٤ مَا يَجِبُ عَلَى الْأُمَةِ مِنَ السَّتْرِ، دُونَ مَا يَجِبُ عَلَى الْحُرَّةِ
- ١٠٨ ، ٥٤ مَنَعَ النِّسَاءِ مِنَ الْخُرُوجِ سَافِرَاتِ الْوُجُوهِ
- ٩١ ، ٩٠ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٥٤ يَجُوزُ لِلْعَجُوزِ أَنْ تَكْشِفَ وَجْهَهَا مِنْ غَيْرِ تَبَرُّجٍ بَزِينَةٍ
- ٥٨ يَلْزَمُ طَلَبُ الدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ

التحقيق

- بعض أخطاء المحققين في فهم النص بسبب تأثرهم بالواقع ٣٥

التشريع

- أثر اللغات والعادات على الاجتهاد الفقهي ٣٤
- التاريخ والواقع وأثره على الفقه ٣٤
- الله يُشدّد ويخفّف على مَنْ يَشَاءُ، لعللٍ وحكم ٢٥
- صعوبة الخروج عن الإلف والعادة ٣٤
- عناية الشرع بتحريم الغايات أكبر من عنايته بتحريم وسائلها ٢٣
- فهم سياق نزول القرآن يمين على فهم مقصوده ٣٧
- مراعاة التدرج في الأحكام ٢٣

التفسير

- توسّع العرب في إطلاق الكلمة على ما يُشارِكها من المعاني ٤١

التوحيد

- التوحيد أصل العبادات ١٢

الجرح والتعديل

- خالد بن دريك ١١٧
- سعيد بن بشير الأزدي ١١٧
- عبد الله بن لهيعة القاضي المصري ١١٨
- عبيد بن رفاعة ١١٨
- عياض بن عبد الله ١١٨
- هشام الدستوائي ١١٧

الجلباب

- الفرق بين الخمار والجلباب ٣٤
- معناه لغة وشرعا ٣٣

الحج والعمرة

١٢٠	النَّهْيُ عَنِ الْخِطْبَةِ فِي الْحَجِّ
٤٧	تَغْطِي الْمَحْرَمَةُ وَجْهَهَا عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ
١٢٢	حَجُّ الْعَبْدِ عَنِ الْحُرِّ، وَالصَّبِيِّ عَنِ الْبَالِغِ، صَحِيحٌ
٤٦	مَا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ
٤٥	يَقَابُ الْمَرْأَةُ فِي الْحَجِّ

الحجاب

١١٦	أَحَادِيثُ مُشْكِلَةٌ فِي الْحِجَابِ
٣٩	أَسْمَاءُ مَا يَغْطِي بِهِ الْوَجْهَ
٦٣	أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فِي حِجَابِ الْمَرْأَةِ وَسِتْرِهَا
٩٧	الْأَصْلُ فِي النِّسَاءِ الْحَرَائِرِ السَّتْرُ وَالْعِفَافُ
٨٦	التَّدْرُجُ فِي فَرْضِ الْحِجَابِ
٥٢	التَّشْبَهُ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ مُحَرَّمٌ
١٠٥	التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعَجُوزِ وَالْمُتَجَالَّةِ وَبَيْنَ الشَّابَّةِ فِي حُكْمِ الْاِخْتِلَاطِ
١٠٣	التَّفْرِيقُ بَيْنَ عَوْرَةِ الْحُرَّةِ وَعَوْرَةِ الْأَمَةِ
١٠٤	التَّفْرِيقُ بَيْنَ عَوْرَةِ النَّظَرِ وَعَوْرَةِ الصَّلَاةِ
٩٠، ٨٩، ٨٤، ٨٣، ٨٠	الثِّيَابُ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ بوضعِهَا لِلْعَجُوزِ هِيَ الْجَلَابِيبُ
١٥	الحِجَابُ عِبَادَةٌ وَعَادَةٌ
١١٦	الحُكْمُ عَلَى حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْحِجَابِ
٦٧	الحُكْمُ مِنْ تَغْلِيظِ حِجَابِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ
١٧	الحُكْمُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ حِجَابِ الْمَرْأَةِ
٦٤	الْخَطَأُ فِي فَهْمِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي حِجَابِ الْمَرْأَةِ
١٠٥	الزَّوْجَةُ تَكْشِفُ وَجْهَهَا لِزَوْجِهَا الَّذِي ظَاهَرَ مِنْهَا
٣٧	الْعَرَبُ وَلِبَاسُ الْمَرْأَةِ
٣٤	الْفَرْقُ بَيْنَ الْخِمَارِ وَالْجِلْبَابِ
٢٥	أَنْوَاعُ النِّسَاءِ فِي الْحِجَابِ وَاللِّبَاسِ

- آيات الحجاب والستر كُلُّهُنَّ مُحْكَمَاتٌ بِلَا خِلَافٍ ٦١
- تاريخ تشريع الحجاب والستر ٢٣
- تحرير محل النزاع فيما يجب أن يُستَرَّ من بدن المرأة ٥٣
- تحريم الاختلاط ومجالسة الجنسين بلا ضرورة ٦٧
- تحريم اللباس المختص بغير المسلمين ٥٢
- تحريم اللباس المشابه للباس الرجال ٥٢
- تحريم اللباس المُطَيَّب على المرأة في حضرة الرجال ٥٢
- تحريم اللباس المُلتصِق الذي يَصِفُّ أو يَشِفُّ ٥١
- تحريم تسليم الرجل على المرأة الشابة ١٠٥
- تحريم لباس معين لا يعني جواز كشف العضو ٤٦
- ترك الحجاب في غير فتنه هل هو ترك لفرض، أو لِمُسْتَحَبٍّ ٥٤
- تعريف الجلابيب وبيان هيئتها ٦٩ ، ٧٦
- تغطي المحرمة وجهها عن نظر الرجال ٤٧
- تغطية المرأة لوجهها بين التشديد والتيسير ١١٣
- جمع الآيات الواردة في حجاب المرأة ٦٦ ، ٧٢ ، ٨٢
- جواز النظر إلى المرأة في مجلس القضاء ٩٢ ، ١٠١
- حجاب الصحابيات والتابعيات ٨٨
- حديث المرأة الخنعمية ١١٩
- حديث سبيعة الأسلمية في الحجاب ١٢٢
- حكمه مشروعية منع النساء من السفور ١٠٨
- زينه الوجه للعجوز، وزينه الوجه للشابة ٩٠
- ستر الإنسان بدنه فطرة طبع عليها ١٥
- عورة الستر وعورة النظر ٩١
- عورة الصلاة، وعورة الستر والنظر ٤٣
- كانوا يفرقون بين الحرّة والأمة بكشف الوجه ٣٩
- كشف الزينة الظاهرة يجوز للمحارم لا الأجانب ٧٣

٩٧	كَلَامُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي كَشْفِ الْمَرْأَةِ لَوَجْهِهَا
٨٤	لَا يَجِلُّ لِلْعَجُوزِ إِظْهَارُ شَعْرِهَا
٩٦	لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بَوُجُوبِ سِتْرِ الْوَجْهِ كَوْنُهُ عَوْرَةً
٩٥	لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْكَشْفِ جَوَازُ النَّظَرِ
٤٤	لِبَاسِ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ
٢٤	لَمْ يُفَرِّضْ جَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ بَلْ جَاءَ مُتَدَرِّجًا
٥١	مَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ
٢٦	مَصْطَلَحَاتُ السِتْرِ وَاللِبَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ وَفِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ
٢٨	مَعْنَاهُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ
٢٧	مَعْنَاهُ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ
٣٣	مَعْنَى الْجَلْبَابِ لُغَةً وَشَرعًا
٢٩	مَعْنَى الْخِمَارِ لُغَةً وَشَرعًا
٣٩	مَعْنَى السَّفُورِ عِنْدَ الْعَرَبِ
٤١	مَعْنَى كَلِمَةِ الْعَوْرَةِ
١٢٧	مَنَاقِشَةُ حَدِيثِ سَفْعَاءِ الْحَدِيثِ
٤٥	نِقَابُ الْمَرْأَةِ فِي الْحَجِّ
١٠٥	وَجْهَ الْمَرْأَةِ هَلْ هُوَ عَوْرَةٌ سِتْرٌ؛ أَوْ عَوْرَةٌ نَظَرٌ
٤٥	يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ صَلَّتْ عِنْدَ الرِّجَالِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا

الحرام

٢٢	مِنْ أَسَالِيْبِ التَّهْوِينِ مِنْ وَسَائِلِ الزِّنَى
٢٢	مَنْ هَانَتْ عِنْدَهُ مُحَارِمَةُ اللَّهِ، تَعَلَّقَ بِأَوْهَى الْحُجَجِ

الخمار

٣٤	الْفَرْقُ بَيْنَ الْخِمَارِ وَالْجَلْبَابِ
٢٩	مَعْنَاهُ لُغَةً وَشَرعًا

الدين

٨	تَغْيِيرُ الدِّينِ يُورِثُ انْحِرَافًا عَنْ مَرَادِ اللَّهِ
---	---

المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

رَهْمُ الصَّفْحَةِ

- ٧ قد يُسمي الله دينه فِطْرَةً، ويسمِّي فِطْرَتَهُ دِينًا
- ١٦ مَنْ جَحَدَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ جَحَدَ الدِّينِ كُلَّهُ

الرجل

- ١٩ التَّشْدِيدُ عَلَيْهِ فِي تَحْرِيمِ وَسِيلَةِ النَّظَرِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَرْأَةِ

الزنى

- ٢٣ الزنى لَا تُبَيِّحُهُ أَيُّهُ ضَرْورَةٌ
- ٢٣ الزنى مُحَرَّمٌ لِدَايَتِهِ

الشرائع

- ١٦ الشَّرَائِعُ أَقْوَى هَيْبَةً وَحِفْظًا مِنَ الْعَادَاتِ فِي النَفُوسِ

الشريعة

- ٧ الَّذِي أَنْزَلَ الشَّرْعَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ الطَّبْعَ
- ١١ ، ٩ الشَّرِيعَةُ أَسْرَعُ إِلَى التَّغْيِيرِ مِنَ الْفِطْرَةِ
- ٧ الْفِطْرَةُ وَالشَّرِيعَةُ يَتَحَدَانِ فِي الْمَصْدَرِ
- ٧ تَطَابُقُ الْفِطْرَةِ الصَّحِيحَةِ وَالشَّرِيعَةِ الْمَنْزُلةِ
- ٧ جَاءَتِ الشَّرَائِعُ السَّمَاوِيَّةُ بِأَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ
- ٧ وَجُوبُ امْتِثَالِ تَكَالِيفِ الشَّارِعِ

الشیطان

- ١٢ ، ١١ ، ٨ اجْتِهَادُهُ فِي تَغْيِيرِ الشَّرِيعَةِ، وَتَبْدِيلِ الْفِطْرَةِ
- ١٢ ، ١١ ، ٨ يَحْرِصُ الشَّيْطَانُ عَلَى إِحْدَاثِ خَلَلٍ فِي الْفِطْرَةِ وَالدِّينِ

الصلاة

- ٩٩ الْأَصْلُ فِي كَشْفِ بَدَنِ الْمَرْأَةِ الْحَظَرُ
- ٩٨ تَسْتَرِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا إِذَا صَلَّتْ أَمَامَ أَجَنَبِيٍّ
- ٩٨ كَشَفُ شَعْرِ الْمَرْأَةِ يُبْطِلُ صَلَاتَهَا
- ٤٤ لِبَاسُ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ
- ٤٥ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ صَلَّتْ عِنْدَ الرِّجَالِ تَغْطِيَةً وَجْهَهَا

الظهار

الزوجةُ تَكْشِفُ وجهَهَا لزوجِها الذي ظاهَرَ منها ١٠٥

العبادة

تَفَاوُتُ دَرَجَاتُ الْعِبَادَةِ فِي الْأَمْرِ بِهَا ٥٣

العجوز

تَغْطِيهِ الْعَجُوزُ وَجْهَهَا خَيْرٌ لَهَا مِنْ كَشْفِهِ ٩٠ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٥٤

رَخَّصَ اللَّهُ لِلْعَجُوزِ أَنْ تَضَعَ جِلْبَابَهَا ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦

زِينَةُ الْوَجْهِ لِلْعَجُوزِ، وَزِينَةُ الْوَجْهِ لِلشَّابَّةِ ٩٠

لَا يَحِلُّ لِلْعَجُوزِ إِظْهَارُ شَعْرِهَا ٩٠ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٧٦

مَنْ خَشِيَ الْفِتْنَةَ بِعَجُوزٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِ النَّظْرُ إِلَيْهَا ٩٦

يَجُوزُ لِلْعَجُوزِ أَنْ تَكْشِفَ وَجْهَهَا؛ مِنْ غَيْرِ تَبَرُّجٍ بِزِينَةٍ ٩١ ، ٩٠ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٥٤

العرف

لَا عِبْرَةٌ لِلْأَعْرَافِ الْمُسْتَقَرَّةِ إِذَا خَالَفَتِ الشَّرِيعَةَ ٣٥

العفاف

إِنْ نَزَعَ أَوَّلَ الْعَفَافِ، تَتَابَعَ ١٤

العورة

التَفْرِيقُ بَيْنَ عَوْرَةِ الْحُرَّةِ وَعَوْرَةِ الْأَمَةِ ١٠٣

التَفْرِيقُ بَيْنَ عَوْرَةِ الصَّلَاةِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ ٩٨

التَفْرِيقُ بَيْنَ عَوْرَةِ النَّظَرِ وَعَوْرَةِ الصَّلَاةِ ١٠٤

الْحَدُّ الَّذِي تَبْطُلُ صَلَاةُ الرَّجُلِ بِكَشْفِهِ ٤٣

الْخُلْطُ بَيْنَ عَوْرَةِ الْأَمَةِ وَعَوْرَةِ الْحُرَّةِ، وَبَيْنَ عَوْرَةِ السَّتْرِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ، مَثَارُ

الْغُلُطِ فِي الْاجْتِهَادِ ١٠٦ ، ٩١ ، ٥٥

عَوْرَةُ السَّتْرِ مَقْصُودَةٌ فِي ذَاتِهَا ٥٥

عَوْرَةُ السَّتْرِ وَعَوْرَةُ النَّظَرِ ٩١

عَوْرَةُ الصَّلَاةِ، وَعَوْرَةُ السَّتْرِ وَالنَّظَرِ ٤٣

رَهْمُ الصَّفْحَةِ

المَوْضُوعُ أَوِ الصَّائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

- عورةُ النظرِ تُسْتَرُّ لأجلِ الناظرِ ٥٥
- كشفُ شعرِ المرأةِ يُبطلُ صلاتَها ٩٨
- لباسُ المرأةِ في الصلاة ٤٤
- معنى كلمةِ العَوْرَةِ ٤١

الغَايَاتُ

- تحريمُ الغَايَاتِ قَبْلَ تحريمِ وسائلِها ٢٣

الغُسْلُ

- غُسْلُ المرأةِ إِذَا مَاتَتْ وَلَيْسَ مَعَهَا غَيْرُ ابْنِهَا ١٠٦

الْفِتْنَةُ

- افتتانُ الرجلِ بالمرأةِ أَقْوَى ١٩

الْفِطْرَةُ

- الأصلُ الفِطْرِيُّ غَلَابٌ جَذَابٌ ١٠
- الأنبياءُ يَدْعُونَ إِلَى حِفْظِ أَصُولِ الفِطْرَةِ مَعَ التَّوْحِيدِ ١٢
- التَّحْذِيرُ مِنْ تَغْيِيرِ الفِطْرَةِ ٧
- الحِكْمَةُ مِنْ تَسْمِيَةِ الفِطْرَةِ الصَّحِيحَةِ صِبْغَةً ٩
- الَّذِي أَنْزَلَ الشَّرْعَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ الطَّبْعَ ٧
- الفِطْرَةُ أَشَدُّ ثَبَاتًا وَأَقْوَمُ قَرَارًا فِي النَّفْسِ مِنَ الشَّرِيعَةِ ١١ ، ٩
- الفِطْرَةُ أَصْلُ الْمُرُوءَاتِ ١٢
- الفِطْرَةُ وَالشَّرِيعَةُ يَتَحَدَانِ فِي الْمَصْدَرِ ٧
- تَطَابُقُ الفِطْرَةِ الصَّحِيحَةِ وَالشَّرِيعَةِ الْمَنْزَلَةِ ٧
- تَغْيِيرُ الفِطْرَةِ أَخْطَرُ مِنْ تَغْيِيرِ سُنَنِ الْكَوْنِ ١٣
- تَغْيِيرُ الفِطْرَةِ يُورِثُ انْحِرَافًا عَنْ مَرَادِ اللَّهِ ٨
- جَاءَ الْوَحْيُ مُتِمِّمًا لِلْفِطْرَةِ ٢٠
- خَرَقُ الفِطْرَةِ إِنْ بَدَأَ، تَدْرَجُ اتِّسَاعًا ١٣

- ٧ قد يُسَمَّى اللهُ دِينَهُ فِطْرَةً، وَيُسَمَّى فِطْرَتُهُ دِينًا
- ١٢ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ النَّبِيُّ بِمَحَّةٍ
- ١٢ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْفِطْرِ فِطْرَةُ الْعَفَافِ
- ٢٠ مِيلُ الْجَنَسَيْنِ بَعْضُهُمَا إِلَى الْبَعْضِ

الفوائد

- ٨١ الزِينَةُ تَكُونُ بِالثِيَابِ
- ١٢٤ الْعَرَبُ لَا تَزُوجُ الْحَرَائِرَ الْعَبِيدَ
- ٦٩ النَّاسُ تَقْتَدِي بِكِبَرِائِهَا
- ١٢١ تُطْلَقُ الْجَارِيَةُ عَلَى الْحُرَّةِ بِمَعْنَى الشَّابَّةِ
- ١٢٠ لِمَاذَا سُمِّيَتِ الْأُمَةُ جَارِيَةً
- ١٠٤ نِسَاءُ الْعَرَبِ تَأْكُلُ مَعَ عِبِيدِهَا، وَتَأْكُلُ مِنْ تَحْتِ جِلْبَابِهَا

القرآن

- ٦٣ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ اخْتِلَافٌ تَنَوُّعٌ لَا تَضَادُّ
- ٧٢ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فِي التَّفْسِيرِ تَتَنَوُّعٌ وَلَا تَتَعَارَضُ
- ٦١ الْقُرْآنُ لَا تَتَعَارَضُ آيَاتُهُ، بَلْ تَتَوَافَقُ وَتَتَعَاوَدُ
- ٦٦ ، ٦١ الْقُرْآنُ يَصْدَقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا
- ٨٢ ، ٧٢ ، ٦٥ النَّظَرُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ يَسْتَدْعِي جَمْعَ مَا يُشَبِّهُهَا
- ٦١ آيَاتُ الْحَجَابِ وَالسُّرِّ كُلُّهُنَّ مُحْكَمَاتٌ بِلَا خِلَافٍ
- ٨٢ ، ٧٢ ، ٦١ فَهُمُ الْقُرْآنُ يَسْتَدْعِي جَمْعَ آيَاتِ الْبَابِ الْوَاحِدِ مَعَ
- ٦٦ لَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ كَلَامِ الشَّارِعِ بِالْأَصْطِلَاحِ الْحَادِثِ بَعْدَ نَزْوِلِهِ
- ٦٣ لَيْسَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ اخْتِلَافٌ؛ إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ جَامِعٌ يَرَادُ بِهِ هَذَا وَهَذَا
- ٦٢ يَجِبُ مُرَاعَاةُ عَادَةِ الْقُرْآنِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُصْطَلَحَاتِ

اللباس والزينة

- ٣٧ الْأَمْرُ بِلِبَاسٍ مَخْصُوصٍ مَأْثُورٌ عَنْ عَمَرِ بْنِ الْحَطَّابِ
- ٥٢ التَّشَبُّهُ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ مُحَرَّمٌ
- ٧٢ أَنْوَاعُ الزَّيْنَةِ

٥٣	تحريمُ محلِّ النزاعِ فيما يجبُ أن يُستَرَ من بدنِ المرأةِ
٥٢	تحريمُ اللباسِ المُختَصِّ بغيرِ المُسلماتِ
٥٢	تحريمُ اللباسِ المشابهِ للباسِ الرجالِ
٥٢	تحريمُ اللباسِ المُطَيَّبِ على المرأةِ في حضرةِ الرجالِ
٥١	تحريمُ اللباسِ المُلتصِقِ الَّذِي يَصِفُ أو يَشْفُ
٩٠	زينةُ الوجهِ للعجوزِ، وزينةُ الوجهِ للشابةِ
٧٣	كشفُ الزينةِ الظاهرةِ يجوزُ للمحارمِ لا الأجنبيِّ
٥١	ما لا يُختلَفُ فيه من لباسِ المرأةِ

الليبرالية

٢١	من صُورِ مكابرةِ الفطرةِ والعقلِ في الفكرِ الليبراليِّ
----	--

المحرمات

١٧	المحرماتُ مُسَوِّرةٌ بِحِمَى يَمْنَعُ مُوَاقَعَتَهَا
----	--

المصافحة

١٠٥	تحريمُ تسليمِ الرجلِ على المرأةِ الشابةِ
-----	--

المصطلحات

٢٧	التفريقُ بين استعمالِ المصطلحِ في لسانِ الشَّارعِ، واستعمالِهِ في لُغَةِ الفُقَهَاءِ
----	--

المصطلحات والمفاهيم المشروحة في الكتاب

٧٠	الإدناء
٧٦ ، ٦٩	الجلابيب
١٠٤	الحجَال
٧٩	الدَّرْع
٧٠	الدُّنُو
٩٠	الزينة
٧٩	الزينة الظاهرة

السَّقَعَةُ	١٢٧
عورة الستر	٩٢ ، ١٠٦
عورة النظر	٩٢ ، ١٠٦

النساء

النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ	٢١
أنواع النساء واختلاف أحكامهنَّ بِحَسَبِ تَنَوُّعِهِنَّ	٢٥
لا تجوزُ الزَّيَادَةُ مِنَ الزَّوْجَاتِ عَلَى أَرْبَعٍ	٢٦
لِلْحُرَّةِ لِبَاسٌ وَعَوْرَةٌ، وَلِلْأَمَةِ لِبَاسٌ وَعَوْرَةٌ	٢٦
لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْلِكَ مِنَ الْإِمَاءِ مَا شَاءَ	٢٥
لنساءِ النَّبِيِّ ﷺ أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ بِهِنَّ	٢٥

الهوى

الْأَهْوَاءُ كَأَهْوِيَةِ الرِّيحِ؛ لَا تَحْمِلُ إِلَّا الْخَفِيفَ	١٦
--	----

الوحي

وجوب حفظ نصوص الوحي	٧
---------------------------	---

الوسائل

إِذَا تيسَّرتِ الوسائلُ سَهِّلَ تَحْصِيلُ الْغَايَاتِ	١٨
الوسائلُ تَأْخُذُ حُكْمَ مَا تُفْضِي إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَاصِدِ	١٧
كَلِمَا اشْتَدَّ التَّحْرِيمُ، شَدَّدَ اللَّهُ فِي وَسَائِلِهِ	١٧
كَلِمَا كَانَتْ وَسِيلَةُ الْحَرَامِ أَقْوَى، كَانَ تَحْرِيمُهَا أَشَدَّ	١٩
لَا يُقَدَّرُ تَحْرِيمُ الْوَسَائِلِ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْ خَطَرَ الْغَايَاتِ	١٩
لَوْ تَتَابَعَتِ الْوَسَائِلُ أَفْضَتْ إِلَى الْغَايَةِ	٢٢

أُمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ

الحكمةُ من تغليبِ حجابِ أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ	٦٧
--	----

غض البصر

مَنْ خَشِيَ الْفِتْنَةَ بِعُجُوزٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِ النَّظْرَ إِلَيْهَا	٩٦
---	----

فُرْقُ النِّكَاحِ

١٢٧	الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ الْحَامِلُ تَبَيَّنُ بَوَاضِعُ حَمْلِهَا
١٢٦	عِدَّةُ الْأَمَةِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ
١٢٧	عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ

فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

المَوْضُوعُ	الصفحة
* مقدمة	٥
جاءت الشرائع السماوية بأصلين عظيمين	٧
توافقُ الفطرة والشرعة	٧
تبديل الفطر والشرائع	٨
الشرعة أسرعت في التغيير من الفطرة	٩
رجوعُ الفطرة إلى أصلها أسهل من خروجها منه	٩
* الشرائع والطبائع .. وتغييرها	١٠
تغيرُ الفطرة من موانع فهم الشرعة	١٠
تعدُّد ما فُطر عليه الإنسان	١١
تغييرُ الفطرة الواحدة يُلغي معه شرائع كثيرة	١١
* فطرةُ العفاف وتغييرها	١٢
جميعُ الأنبياء يدعون إلى حفظ أصول الفطرة مع التوحيد	١٢
تغييرُ الفطرة أخطرُ من تغيير سُنَنِ الكَوْنِ	١٣
قصةُ موسى والحجر، وما فيها من عبر	١٣
قصةُ آدم وحواء وما فيها من عفافِ الفطرة والطبع	١٤
الإنسانُ يمكنُ أن يتطَّيعَ ويألفَ ما يُخالفُ بعضُ الفطرة	١٤
* الحجاب .. عبادةٌ وعادةٌ	١٥
اختلافُ الناسِ في حدودِ فطرة السَّتر	١٥
الشرائعُ أقوى هبةً وحفظًا من العاداتِ في نفوسِ الناسِ	١٦

- ١٦ من وسائل الشيطان وأعوانه: فَضْلُ عِبُودِيَةِ الْحِجَابِ، والإبقاء على كونه عادةً
- ١٧ * الحكمة من مشروعية حجاب المرأة
- ١٧ الوسائل أكثر من الغايات والمقاصد
- ١٧ تحريم وسائل الكبائر أشد من تحريم وسائل الصغائر
- ١٨ كبيرة الزنى والاحتياط في تحريم وسائلها
- من السنن العقلية والنقلية: أنه لا يَهْدِمُ الوسائلَ إلا مَنْ لم يؤمّن بالغايات، كما أنه لا يُقَدَّرُ تحريم الوسائل، مَنْ لم يَعْرِفْ خطرَ الغايات
- ١٩ * ميلُ الحسنينَ بَعْضُهُمَا إِلَى الْبَعْضِ
- ٢١ مكابرة عدم التفريق بين الذكر والأنثى
- ٢٣ * تاريخُ تشريعِ الحجابِ والسترِ
- ٢٣ البدءُ بتحريم الغايات قبلَ تحريم الوسائلِ الموصلةِ إليها
- ٢٤ بعضُ الكُتَّابِ يستدلُّ بأحاديثٍ قبلَ فرضِ الحجابِ على تهوينِ الحجابِ
- ٢٥ * أنواعُ النساءِ في الحجابِ واللباسِ، وفسادُ قياسِ حكمِ بَعْضِهِنَّ عَلَى بَعْضٍ
- * مصطلحاتُ الستْرِ واللباسِ في الشريعةِ وفي لغةِ الفقهاءِ، ووجوبُ التفريقِ بينهما
- ٢٦ - الحِجَابُ
- ٢٧ - الخِمَارُ
- ٢٩ * يُسْتَعْمَلُ الخِمَارُ لتغطيةِ ثلاثةِ مواضعٍ وشُدُّها:
- ٢٩ الأول: الرأسُ
- ٣٠ الثاني: الصَّدْرُ
- ٣١ الثالث: الرَّجُلُ
- ٣٣ - الجلبابُ
- ٣٤ * الفرقُ بين الخمار والجلباب
- ٣٤ * التاريخُ والواقعُ وأثرُه على الفقه

- ميلُ نفوسٍ كثيرٍ مِنَ الكُتَّابِ إِلَى محاكاةِ الواقعِ، وتتبعُ ما يوافقُهُ من
 ٣٥ النصوصِ والآثارِ
- * العربُ ولباسُ المرأةِ ٣٧
- قِبَالُ مَعْدَ بنِ عدنانَ وفروعُها ٣٨
- الأصلُ فِي نساءِ مَعْدَ بنِ عدنانَ، وكثيرٍ مِنْ قِبَائِلِ العربِ، السَّترُ التَّامُ ٣٨
- كانوا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الحُرَّةِ والأَمَةِ بِكشْفِ الوجهِ ٣٩
- تستُرُّ نساءُ نصارى العربِ ٣٩
- أسماءُ ما يُعْطَى بِهِ الوجهُ ٣٩
- معنى السفورِ عِنْدَ العربِ ٣٩
- تبرُّجُ الجاهليةِ الأولى ٤٠
- * معنى كَلِمَةِ (العَوْرَةِ) لُغَةً وعَرَفًا وشرعًا ٤١
- قد يَكُونُ العَضْوُ الواحدُ عورةً فِي حالٍ، وليس بعورةٍ فِي حالٍ أُخرى ٤٢
- اشترَاكَ لَفْظِ العورةِ بَيْنَ السَّوءَاتَيْنِ والوجهِ ٤٢
- * عورةُ الصلاةِ، وعورةُ السَّترِ والنظرِ، وخلطُ كثيرٍ مِنَ الكُتَّابِ بينهما ٤٣
- صلاةُ نساءِ الصحابةِ خَلْفَ الرجالِ مع الرسولِ ﷺ، لا يُلْزَمُ مِنْهُ رُؤْيَاهُمَا ٤٣
- * يَقَابُ المرأةُ فِي الْحَجِّ ٤٥
- الخلطُ بَيْنَ تحريمِ النِقَابِ عَلَى الْمُحَرِّمَةِ، وتغطيةِ وجهِها عِنْدَ الرجالِ ٤٥
- الأجانبِ فِي الْحَجِّ ٤٥
- حَرَّمَ اللهُ عَلَى المرأةِ حَالَ الإحرامِ لباسًا، وَعَلَى الرجلِ لباسًا ٤٦
- الحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِاللباسِ، لا بِمَا تَحْتَهُ؛ فَتَحْرِيمُ لباسٍ مُعَيَّنٍ لا يَعْنِي كَشْفَ ٤٦
- العَضْوِ ٤٦
- تَفْرِيقُ الصَّحَابَةِ بَيْنَ تَخْصِيصِ النِقَابِ بِالنَّهْيِ، وَبَيْنَ تَغْطِيَةِ الوجهِ ٤٧
- لا تُشْتَرَطُ المَجَافَاةُ عِنْدَ سَدْلِ الْمُحَرِّمَةِ ثَوْبِهَا عَلَى وَجْهِهَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ... ٤٨
- كَانَتِ العربُ فِي بَعْضِ أنْسَاكِهَا فِي الْحَجِّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ ؑ ٤٨
- أَخَذَ الأحكامَ مِنْ غَيْرِ فَهْمِ سِيَاقَاتِهَا خَطَأً كَبِيرًا؛ كَأَخْذِ بَعْضِ الكُتَّابِ أَحْكَامَ ٥٠
- غَطَاءِ المرأةِ مِنَ المَناسِكِ أَوْ مِنْ حِجَابِ الصلاةِ ٥٠

- ٥١ * ما لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ
- ٥١ يجبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَلَّا تَلْبَسَ لِبَاسًا مُلْتَصِقًا، وَلَا أَنْ تَلْبَسَ شَقًّا
- ٥٢ يجبُ أَلَّا يَكُونَ لِبَاسُ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الرِّجَالِ مَطْبِيًا
- ٥٢ يَحْرُمُ أَنْ يَكُونَ لِبَاسُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ لِبَاسِ الرِّجَالِ
- ٥٢ يجبُ أَلَّا يَكُونَ لِبَاسُ الْمَرْأَةِ مُخْتَصًّا بِلِبَاسِ غَيْرِ الْمُسْلِمَاتِ
- ٥٣ * تَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ فِيمَا يَجِبُ أَنْ يُسْتَرَّ مِنْ بَدَنِ الْمَرْأَةِ
- ٥٣ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ حِجَابَ الْمَرْأَةِ بِمَفْهُومِهِ الْعَامُّ: شَرِيعَةٌ وَدِينٌ
- أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ تَغْطِيَةَ وَجْهِ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةِ الشَّابَّةِ عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ بِهَا،
- ٥٣ وَاجِبٌ
- ٥٤ أَجْمَعُوا أَنَّ تَغْطِيَةَ الْخُرَّةِ الشَّابَّةِ لَوَجْهِهَا شَرِيعَةٌ رَبَّانِيَّةٌ لِدَايَةِ
- أَجْمَعُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ الْعُجُوزَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَكْشِفَ وَجْهَهَا؛ بِشَرَطِ أَلَّا تَتَبَرَّجَ
- ٥٤ بَزِينَةً عَلَى وَجْهِهَا
- ٥٤ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ عَوْرَةَ الْأُمَةِ لَيْسَتْ كَعَوْرَةِ الْخُرَّةِ
- ٥٤ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ عَوْرَةِ السَّتْرِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ
- ٥٥ * تَوْظِيفُ الْخِلَافِ وَاسْتِغْلَالُهُ لِهَدْمِ الْأَصُولِ وَخَرْقِ الْإِجْمَاعِ
- مِنْ وَسَائِلِ مَعْرِفَةِ الْمُسْتَغْلِلِينَ لِلْخِلَافِ لَضَرْبِ الْأَصُولِ: النَّظَرُ فِي سَيْرِهِمْ،
- ٥٥ وَفِي مَوْقِفِهِمْ مِنَ الْقِطْعِيَّاتِ وَالْإِجْمَاعَاتِ
- ٥٦ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَاتِ، فَلَا فَائِدَةَ مِنْ مَنَاطِرَتِهِ فِي الْخِلَافِيَّاتِ
- اتِّخَاذُ بَعْضِ الْكُتَّابِ مَسَائِلَ الْخِلَافِ ذَرِيعَةً لِهَدْمِ الْأَصُولِ وَضَرْبِهَا؛ مِثْلَ مِثَالِ
- ٥٧ لِسُلُوفِهِمُ الْمُنَافِقِينَ
- تَرْوِيجُ بَعْضِ الْكُتَّابِ وَالْمُنَافِقِينَ أَنَّ الْحِجَابَ عَادَةٌ لَا عِبَادَةٌ، وَأَنَّ تَغْطِيَةَ
- ٥٧ الْوَجْهِ تَقْلِيدٌ لَا دِينَ
- ٥٨ * الْخِلَافُ وَحَقُّ الْاِخْتِيَارِ
- ٥٨ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ
- ٥٩ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَا يُسَوِّغُ تَرْكَ الدَّلِيلِ الْبَيِّنِ تَقْلِيدًا لَفَقِيهِ

- الله تعالى لم يُجِجِ الناسَ إلى الخلاف؛ لأنَّ الخلافَ حادثٌ وليس من
 ٦٠ الدين، بل رَجَعَهُم إلى النَّصِّ والدليل
- الله تعالى أَخْبَرَ بوجودِ الاختلافِ قَدْرًا، ونَهَى عنه شرعًا، وعَدَرَ الْمُجْتَهِدَ،
 ٦٠ دُونَ الْمُقَصِّرِ والمتساهل
- النبيِّ معصوم، والفقيرُ يخطئُ ويصيبُ، والله تعالى يسألُ الناسَ يومَ القيامةِ
 ٦٠ عن اتباعِ المرسلين، لا تقليدِ الفقهاء
- العقلُ يدلُّ على أَنَّ تَتَبَعَ الرَّخْصَ يُمَرِّضُ الْأَبْدَانَ والأديانَ
 ٦١
- * القرآنُ لا تتعارضُ آيَاتُهُ، بل تتوافقُ وتتعاوضُ
 ٦١
- مَنْ أرادَ فَهَمَ معنًى من معاني القرآن، فيجبُ عليه أَنْ يجمعَ آياتِ البابِ
 ٦١ الواحدِ، للموضوعِ الواحدِ، ثم ينظرَ فيها
- من وجوهِ الفهمِ لمعنى الألفاظِ والمصطلحات: معرفَةُ ما يَحُدُّها من المعاني
 ٦٢ غيرِ الداخِلَةِ فيها
- * أقوالُ الصحابةِ في حجابِ المرأةِ وسِتْرِها، وأسبابُ الخطأِ فيها
 ٦٣
- من أسبابِ الأخطاءِ في فهمِ أقوالِ الصحابةِ في حجابِ المرأةِ وسِتْرِها
 ٦٤
- * جمعُ الآياتِ الواردةِ في حجابِ المرأةِ وسِتْرِها، وبيانُ المرادِ منها
 ٦٦
- الآيةُ الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾
 ٦٦ [الأحزاب: ٥٣]
- الآيةُ الثانيةُ: قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ
 ٦٧ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]
- الآيةُ الثالثةُ: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ
 ٦٩ يُدْرِكْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٩]
- تفسيرُ إدناءِ الجلابيبِ بتغطيةِ الوجهِ
 ٧٠
- الآيةُ الرابعةُ: قوله تعالى: ﴿وَلَا يُدْرِكْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ
 ٧٢ بِحُمْرٍ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُدْرِكْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعْلِنَهُنَّ أَوْ أَبَاهُ﴾
- [النور: ٣١]
 ٧٢
- * نوعا الزينةِ في الآية
 ٧٣

- كلامُ السلفِ كُلُّهُ في الزينةِ الظاهرةِ للمحارِمِ وليستُ للأجانبِ؛ وذلك
 من أربعةِ أوجُهٍ ٧٣
- الآيةُ الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا
 فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَدِّلِينَ زِينَةً وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ
 خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٠] ٨٣
- * التدرُّجُ في فرضِ الحجَابِ ٨٦
- * حجَابُ الصحابياتِ والتابعياتِ ٨٨
- * زينةُ الوجهِ للعجوزِ وزينةُ الوجهِ للشابةِ ٩٠
- * عورةُ الستِ وعورةُ النظرِ ٩١
- * من الفروعِ الموجبةِ للنظرِ مسائلٌ كثيرةٌ ٩٢
- * إشكالانِ والجوابُ عنهما ٩٥
- كانتِ الإمامُ في الطَّرَافِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَرَائِرِ ٩٦
- * كلامُ الأئمَّةِ الأربعةِ في كشفِ المرأةِ لوجهها ٩٧
- مسألةُ عورةِ الصلاةِ ٩٨
- مسألةُ يَقَابِ الْمُحَرِّمَةِ ٩٩
- مسألةُ العقودِ والشهاداتِ والخِطْبَةِ، والحاجةُ إلى النظرِ فيها ١٠١
- التفريقُ بين عورةِ الحُرَّةِ وعورةِ الأَمَةِ ١٠٣
- مذهبُ مالكٍ ١٠٣
- استشكالُ البعضِ تجويزَ مالكٍ لأكلِ المرأةِ مع غيرِ مَحْرَمِهَا ١٠٤
- استشكالُ البعضِ ما يُنْقَلُ عن مالكٍ في مسألةِ الظَّهَارِ ١٠٥
- استشكالُ البعضِ كلامُ مالكٍ في الرجالِ يَمُمُّونَ المرأةَ الميتةَ بالتَّرابِ ١٠٦
- مذهبُ أبي حنيفةٍ ١٠٧
- مذهبُ الشافعي ١٠٨
- مذهبُ أحمد ١١٢
- * تغطيةُ المرأةِ لوجهها بينَ التشديدِ والتيسيرِ ١١٣

- مدارسُ فقهيةٌ مهزومةٌ تُريدُ أنْ تَطَوِّعَ الآيَاتِ والأَحَادِيثَ والآثَارَ لهذا الواقعِ
 ١١٣ البعيد
- التفريقُ بين هذه المدرسةِ المهزومةِ، وبين منهجِ الأنبياءِ في تقريبِ الحقِّ
 ١١٤ والتدرُّجِ فيه
- يُتدرَّجُ بتثبيتِ الأصولِ قبلَ الفروعِ، والمقاصدِ قبلَ الوسائلِ ١١٥
- * أَحَادِيثُ مُشْكَلَةٌ فِي الْجَوَابِ، والجوابُ عما أَشْكَلُ فيها ١١٦
- الأوَّلُ: قِصَّةُ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ١١٦
- الثاني: حَدِيثُ الْمَرْأَةِ الْخَنْعَمِيَّةِ ١١٩
- الثالث: حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ ١٢٢
- الرابع: حَدِيثُ سَفْعَاءِ الْخُدَّيْنِ ١٢٧
- * الخاتمة ١٢٩
- * معجمُ الموضوعاتِ والفوائدِ ورؤوسِ المسائلِ ١٣١
- * فِهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ ١٤٥